



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

الاستقرار المالي

2020



دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

تموز، 2021

PMAuthority



www.pma.ps

© تموز، 2021.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي لعام 2020: تموز 2021.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، محافظة رام الله والبيرة- فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (+ 970)
فاكس: 2-2415310 (+ 970)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

تصميم وإخراج فني:
سلطة النقد الفلسطينية
دائرة العلاقات العامة والاتصال



يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أضع بين أيديكم الإصدار الجديد من تقرير الاستقرار المالي، والذي يأتي في إطار جهود سلطة النقد المستمرة للقيام بمهامها ومسؤولياتها في مجال تقييم المخاطر والتهديدات المحتملة تجاه الوسطاء الماليين والنظام المالي، والوقوف على مدى قدرة هذا النظام على مواجهة مثل هذه المخاطر، وذلك من منطلق أن المحافظة على الاستقرار المالي يمثل أحد الأهداف الرئيسية لسلطة النقد.

ويعكس التركيز على الاستقرار المالي أهمية دور النظام المالي بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص، باعتباره العمود الفقري للنظام المالي الفلسطيني، والأكثر عرضة للمخاطر، في مجال دعم وتعزيز النمو الاقتصادي بكفاءة وفعالية. كما يعكس أيضاً مدى التطور المتحقق في حجم ونوعية الخدمات المالية، ودرجة التشابك مع الاقتصاد الحقيقي، وقدرته على مواجهة المخاطر وضمان قيامه بمهامه.

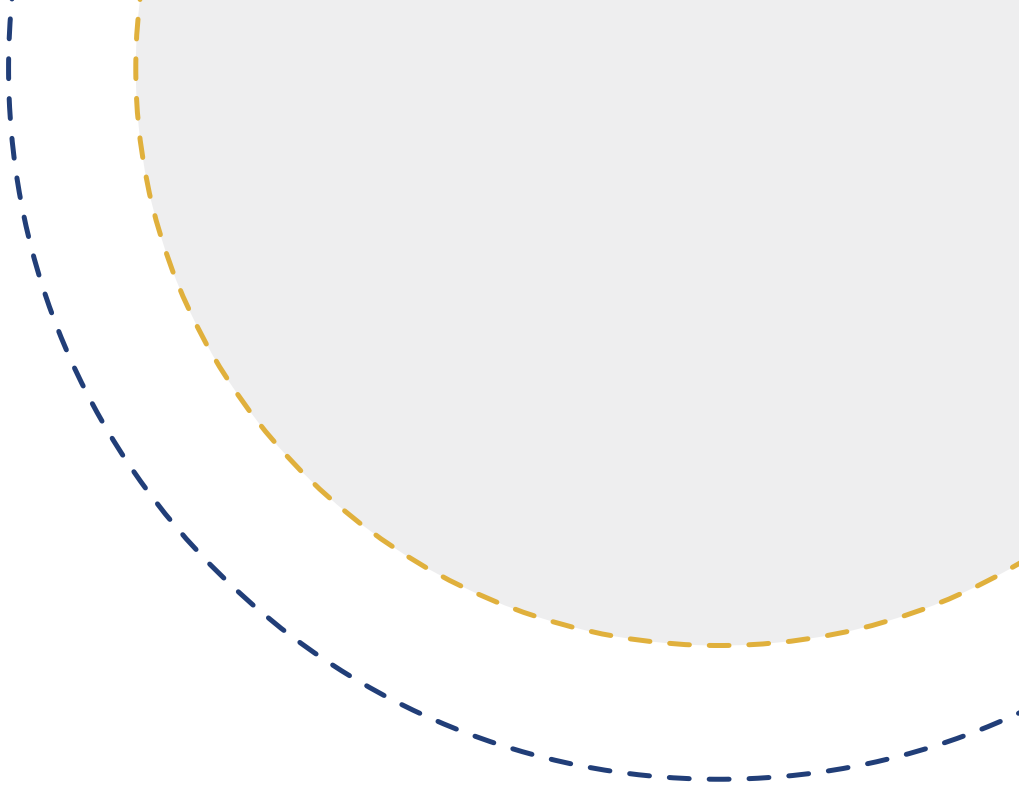
ويُعبّر الاستقرار المالي من وجهة نظر سلطة النقد عن «الحالة التي يتم فيها تدفق الأموال بسلاسة بين مختلف شرائح وفئات المجتمع (أفراد، وأسر، وشركات، وحكومة) وبقية العالم، وبما يضمن سلامة وفعالية عملية الوساطة المالية، في ظل مؤسسات مالية قادرة على الصمود أمام الصدمات والمخاطر، والثقة بفعالية هذه المؤسسات».

وبالتالي فإن عدم الاستقرار يمكن أن يعبر عن نفسه من خلال فشل المصارف، والإفراط في زيادة الائتمان على المستوى الكلي أو الجزئي (لدى بعض القطاعات أو الفئات المقترضة)، وتراجع جودة الأصول (زيادة التعثر)، وارتفاع أسعار الأصول، ونقص السيولة، وضعف أو تراجع الثقة في النظام المالي.

ويأتي إصدار تقرير الاستقرار المالي في إطار جهود سلطة النقد الرامية إلى تحسين وتعزيز الاستقرار المالي في فلسطين، وذلك من منطلق اضطلاع سلطة النقد بمهامها ومسؤولياتها.

المحافظ

نراس مالحم



1..... الفصل الأول: تقييم عام للاستقرار المالي في فلسطين

1..... الضغوط السياسية والاقتصادية ومخاطر التعرض للقطاع العام

2..... التعرض للقطاع الخاص

2..... التعرض للقطاعات الخارجية

5..... الفصل الثاني: الأداء الاقتصادي والاستقرار المالي

5..... التطورات العالمية

6..... التطورات الإقليمية

8..... التطورات المحلية

11..... الفصل الثالث: التطور في النظام المالي

11..... الإطار التنظيمي والرقابي

11..... البنية التحتية الرقمية

12..... حماية مستخدمي الخدمات المالية

12..... الشمول المالي والنفوذ إلى الخدمات المالية

13..... إجراءات سلطة النقد في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

14..... خصائص النظام المالي الفلسطيني

14..... المؤسسات المالية

16..... الأسواق المالية

19..... الفصل الرابع: التعرض في القطاع المصرفي

19..... التعرض للقطاعات المحلية

19..... القطاع العام

22..... القطاع الخاص

26..... قطاع الإسكان والرهن العقاري

27..... قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

27..... التعرض للقطاعات الخارجية

28..... التوظيفات الخارجية

29..... معدلات الفائدة

29..... أسعار الصرف

30..... تسهيلات غير المقيمين

31..... الفصل الخامس: السلامة المالية في القطاع المصرفي

31..... مؤشرات رأس المال

31..... رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (كفاية رأس المال)

32..... صافي التسهيلات المتعثرة (بعد المخصصات) إلى رأس المال الأساسي

32..... رأس المال إلى إجمالي الأصول

33..... مؤشرات جودة الأصول

33..... التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات

35..... التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول

35..... التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات

36..... مؤشرات العائد والربحية

36..... العائد على معدل الأصول

37..... العائد على معدل حقوق الملكية

37..... صافي الدخل من الفوائد (هامش الفائدة) إلى إجمالي الدخل

37..... الدخل من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل

37..... النفقات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل

38..... مؤشرات السيولة

38..... الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

39..... الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل

40..... المؤشر الكلي للاستقرار المالي

41..... الفصل السادس: المؤسسات المالية غير المصرفية

41..... قطاع الصيرفة

42..... قطاع الإقراض المتخصص

43..... قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين)

44..... قطاع التأمين

45..... قطاع الرهن العقاري

45..... قطاع التأجير التمويلي

47..... الفصل السابع: اختبارات التحمل المالي «الأوضاع الضاغطة»

47..... اختبارات الأوضاع الضاغطة

47..... اختبارات الملاءة

47..... مخاطر الائتمان

49..... مخاطر التركيز

49..... مخاطر السوق

51..... اختبارات السيولة

الفصل الأول

تقييم عام للاستقرار المالي في فلسطين

يقدم هذا الفصل تقييماً عاماً لوضع واتجاهات الاستقرار المالي في فلسطين خلال العام 2020. إذ اعتبر انتشار جائحة كورونا منذ آذار، وعودة أزمة إيرادات المقاصة من جديد (خلال الفترة من أيار وحتى تشرين ثاني) أبرز وأهم حدثين خلال العام، من حيث التأثير على حالة الاستقرار الاقتصادي والمالي والمصرفي، وما فرضته من تحديات ومخاطر إضافية على سلطة النقد والقطاع المصرفي بشكل خاص. فمنذ البدايات الأولى لانتشار الجائحة في فلسطين قامت سلطة النقد باتخاذ مجموعة من الخطوات والإجراءات الاستباقية، بهدف الموازنة بين ضمان سلامة المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر، واستمرارها في تقديم مختلف الخدمات المصرفية من جهة، والتخفيف من الأضرار التي لحقت بالمواطنين وقطاع الأعمال بشكل عام، ودعم مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية والمحافظة على استمراريتها من جهة أخرى.

وشملت إجراءات سلطة النقد دعم وتوفير السيولة في الاقتصاد، لمقابلة أية التزامات طارئة، بما في ذلك احتياجات المصارف نفسها من السيولة، وسداد المستحقات والقروض، ومعالجة تداول الشيكات، وتوجيه الانتماء للمشاريع الإنتاجية والمشاريع العاملة في مجال الصحة. بالإضافة إلى المساعدة في توفير الاحتياجات التمويلية للقطاعين العام والخاص على حد سواء، وبما يدعم استمرارية النشاط الاقتصادي. كما شملت هذه الإجراءات أيضاً تخفيض الحد الأدنى لنسبة السيولة النقدية اليومية التي يتوجب على المصارف الاحتفاظ بها إلى 5% بدلاً من 6%، والتخفيف من إجراءات الانتقال التدريجي بين مراحل التصنيف وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

غير أن التدخل الأبرز لسلطة النقد، تمثل باستخدامها لأول مرة إحدى أدوات السياسة النقدية المتعلقة بالتيسير الكمي، من خلال إطلاق برنامج استدامة، لمساعدة المشاريع المتضررة من الجائحة، وبالأخص المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، في الحصول على التمويل اللازم بشروط وتكاليف ميسرة، لتغطية نفقاتها التشغيلية الطارئة، ودعم رأس المال العامل، وبما يكفل استمرارية عملها. وفي مرحلة لاحقة، قامت سلطة النقد بمأسسة هذا البرنامج وجعله برنامجاً دائماً، وتوسيع قاعدة الفئات المستهدفة لتشمل بالإضافة إلى المشاريع المتضررة، المشاريع الأخرى التي يمكن لها أن تساهم بفعالية في تحفيز الاقتصاد والعودة به إلى مسار النمو والتعافي بشكل يتوافق مع توجهات الحكومة الاقتصادية، المتمثلة في دعم الشباب، والرياديين، وتمكين النساء، والاستثمار في الاقتصاد الاجتماعي والقطاعات الاقتصادية المنتجة، والاندماج في الاقتصاد الرقمي، والطاقة المتجددة.

ومما لا شك فيه، أن الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد كانت فعالة في التخفيف من أثار أزمات العام 2020 على الاقتصاد الفلسطيني، والتخفيف من حدة انكماشه. ومع ذلك، تدرك سلطة النقد أن المخاطر، وتحديدًا تلك المرتبطة بالجائحة، والسيطرة عليها واحتوائها، لا تزال أحد أبرز المخاطر التي تواجه الاستقرار الاقتصادي بشكل عام، والاستقرار المالي بشكل خاص، إلى جانب المخاطر الأخرى المتعلقة بإيرادات المقاصة، والمساعدات الخارجية، وغيرها، والتي لا تزال تلقي بظلالها على مجمل الوضع الاقتصادي والمصرفي في فلسطين. وفيما يلي ملخص لأبرز وأهم المخاطر التي واجهت القطاع المصرفي خلال العام 2020.

الضغوط السياسية والاقتصادية ومخاطر التعرض للقطاع العام

تعددت الضغوط السياسية والاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2020، وأحدثت تراجعاً شديداً في أدائه، وتزايداً في الضغوط والاختلالات في مالية الحكومة، ودفعها نحو مزيد من الاعتماد على القروض المصرفية لمعالجة هذه الاختلالات، ليرتفع الانتماء الممنوح للقطاع العام بشكل ملحوظ. وبنسبة 41.6% عما كان عليه في العام السابق، وارتفع حصته من إجمالي المحفظة الائتمانية إلى 21.9%، وبقيمة 2.2 مليار دولار، متجاوزاً بذلك حقوق ملكية القطاع المصرفي، مما يعني مزيداً من انكشاف القطاع المصرفي تجاه الحكومة.

ولم يقتصر انكشاف القطاع المصرفي تجاه الحكومة على الاقتراض الحكومي المباشر فقط، بل امتد ليشمل أيضاً إلى الائتمان غير المباشر؛ أي الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام، والذي ارتفع خلال العام 2020 بنحو 6.7%، ليبلغ حوالي 1.7 مليار دولار، مشكلاً 17.0% من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة. ويرتفع هذا الأثر إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مؤسسات القطاع الخاص المتعاقد مع الحكومة. علماً بأن قدرة هذه الفئات على التسديد ترتبط بقدرة الحكومة على الاستمرار في دفع رواتب الموظفين ومستحقات هذه المؤسسات. وفي المحصلة، شكل الائتمان الممنوح للحكومة وموظفيها حوالي 38.9% من إجمالي المحفظة الائتمانية في العام 2020، مما يعني أن أكثر من ثلث الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي عرضة لمخاطر عدم انتظام أو توقف مصادر الإيراد لدى الحكومة.

ورغم الارتفاع الذي شهدته مديونية الحكومة تجاه القطاع المصرفي خلال العام 2020، إلا أن المصارف استمرت في القيام بدورها في تمويل القطاعات الأخرى. غير أن الأمر يستدعي الاهتمام والمتابعة الحثيثة لأية تطورات في مالية الحكومة وتأثيرها على الاستقرار المالي.

التعرض للقطاع الخاص

يمثل القطاع الخاص مصدراً آخرًا للتعرض الذي قد يؤثر على سلامة القطاع المصرفي بشكل خاص والاستقرار المالي بشكل عام، نظراً لضخامة محفظته الائتمانية، التي وصلت إلى نحو 7.9 مليار دولار في نهاية العام 2020، أو ما نسبته 78.1% من إجمالي المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي، وحوالي 39.5% من إجمالي موجوداته.

ويتأق مصدر التعرض من خلال الشركات والأفراد، كونها تستحوذ على إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم (98% منه)، في حين أن قنوات الائتمان الأخرى (بطاقات ائتمان، مؤسسات خدمات الأسر المعيشية غير الربحية، الجاري مدين الجامد)، لا تشكل تهديداً حقيقياً نظراً لمحدوديتها وصغر حجمها.

ويعتبر قطاع العقارات والإنشاءات أحد أبرز مصادر التعرض المحتملة، جراء ارتفاع حجم محفظته الائتمانية ومستوى التعرض فيها. فقد شكل الائتمان الممنوح لهذا القطاع حوالي 27.1% من إجمالي المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص المقيم، مرتفعاً بنحو 5.8%، إلى حوالي 2.1 مليار دولار في العام 2020. ويعاني هذا القطاع من ارتفاع في حجم محفظته المتعثرة، والتي شكلت نحو 18.2% من إجمالي التعرض في القطاع المصرفي. ومما لا شك فيه أن هذا المستوى المرتفع من التعرض يستدعي المتابعة وتعزيز الإجراءات التحوطية بشأن أية تطورات محتملة في هذا القطاع، حتى لا يشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار المالي.

وفي سياق آخر، وفي ظل الأوضاع الصحية والإغلاقات المتكررة التي عاشتها فلسطين خلال العام 2020، وتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية، تراجع قدرة قطاع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في الحصول على الائتمان، فانخفضت المحفظة الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع بنحو 3.2%، إلى 1,228.4 مليون دولار، وتراجعت أهميتها النسبية إلى 14.5% من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم. للتخفيف من حدة الضرر الذي لحق بهذا القطاع، قامت سلطة النقد، باستحداث برنامج خاص (برنامج استدامة)، لمساعدته في الحصول على التمويل اللازم بشروط وتكاليف ميسرة، لدعم رأس المال العامل، وبما يكفل استمرارية عمل هذا القطاع.

التعرض للقطاعات الخارجية

ترتبط مخاطر القطاعات الخارجية بالعلاقات المالية القائمة مع المؤسسات والأسواق المالية الإقليمية والعالمية، التي يتفاوت تأثيرها تبعاً لمصدرها ونوعها. وغالباً ما تنحصر هذه المخاطر بالتغيرات التي تطرأ على معدلات الفائدة وأسعار الصرف. إذ يمكن أن تنتقل المخاطر المرتبطة بمعدلات الفائدة وتقلباتها إلى القطاع المصرفي الفلسطيني من خلال قناة التوظيفات الخارجية، خاصة وأن الجزء الأكبر منها موظف بصورة ودائع، واستثمارات في الأوراق المالية.

ورغم الارتفاع الذي شهدته هذه التوظيفات خلال العام 2020، وما رافقه من ارتفاع في نسبتها من إجمالي الودائع، والتي بلغت 27.1%، إلا أن هذه النسبة لاتزال أقل من السقوف المحددة في تعليمات سلطة النقد. كما أنها مقيدة بالموافقة المسبقة من سلطة النقد، وخاصة بالنسبة للاستثمار في الأوراق المالية، وضرورة التوظيف في استثمارات ذات تصنيف ائتماني مرتفع، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة التركيز على مستوى المؤسسة الواحدة وعلى مستوى الدولة أيضاً.

كما وتعتبر المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف من المخاطر الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص، جراء استخدام وتداول أكثر من عملة في السوق الفلسطيني، وخاصة التراجع المستمر للدولار الأمريكي (وبالتبعية الدينار الأردني) أمام الشيكل الإسرائيلي.

وتطال مخاطر التقلبات في سعر الصرف أكثر من جانب في الاقتصاد الفلسطيني. فمن جهة تؤثر هذه التقلبات على مالية الحكومة، جراء حصولها على منح ومساعدات خارجية بعملات كالـدولار والـيورو، في حين أن معظم إنفاقها بعملة الشيكل. وغالباً ما يظهر الأثر المباشر لهذه التغيرات في عجز الموازنة والدين العام. كما تؤثر على أصول القطاع المصرفي ومعدلات نموها، خاصة وأن الدولار الأمريكي والشيكل الإسرائيلي يستحوذان على أكثر من 75% من أصول القطاع المصرفي (39.7% للشيكل، و35.9% للدولار). كما تطال بقية الأطراف الأخرى، طالما استمرت التعامل بهذه العملات في السوق الفلسطيني.

وبهدف تقييم حالة الاستقرار المالي في فلسطين خلال العام 2020، قامت سلطة النقد بإجراء مجموعة من الاختبارات للأوضاع الضاغطة على مستوى الملاءة، والسيولة، وانتقال العدوى، ومخاطر الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى تحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي والمؤشر الكلي للاستقرار المالي. وقد أسفرت عمليات محاكاة مختلف الصدمات التي تم افتراضها عن نتائج إيجابية بشكل عام، ونجاح غالبية المصارف في اجتياز هذه الصدمات، والمحافظة على مستويات رسملة أعلى من الحد الأدنى المحدد رقابياً وفقاً لتعليمات سلطة النقد. ومن الجدير بالذكر أن نتائج هذه الاختبارات تشكل مدخلاً رئيسياً تعتمد عليه سلطة النقد في سياساتها الرقابية، وتطوير خطط الإنعاش لضمان استمرار قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها، والحفاظ على أموال المودعين، وبالتالي الحفاظ على الاستقرار المالي.

بشكل عام، يمكن إجمال حالة الاستقرار المالي في فلسطين خلال العام 2020 من خلال النتائج التي أظهرتها هذه الاختبارات، أنه وبالرغم من كل ما تخلل هذا العام من تحديات إضافية فرضتها جائحة كورونا وأزمة المقاصة، بقي القطاع المصرفي الفلسطيني سليماً ومتيناً وقادراً على تحمل الصدمات والتعامل معها، وحتى تجاوزها، نتيجة لاحتفاظه بمستويات جيدة من رأس المال، وتمتعه بمستويات مريحة من السيولة. ومع ذلك تدرك سلطة النقد بأن القطاع المصرفي يبقى عرضة لبعض المخاطر، شأنه في ذلك شأن باقي قطاع الاقتصاد الأخرى.

الفصل الثاني

الأداء الاقتصادي والاستقرار المالي

نظرة عامة

شهد العام 2020 حالة اقتصادية لم يسبق لها مثيل، جراء الأزمة الصحية (جائحة كورونا) التي اجتاحت دول العالم، وأدت إلى حالة عامة من الإغلاق الجزئي و/أو الكلي لمكافحة انتشارها. وأسفرت عن ضعف النشاط الاقتصادي، وتراجع معدلات النمو في معظم الاقتصادات سواء المتقدمة أو النامية.

يتناول هذا الفصل تحليل التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، وانعكاسات مكامن الخطر فيها على حالة الاستقرار المالي في فلسطين، وذلك من خلال تحليل قنوات انتقال الأثر بين القطاع الحقيقي والقطاع المصرفي من جهة، وبين الاقتصادات الإقليمية والاقتصاد الفلسطيني، وخصوصاً إسرائيل والأردن من جهة أخرى.

التطورات العالمية

عانى الاقتصاد العالمي منذ بدايات العام 2020 من أزمة صحية تمثلت في الانتشار السريع لجائحة كورونا في مختلف دول العالم، وما تبعها من فرض إجراءات لتقييد الحركة وفرض الإغلاق الشامل في كثير من الدول، نجم عنه شلل اقتصادي ذو آثار سلبية ممتدة، طالت معدلات النمو والبطالة، وأسعار السلع الأساسية ومعدلات التضخم.

وتشابهت استجابة الاقتصادات المختلفة في التصدي لهذه الجائحة، من حيث السياسات المتبناة لتخفيف أثرها على الاقتصاد، لكن مع اختلاف في حجم وسرعة التدخل في كل منها. فلجأت البنوك المركزية إلى تخفيض أسعار الفائدة الرسمية عدة مرات وصولاً إلى مستويات متدنية كما هو الحال في العديد من الدول المتقدمة والصاعدة، إلى جانب تبني إجراءات وأدوات أخرى لضخ مزيد من السيولة في الأسواق، شملت برامج لشراء الأصول وإقراض القطاعين العام والخاص، وغيرها. في حين لجأت الحكومات (وزارات المالية) إلى تقديم إعانات للفئات والقطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة، إلى جانب زيادة الإنفاق في سبيل تطبيق الإجراءات الاحترازية المتعددة، وما نجم عن ذلك من تحميل الموازنات العامة نفقات إضافية طائلة، تسببت في تزايد مستويات الدين العام بشكل كبير خلال العام الأول للجائحة.

وقد أثرت هذه الجائحة بقوة على حالة الاستقرار المالي العالمي لا سيما في بداية انتشارها، وقيام الدول باتخاذ إجراءات وقائية تزامنت مع سياسات مالية ونقدية توسعية للتخفيف من الآثار الاقتصادية الناجمة عن حالة الإغلاق وتقييد الحركة. فمع بداية الجائحة حدث انخفاض في أسعار الأسهم وأسعار الأصول، وارتفاع كبير في تكاليف الإقراض، خاصة في أسواق الائتمان التي تمتاز بارتفاع درجة المخاطر فيها، كما انخفضت أسعار النفط بشكل كبير نتيجة ضعف الطلب العالمي وفشل دول منظمة أوبك في التوصل إلى اتفاق لخفض كميات الإنتاج، إلى جانب محاولات المستثمرين الابتعاد عن السندات بعد الانخفاض الحاد والمفاجيء في عائدها.

وأسفرت الجائحة عن مواطن ضعف مختلفة في النظام المالي، أهمها المخاوف من خروج أعباء ديون قطاعي الشركات والأسرع عن السيطرة نتيجة لحالة الركود الاقتصادي، وتزايد احتمالات العسر المالي وتعرض البنوك لخسائر نتيجة ذلك، الأمر الذي دفعها إلى رصد مخصصات أكبر للخسائر المتوقعة في محفظة الائتمان، مما تسبب في زيادة الضغوط على البنوك لا سيما في ضوء انخفاض أسعار الفائدة الناجم عن السياسات النقدية التوسعية التي انتهجتها مختلف البنوك المركزية.

كما تسببت المخاطر المحيطة بالتعافي الاقتصادي وسرعة تحقيقه، وعدم السيطرة على الفيروس واحتوائه، في تدهور كبير في سيولة الأسواق العالمية، وارتفاع الضغوط في الأسواق الرئيسية للتمويل قصير الأجل خاصة السوق العالمي للدولار الأمريكي. في حين شهدت الأسواق الصاعدة خروجاً ملحوظاً لاستثمارات الحافظة، مع نقص في التمويل الخارجي، خاصة بالنسبة للدول ذات التصنيف الائتماني المنخفض، مما يندرج دخول هذه الدول في عمليات إعادة هيكلة لديونها.

وللتخفيف من أثر حالة عدم اليقين على الاستقرار المالي العالمي، سارعت العديد من الحكومات والبنوك المركزية إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز سيولة الأسواق، من خلال عمليات شراء الأصول لأول مرة، مما ساعد على تعاف نسبي في أسعار الأصول، وتراجع أسعار الفائدة المرجعية، وبالتالي تيسير الأوضاع المالية، وتراجع حدة التقلبات في أسواق الأسهم.

كما أدت سياسات الدعم غير الميسوق الذي نفذته الدول، بما يشمل الضمانات الحكومية للقروض، ودعم إعادة هيكلة القروض، وتشجيع البنوك على استخدام مصدات رأس المال والسيولة، إلى تعزيز الثقة في الأسواق، وزيادة إقبال المستثمرين على السندات من جديد، كما واصلت البنوك إقراض الأموال في معظم الاقتصادات الرئيسية.

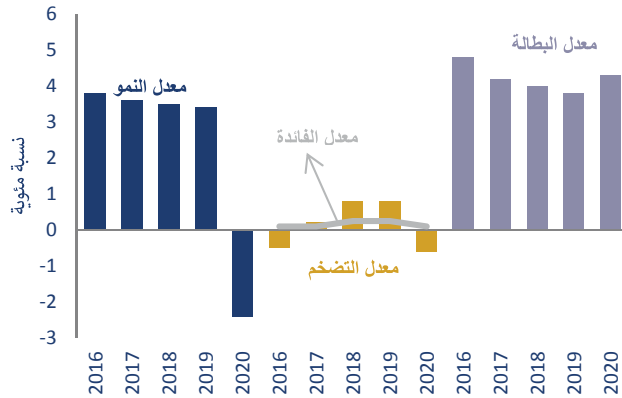
وفي نهاية العام 2020، تعززت التوقعات بحدوث تعاف اقتصادي عالمي، جراء التوصل لبعض اللقاحات المضادة للفايروس، غير أن هذا التعافي والعودة إلى حالة الاستقرار المالي يبقى مرهوناً بمدى استمرارية السياسات المالية والنقدية التيسيرية، ومدى نجاعة وسرعة توفير اللقاحات.

التطورات الإقليمية

جاءت الجائحة لتضيف مزيداً من الأعباء على الأوضاع القائمة في بعض دول الجوار، شأنها في ذلك شأن مختلف الاقتصادات الأخرى^[1]. فقد عانى الاقتصاد الإسرائيلي من التأثيرات السلبية لجائحة كورونا، إذ انكمش بواقع 2.4% في العام 2020. ومع ارتفاع مستويات البطالة، تراجعت مستويات الأمان الوظيفي، وتراجعت التوقعات تجاه دخل الفرد المستقبلي، وتوجه نحو مزيد من التحوط في الإنفاق، فضعفت مستويات الطلب الكلي، الاستهلاكي والاستثماري، وانعكس ذلك في انخفاض مستويات التضخم إلى قيم سالبة.

جدير بالذكر أن تصاعد أزمة فايروس كورونا قد ترافق مع تعثر جهود تشكيل الحكومة الجديدة، مما أثر سلباً على واقع الدين الحكومي، إذ تعززت وكالات التصنيف الائتماني مخاطر الدين في إسرائيل إلى غياب الموازنة الحكومية، والاعتماد على الموازنة المؤقتة منذ العام 2019، وآلية إدارة الحكومة للعجوزات بعد انتهاء الأزمة الصحية^[2].

شكل 1-2: أداء الاقتصاد الإسرائيلي، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

وجاءت تدخلات بنك إسرائيل لوقف التدهور الاقتصادي في وقت مبكر من انتشار الأزمة، من خلال برامج تيسير كمي وشراء سندات الشركات الخاصة، بالإضافة إلى السندات الحكومية، بالتزامن مع خفض أسعار الفائدة الرسمية إلى مستويات متدنية جداً عند نحو 0.1% منذ شهر نيسان 2020. وهدفت هذه الإجراءات إلى ضخ السيولة اللازمة للمؤسسات المالية من جانب، وتعزيز قدرة الأفراد ومنشآت القطاع الخاص في الوصول إلى التمويل من جانب آخر. كما قام بنك إسرائيل بتأجيل سداد أقساط القروض

[1] لمزيد من التفصيل بشأن التطورات الاقتصادية الإقليمية، يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي للعام 2020، على موقع سلطة النقد www.pma.ps.

[2] "Bank of Israel (2021). "Financial Stability Report for the Second Half of 2020, in View of the COVID-19 Crisis".

المستحقة على الشرائح المتضررة من الجائحة، وذلك في إطار تعزيز الاستقرار المالي والحفاظ على ملاءة المؤسسات المالية ومنع نسب التعثر من الصعود.

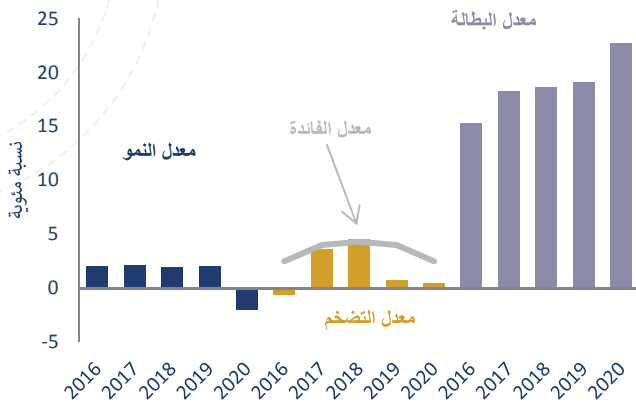
وتمثل التطورات في الاقتصاد الإسرائيلي أحد مصادر التأثير على حالة الاستقرار المالي في فلسطين، من خلال عدة قنوات، أهمها العملة الإسرائيلية، وعلاقة ذلك بمستويات السيولة النقدية في المصارف العاملة في فلسطين. فالشيكل أحد العملات الرئيسية المستخدمة بكثافة في السوق الفلسطيني، ويستحوذ على حوالي 39% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني، إضافة إلى استحوازه على نحو 47% من المحفظة الائتمانية، وحوالي 37% من ودائع الجمهور. كما أن أكثر من 71% من السيولة النقدية (النقد في الصندوق) المتاحة لدى المصارف في نهاية العام 2020 هي بعملة الشيكل. ومع ذلك تتكبد المصارف العاملة في فلسطين خسائر نتيجة لاضطرابها للاحتفاظ بهذا الكم من النقد الكاش بالشيكل لفترات طويلة، وضياع الفرصة البديلة.

كما ويؤثر سعر صرف الشيكل على معدلات التضخم في فلسطين، والذي يعتبر في غالبية تضخماً مستورداً، وتحديدًا من إسرائيل. أضف إلى ذلك أن حوالي خمس عاملي الضفة الغربية يعملون في إسرائيل، ورغم أن أجورهم تسهم بدرجة ملموسة في تحريك الطلب الخاص ورفد السوق المحلي بالسيولة، إلا أن المخاطر المرافقة لفقدانهم فرص عملهم في إسرائيل تهدد بمزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي جراء فقدان جزء من القوة الشرائية المحركة للطلب، وتزايد معدلات البطالة، إلى جانب تراجع مشتريات فلسطيني الداخل نتيجة للإجراءات الوقائية التي حالت دون قدرتهم على الوصول إلى المناطق الفلسطينية بشكل منتظم.

وتظل قنوات العلاقة القسرية مع الاقتصاد الإسرائيلي إحدى أبرز عوامل انكشاف الاقتصاد الفلسطيني لصدمات ومخاطر الاقتصاد الإسرائيلي. فإلى جانب سوق العمل، والتجارة، تبرز العلاقة مع إسرائيل في الجانب المالي، وبالتحديد فيما يتعلق بأموال المقاصة، الأمر الذي يجعل الموازنة العامة، والسياسة المالية وأدواتها عرضة لمخاطر التوترات السياسية، وبالتالي إمكانية تقويض فعاليتها وقت الحاجة إليها.

أما على مستوى الاقتصاد الأردني، فقد ظهرت الجائحة في الأردن في وقت كان فيه الاقتصاد يعاني من العديد من المشاكل الهيكلية، كارتفاع الدين العام، وتزايد عجز الموازنة، وارتفاع البطالة. غير أن دخول الأردن في برنامج إصلاح اقتصادي مع صندوق النقد الدولي

شكل 2-2: أداء الاقتصاد الأردني، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني.

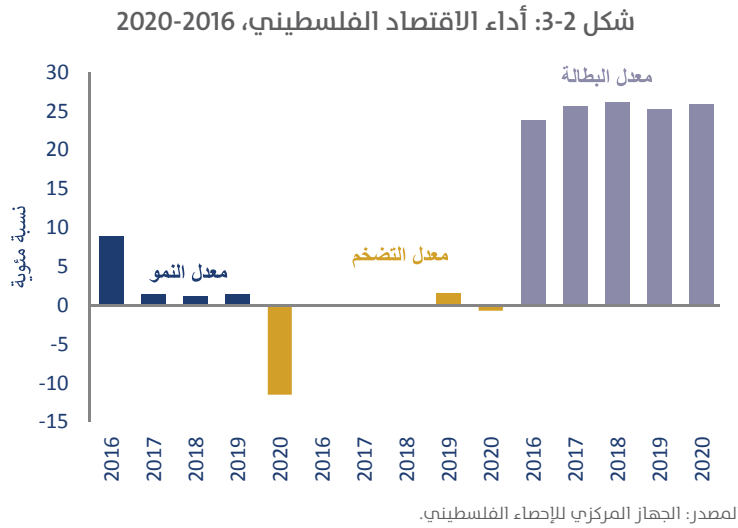
في نهاية آذار 2020 قد أُنحاح للحكومة حيزاً مالياً إضافياً، ساعدها على التدخل مبكراً لتنفيذ حزمة إنفاق واسعة مستخدمة أموال البرنامج، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في الحد من تداعيات الأزمة على الاقتصاد. فقد ساهمت زيادة الإنفاق، وتقديم الإعانات المالية للمتطلين، والإعفاءات الضريبية لأنشطة السياحة، وغيرها من حزم الإنفاق في التخفيف من تبعات الإغلاق على النشاط الاقتصادي، فانكمش الاقتصاد بنحو 2.0% فقط، وهي نسبة متدنية قياساً إلى الدول المجاورة. غير أن الإغلاقات المتكررة قد أضرت من جانب آخر بسوق العمل وتسببت في ارتفاع معدلات البطالة إلى أعلى مستوياتها منذ سنوات عند نحو 22.7%.

وقد تزامنت هذه الأوضاع مع حالة من عدم الاستقرار السياسي في ظل التغييرات الوزارية المتواصلة، مما تسبب في تراجع مستويات الطلب المحلي، محدثة مزيداً من التباطؤ في معدل التضخم إلى 0.4%، وهو ما استبقه البنك المركزي الأردني بتخفيض سعر الفائدة الرسمي مرتين في بداية الجائحة أسوة بتحركات الفدرالي الأمريكي، وصولاً إلى 2.5%.

وبشكل عام، تتشابك العلاقة بين الاقتصاديين الفلسطينيين والأردني في العديد من القنوات: التجارية، والمالية، والمصرفية والنقدية، والاجتماعية، وغيرها. فعلى المستوى المصرفي والنقدي، وبالرغم من الحيز الذي تشغله المصارف الأردنية العاملة في فلسطين (تستحوذ على حوالي 38.8% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني) وكون الدينار الأردني أحد العملات الرئيسية المستخدمة في الاقتصاد الفلسطيني (يستحوذ على نحو 38.0% من إجمالي الودائع، وحوالي 33.7% من إجمالي المحفظة الائتمانية)^[3]، إلا أنه لم يلاحظ خلال العام 2020 أي تأثير جوهري لهذه القنوات على حالة الاستقرار المالي والاقتصادي في فلسطين.

التطورات المحلية

تزامن انتشار جائحة كورونا في فلسطين مع الأزمة المالية التي واجهتها الحكومة منتصف العام، مما فاقم من حجم التدعيات على الاقتصاد، محدثة فيه انكماشاً حاداً بلغت نسبته 11.5% عما كان عليه الوضع في العام 2019، وذلك على خلفية تراجع مختلف الأنشطة الاقتصادية، باستثناء نمو نشاط المالية والتأمين، إلى جانب نمو محدود في نشاط الإدارة العامة والدفاع في ضوء تعزيز أداء هذا القطاع لمراقبة التطبيق والالتزام بإجراءات التباعد الاجتماعي.



ومع تراجع الأنشطة الاقتصادية، والإغلاقات المتكررة، وإجراءات التباعد الاجتماعي، فقدت آلاف من فرص العمل، وارتفعت معدلات البطالة إلى حوالي 26% من إجمالي القوى العاملة، إلى جانب تراجع مستوى الطلب المحلي الكلي، رافقه تراجع في مستويات الأسعار.

كما وانعكس تراجع الأنشطة الاقتصادية في تراجع إيرادات الجباية المحلية، بالتزامن مع تراجع المساعدات الخارجية وتوقف إيرادات المقاصة، مما دفع الحكومة إلى زيادة اقتراضها من القطاع المصرفي، والذي وصل إلى مستويات قياسية، وتسبب في ارتفاع مجمل الدين العام الحكومي (مقوماً بالدولار الأمريكي) بنحو 30.6% مقارنة بالعام 2019، إلى ما يقارب 3.6 مليار دولار^[4]، شكل الاقتراض الممنوح (الدين المحلي) من

القطاع المصرفي نحو 62% من إجمالي هذا الدين. إضافة إلى تزايد صافي المتأخرات المتراكمة على الحكومة بنحو 14.5%، لتصل إلى حوالي 4.5 مليار دولار في نهاية العام 2020.

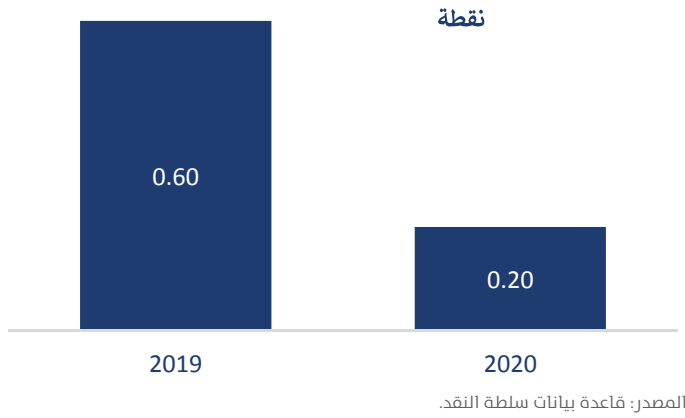
ويظهر أثر سياسة المالية العامة في مختلف جوانب الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والاستقرار المالي بشكل خاص، نظراً لاعتماد الحكومة على الاقتراض المباشر من القطاع المصرفي، إضافة إلى اعتماد الموظفين العموميين وغيرهم من القطاعات في سداد مديونيتهم للقطاع المصرفي على قدرة الحكومة على دفع رواتبهم ومستحققاتهم بصورة منتظمة.

وبشكل عام، يمكن إبراز أثر أداء الاقتصاد المحلي على الاستقرار المالي من خلال مؤشر الاقتصاد الحقيقي، أحد المؤشرات الفرعية المستخدمة في احتساب المؤشر الكلي للاستقرار المالي في فلسطين. ويتكون هذا المؤشر الفرعي من خمسة متغيرات تمثل أهم العوامل التي تقيس حالة استقرار الاقتصاد الكلي وانعكاساته على الاستقرار المالي. وتتمثل هذه المتغيرات الخمس في النمو الاقتصادي،

[3] احتسبت هذه النسب من خلال بيانات الميزانية المجمع لفرع المصارف الأردنية العاملة في فلسطين، المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني

[4] من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الأثر الملحوظ لتغيرات سعر صرف الدولار مقابل الشيكول على تطورات الدين الحكومي، إذ تشير البيانات إلى تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكول بنهاية العام 2020، إلى 3.216، مقارنة بنحو 3.457 نهاية العام 2019، إذ أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة غير حقيقية في مؤشرات المالية العامة المقاسة بالدولار.

شكل 2-4: مؤشر الاقتصاد الحقيقي، 2019-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

والتضخم، وعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والدين الحكومي المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشكل هذه المتغيرات مجتمعة حوالي 26.3% من المؤشر الكلي للاستقرار المالي.

وفي المحصلة، انعكس التباين في أداء هذه المتغيرات بصورة تراجع ملحوظ في مؤشر الاقتصاد الحقيقي خلال العام 2020، بانخفاضه إلى 0.2 نقطة، مقارنة بمستواه المسجل في العام 2019، البالغ 0.6 نقطة، مما يعني أن أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2020 مقاساً بمؤشر الاقتصاد الحقيقي، كان تأثيره سلبياً على الاستقرار المالي، في ظل تزايد مخاطره مقارنة بالعام السابق.

الفصل الثالث

التطور في النظام المالي

نظرة عامة

شهد النظام المالي الفلسطيني خلال العام 2020 العديد من التطورات، التي جاءت في سياق حرص سلطة النقد على استمرارية العمل رغم الظروف التي سادت، وبما يساهم في رفع كفاءة أداء النظام المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص. ويستعرض هذا الفصل أهم مجالات التطورات التي حدثت في النظام المالي خلال العام 2020.

الإطار التنظيمي والرقابي

كشفت سلطة النقد من جهودها الرقابية في ظل الأزمات والمخاطر التي أحاطت بالصناعة المصرفية خلال العام 2020، وذلك بهدف استمرار المحافظة على الاستقرار المالي. وقد تركزت هذه الجهود على العديد من الجوانب ذات العلاقة بالأطر التنظيمية الخاصة بالجهات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر (المصارف، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والصرافين، وشركات الدفع الإلكتروني).

ولهذه الغاية، فقد أصدرت سلطة النقد ما يزيد على 40 توجيهاً توزعت بين تعليمات وتعاميم^[5]، لتنظم العمل بما يتوافق مع المستجدات المصرفية والرقابية العالمية من جهة، والأهداف والغايات التي سعت سلطة النقد إلى تحقيقها من جهة ثانية. وبشكل عام، تركزت الغاية من إصدار هذه التعليمات والتعاميم في تنظيم العمل في الجوانب التالية:

- توظيف الأموال داخل الاقتصاد المحلي وتعزيز الروابط بين الاقتصاد الكلي والقطاع المصرفي.
- التعامل مع ظروف وتطورات جائحة كورونا، وبما يكفل الاستمرار في تقديم الخدمات والتخفيف من أثارها، وفي نفس الوقت الحفاظ على متطلبات الأمن والسلامة والاستقرار المالي.
- التعامل مع برنامج استدامة المخصص لتوفير التمويل للمشاريع الأكثر تضرراً من الجائحة.
- التعامل مع أزمات القروض والتأجيل والجدولة والهيكلية.
- التعامل مع الشيكات والشيكات المعادة والتصنيف، وخصوصاً خلال فترات الطوارئ، وعمولة الشيكات، والتسويات.
- التعامل مع دفعات رواتب موظفي القطاع العام ومستحقاتهم.
- استحداث خدمات الدفع الإلكتروني، لا سيما خدمتي المحفظة الإلكترونية وبطاقات الدفع.

البنية التحتية الرقمية

تولي سلطة النقد أهمية خاصة لموضوع التحول الرقمي، وخطت خطوات ملحوظة في مجال تطوير بنية تحتية رقمية، باعتبارها الحل الأكثر فاعلية لمواجهة التحديات والمخاطر السياسية والاقتصادية، وتساهم في تطوير منظومة العمل المصرفي، ودعم وتنمية الاقتصاد الوطني.

[5] لمزيد من التفصيل بشأن هذه التعليمات، يرجى الرجوع إلى موقع سلطة النقد www.pma.ps.

وفي هذا السياق، تم في النصف الثاني من العام 2020 إطلاق العمل بنظام المقاصة الإلكترونية^[6]. وبموجب هذا النظام يتم تبادل صور الشيكات ومعلوماتها إلكترونياً، كبديل عن تبادل أصل الشيكات الورقية، لأغراض تنفيذ عمليات التقاص بين المصارف، وتحصيلها لصالح المواطنين. وتكمن أهمية هذا النظام في استهدافه لأهم أداة دفع غير نقدي في فلسطين، من أجل زيادة سرعة دوران الأموال والسيولة النقدية في الاقتصاد المحلي من خلال خفض حجم الأموال العائمة نتيجة تقليص فترة التقاص، وتعزيز الثقة في الشيك كأداة وفاء. كما وسيؤدي التخفيض التدريجي لفترة التقاص لتصل إلى يوم عمل واحد (T+1) أو أقل، إلى مزيد من التسريع في الدورة الاقتصادية للأموال، وكذلك خفض المخاطر التشغيلية الناتجة عن نقل أصول الشيكات.

كما خطت سلطة النقد خطوة إضافية في مجال تقليل التعامل بالنقد الكاش (المعدني والورقي)، والاستعاضة عنه بالوسائل الإلكترونية، وفتحت المجال أمام شركات ريادية جديدة لتقديم الخدمات المالية، والسماح لها بالعمل في مجال الدفع الإلكتروني من خلال المحافظ والبطاقات الإلكترونية^[7]. هذا بالإضافة إلى تهيئة البيئة المناسبة لتأسيس نواة لأول أكاديمية للتكنولوجيا المالية، ومختبر للابتكار الإبداعي.

وتدرك سلطة النقد أن هناك العديد من القيود التي قد تحول دون تطوير بنية تحتية رقمية ذات كفاءة عالية على مستوى الاقتصاد الفلسطيني، فالاحتلال الإسرائيلي لا يزال يحول دون وصول طيف النطاق العريض للهاتف النقال من الجيل الرابع والخامس في الضفة الغربية، في حين لم يسمح بتشغيل الجيل الثالث في قطاع غزة حتى الآن، ويضع القيود على واردات بعض معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب تحكمه بحق الشركات الفلسطينية في تقديم خدماتها في المنطقة المسماة (C) من الضفة الغربية.

حماية مستهلكي الخدمات المالية

أولت سلطة النقد موضوع حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية مزيداً من الاهتمام، وخصوصاً فيما يتعلق بتعريفهم بواجباتهم المتعلقة بتعاملاتهم المصرفية. ولهذه الغاية، أطلقت نظاماً خاصاً لمساعدة الراغبين في الحصول على قرض أو تمويل من احتساب التكلفة السنوية لهذا القرض أو التمويل، وبما يشمل قيمة القسط الشهري، وإجمالي الفوائد/الأرباح والعمولات، وأية تكاليف أخرى يتوجب دفعها. وتحقيقاً لمبدأ الشفافية في تسعير الخدمات المصرفية المتاحة في الأسواق والإفصاح عنها، بإمكان المواطن احتساب هذه التكلفة لدى أكثر من مزود للخدمة، ومن ثم المقارنة بينهم لاتخاذ القرار الائتماني المناسب.

وبهدف خفض المخاطر التشغيلية وتسهيل وتسريع عمليات خدمة عملاء المصارف، تم دمج الأنظمة البنكية للمصارف ومؤسسات الإقراض مع أنظمة سلطة النقد (نظام الشيكات المعادة ونظام معلومات الائتمان)، وإتاحة المجال أمام هذه الأنظمة للاتصال ومخاطبة أنظمة سلطة النقد بشكل آلي، للحصول على التقارير الائتمانية الخاصة بنظم معلومات الائتمان، وتخزينها على قاعدة بيانات المصرف أو المؤسسة.

وفي سياق اهتمام سلطة النقد بذوي الاحتياجات الخاصة وحقهم في الحصول على المعلومة أسوة بغيرهم من المواطنين، فقد أتاحت أداة خاصة لهذه الفئة لتصفح موقعها الإلكتروني الجديد الذي أطلقته في شهر آب 2020، وعلى مختلف الأجهزة الذكية.

الشمول المالي والنفاذ إلى الخدمات المالية

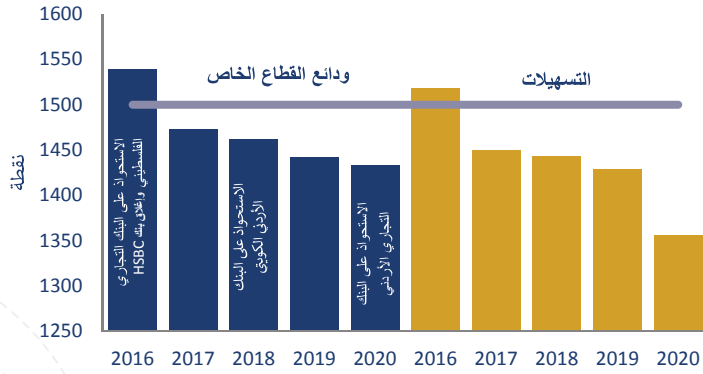
منحت سلطة النقد موافقتها للبنك الوطني للاستحواذ على أصول والتزامات البنك التجاري الأردني في فلسطين في شهر تموز 2020، لينخفض عدد المصارف المرخصة إلى 13 مصرف، منها 7 مصارف محلية (تتضمن ثلاثة مصارف إسلامية)، و6 مصارف وافدة (5 أردنية، ومصرف مصري).

[6] تم إطلاق العمل بنظام المقاصة الإلكترونية لعملة اليورو في حزيران 2020، ولعملة الدينار في آب 2020، ولعملة الدولار في تشرين أول 2020، في حين تم إطلاق العمل بنظام المقاصة الإلكترونية لعملة الشيك في كانون ثاني 2021.

[7] منحت سلطة النقد الشركة الوطنية للدفع الإلكتروني (جوال باي) وشركة بال باي (PalPay) ترخيصاً لمباشرة خدمات الدفع الإلكتروني في فلسطين في شهر نيسان 2020، في حين حصلت شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع على ترخيصها في تشرين أول 2020، وشركة مالتشات لخدمات الدفع الإلكتروني في تشرين ثاني 2020. أما شركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني فحصلت على ترخيصها في شهر شباط 2021.

ورغم انخفاض عدد المصارف، إلا أن شبكة فروعها ومكاتبها قد استمرت في التزايد، ليصل عددها في نهاية العام 2020 إلى 379 فرعاً ومكتباً، منها 58 فرعاً ومكتباً في قطاع غزة. جدير بالذكر أن أربعة مصارف فلسطينية لها فروع ومكاتب خارج فلسطين، فقد افتتح بنك القدس أول مكتب تمثيلي له في المملكة الأردنية في العام 2019، ليكون أول تمثيل رسمي لبنك فلسطيني في الأردن. كما افتتح البنك الإسلامي العربي مكتب تمثيل له في دبي في العام 2019. وكذلك افتتح بنك فلسطين مكتباً تمثيلاً له في العاصمة التشيلية سنتياغو في العام 2017، وآخر في مركز دبي المالي، في دولة الإمارات العربية المتحدة في العام 2016. إضافة إلى بنك الاستثمار الفلسطيني الذي افتتح فرعاً له في مملكة البحرين في العام 2016. وتوسع سلطة النقد من خلال السماح للمصارف بالتفرع الخارجي، إلى تعزيز تدفق الاستثمارات الخارجية، وخصوصاً استثمارات المغتربين الفلسطينيين، للمساهمة في تحفيز الاقتصاد الفلسطيني وعودته إلى مسار التعافي والنمو.

شكل 1-3: التركيز في القطاع المصرفي (مؤشر هيرفندال)، 2016-2020



أعلن رسمياً عن إغلاق فرع بنك HSBC في فلسطين بشكل كامل اعتباراً من مطلع العام 2016. المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وقد تسببت زيادة عدد الفروع والمكاتب المصرفية في تقليل درجة التركيز في القطاع المصرفي (الحصص السوقية)، مقاسة بمؤشر هيرفندال - هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index-HHI). فقد شهد هذا المؤشر مزيداً من التحسن خلال العام 2020 سواء على صعيد الودائع أو التسهيلات، إذ انخفضت قيمة المؤشر من حيث الحصة السوقية للمصارف من وديع القطاع الخاص بمقدار 9 نقاط، لتصل إلى 1,433 نقطة، مقارنة مع 1,442 نقطة في العام 2019، في إشارة إلى تحسن كفاءة المؤشر. كما سجل المؤشر تحسناً أيضاً على صعيد الحصة السوقية للمصارف

من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة، بانخفاضه بمقدار 72 نقطة، ليصل إلى 1,356 نقطة مقارنة مع 1,428 نقطة في العام السابق. وعليه، فقد شهد العام 2020 مزيداً من التحسن في درجة تنافسية السوق المصرفي الفلسطيني، سواء من حيث سوق الإيداع (ودائع القطاع الخاص)، أو من حيث سوق الائتمان. وهي صفة يتصف بها منذ العام 2017 وفقاً للمعدلات العالمية المتعارف عليها^[8].

إجراءات سلطة النقد في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

خطت سلطة النقد خلال العام 2020 خطوات إضافية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتطبيق الشروط المعيارية لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة لمنطقة الشرق الأوسط (MENAFATF)، وبما يساهم في جعل إجراءاتها في هذا المجال أكثر انسجاماً مع الممارسات الدولية، وبما يتوافق مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

فقد عززت سلطة النقد بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال تعزيز فعالية الرقابة الميدانية والمكتبية على المؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها وفقاً للنهج القائم على المخاطر، والإجراءات والضوابط الرقابية وبذل العناية الواجبة، وتحديد ضوابط وتدابير وارشادات الحد من المخاطر، والتدابير الواجب اتباعها للحد من تعرض العملاء لمخاطر الاحتيال والنصب والابتزاز التي تندرج ضمن جرائم غسل الأموال.

[8] يتضمن مؤشر (HHI) ثلاث فئات من التصنيف كما يلي:

- سوق تنافسي (Unconcentrated Market): إذا كانت قيمة المؤشر أقل من 1500 نقطة.
- سوق متوسط التركيز (Moderately Concentrated Market): إذا كانت قيمة المؤشر < 2500 < HHI < 1500.
- سوق مرتفع التركيز (Highly Concentrated Market): إذا كانت قيمة المؤشر < HHI < 2500.

وبهدف إنجاح التقييم المتبادل، ألزمت سلطة النقد المصارف بإجراء التقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز بيئة وإجراءات حوكمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتنفيذ الأرشفة الإلكترونية للملفات والمعاملات المالية وربطها بالأنظمة المالية.

خصائص النظام المالي الفلسطيني

جدول 2-3: مصفوفة خصائص النظام المالي الفلسطيني، 2019-2020

المحور	المؤسسات المالية		الأسواق المالية		التغير
	2020	2019	2020	2019	
العمق المالي	43.1%	50.6%	23.0%	22.3%	7.5%▲
الشمول المالي	1,203.3	1,198.2	29.6%	28.3%	1.3%▲
الكفاءة المالية	3.7%	3.9%	5.3%	7.3%	0.2%▼
الاستقرار المالي	16.6%	15.8%	6.3%	5.6%	0.7%▼

المصدر: سلطة النقد، احتسبت المؤشرات وفقاً لمنهجية البنك الدولي.

أظهرت مؤشرات مصفوفة خصائص النظام المالي الفلسطيني خلال العام 2020، والمقاسة تبعاً لمنهجية البنك الدولي^[9]، تبايناً في أبعادها الأربعة ما بين تحسن في بعض الأبعاد وتراجع في أبعاد أخرى، سواء على مستوى المؤسسات المالية (المصارف)، أو على مستوى الأسواق المالية (بورصة فلسطين). وتتمثل هذه الأبعاد في مؤشرات العمق المالي، والشمول المالي، والكفاءة المالية، والاستقرار المالي.

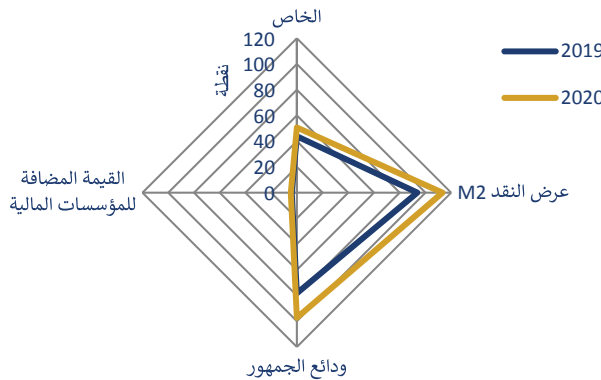
المؤسسات المالية

عانت مؤشرات مصفوفة المؤسسات المالية (القطاع المصرفي) خلال العام 2020 من تداعيات الجائحة الصحية والوضع الاقتصادي، فباستثناء بُعد العمق المالي الذي أظهر تحسناً، تراجعت مؤشرات الشمول المالي، والكفاءة المالية، والاستقرار المالي قياساً على ما كانت عليه في العام السابق.

• العمق المالي

ارتفع مؤشر العمق المالي، مقاساً بنسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من 43.8% في العام 2019، إلى 50.6% في العام 2020، مما يشير إلى استمرار تعزيز الروابط بين قطاعات الاقتصاد المختلفة والقطاع المصرفي. كما جاءت نتيجة المؤشرات الرئيسية الأخرى للعمق المالي بنفس الاتجاه، فقد سجل مؤشر نسبة عرض النقد (M2)^[10] إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً من 93.6% في العام 2019 إلى 113.2% في العام 2020، ومؤشر نسبة ودائع الجمهور إلى الناتج المحلي الإجمالي، الذي ارتفع من 78.3% إلى 97.3%، كما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع المالي (الأنشطة المالية والتأمين)^[11] في الناتج المحلي الإجمالي من 4.0% إلى 4.7% خلال نفس الفترة^[12]. غير أن هذا التحسن في مؤشرات العمق المالي قد يكون ناجم عن تراجع الناتج المحلي الإجمالي أكثر مما هو ناجم عن تحسن في هذه المؤشرات.

شكل 2-3: مؤشرات العمق المالي كنسبة من الناتج المحلي، 2019-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

[9] لمزيد من المعلومات حول هذه المنهجية، انظر تقرير الاستقرار المالي لعام 2014، المنشور على موقع سلطة النقد www.pma.ps

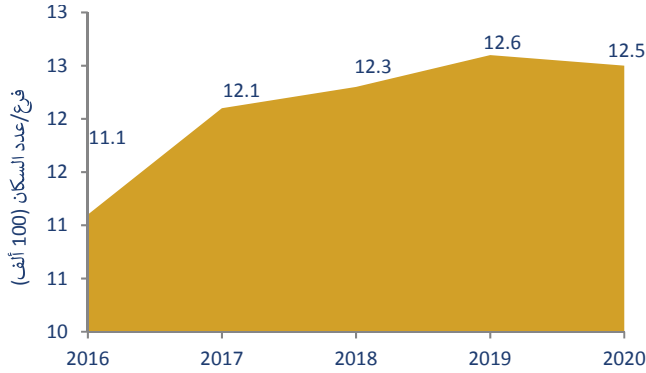
[10] لمزيد من التفصيل حول تقديرات عرض النقد، انظر تقرير التطورات النقدية الربعي المنشور على موقع سلطة النقد www.pma.ps.

[11] الحسابات القومية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[12] تغير النسب الخاصة بالعام 2019 ناتج عن تنقيح قيمة الناتج المحلي الإجمالي من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

• الشمول المالي

شكل 3-3: عدد الفروع والمكاتب نسبة إلى عدد السكان، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

سجل مؤشر الشمول المالي، مقاساً بعدد حسابات الودعين في القطاع المصرفي لكل 100 ألف من الأفراد البالغين (15 سنة فأكثر) انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.4%، ليتراجع من 1,203.3 حساب / 100 ألف بالغ في العام 2019، إلى 1,198.2 حساب في العام 2020. وفي المقابل، أظهرت مؤشرات الشمول المالي الأخرى بعض التحسن الطفيف، مقاسة بمؤشر عدد الفروع والمكاتب المصرفية لكل 100 ألف بالغ من السكان^[13]، والذي بلغ 12.5، مقارنة مع 12.6 فرع في العام 2019. ويعتبر وضع فلسطين في هذا المؤشر أفضل من كثير من الدول العربية كمصر، والعراق، والجزائر، وقطر، والإمارات والسعودية^[14].

ويذكر في هذا السياق، أن سلطة النقد قد نفذت خلال العام 2020 العديد من الأنشطة والإجراءات الهادفة إلى تعزيز الشمول والتوعية المالية، أهمها إطلاق الموقع الإلكتروني للشمول المالي بمشاركة هيئة سوق رأس المال، ونظام تكلفة الاقتراض السنوية.

جدول 3-3: تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية 2016-2020

الخدمات المصرفية الإلكترونية	2020	2019	2018	2017	2016
عدد أجهزة الصراف الآلي	703	715	690	644	622
عدد بطاقات الصراف الآلي	130,770	128,095	114,966	132,772	165,763
عدد نقاط البيع	7,221	6,780	5,660	5,579	6,253
عدد بطاقات الخصم المباشر (Debit Card)	997,861	866,812	816,329	695,120	547,019
عدد بطاقات الائتمان (Credit Card)	91,476	105,216	103,057	98,041	118,076
عدد حسابات الودعين	3,777,862	3,686,875	3,471,849	3,208,783	3,098,994

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

أما على صعيد التطور في استخدام الخدمات المالية والمصرفية الإلكترونية، فقد ارتفع عدد بطاقات الخصم مباشر (debit card) بمعدل 15.1% في العام 2020 مقارنةً بالعام السابق، ليصل إلى 997,861 بطاقة. كما ارتفع عدد نقاط البيع بمعدل 6.5%، لتصل إلى 7,221 نقطة بيع. وفي المقابل انخفض عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) بنسبة 1.7%، لتصل إلى 703 جهاز، منتشرة في مختلف المحافظات، كما انخفض عدد بطاقات الائتمان (credit card) بمعدل 13.1%، لتبلغ 91,476 بطاقة.

من جانب آخر، واصلت فلسطين حفاظها على مرتبتها المتميزة على صعيد مؤشر عمق المعلومات الائتمانية^[15]، باحتفاظها بأقصى قيمة في التدرج للمؤشر (وهي 8.0 نقاط) في العام 2020. ونتيجةً لذلك لا تزال فلسطين تحتل مرتبة متقدمة في المحاور الخاص بالحصول على الائتمان^[16] ضمن تقرير سهولة ممارسة الأعمال، باحتلالها المرتبة 25 في تقرير 2020^[17]، والمرتبة الثانية بعد الأردن على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقرير 2020 بعد أن كانت تحتل المرتبة الأولى في تقرير 2019. ويعني هذا التصنيف بأن مناخ أو بيئة الوصول إلى الائتمان في فلسطين من ناحية النظم والتشريعات وحماية الحقوق والنمو في التسهيلات وانخفاض مستويات التعثر، بيئة

[13] تم احتساب قيمة المؤشر بنفس منهجية صندوق النقد الدولي كما يلي: عدد الفروع المصرفية لكل 100 ألف بالغ = (عدد الفروع والمكاتب المصرفية + عدد المصارف) / عدد السكان البالغين. وقد تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن سلطة النقد فيما يتعلق بعدد الفروع والمكاتب المصرفية، بينما تم الاستناد إلى البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بخصوص عدد السكان البالغين.

[14] لمزيد من التفصيل، أنظر قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي للعام 2019.

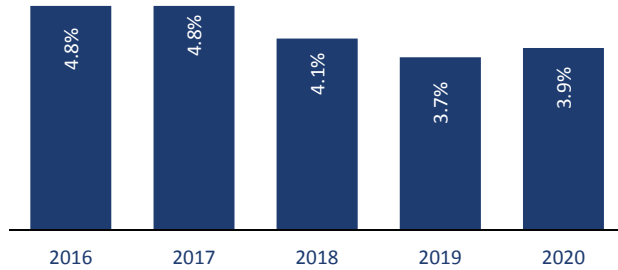
[15] بحسب البنك الدولي يقيس هذا المؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية من حيث القواعد التي تؤثر على نطاق ومدى توافر ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق مكاتب السجلات العامة أو الخاصة للمعلومات الائتمانية. وتتراوح قيمة المؤشر بين صفر و8 نقطة، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية.

[16] أحد المحاور العشرة التي يتم بناء عليها ترتيب الدول والاقتصادات المختلفة من حيث مدى سهولة ممارسة الأعمال التجارية. وهذه المحاور هي: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار

[17] يتم تحديث بيانات التقرير اعتباراً من الأول من حزيران من كل عام، وبالتالي فإن بيانات تقرير 2020 تعتمد على التحديث الذي تم في الأول من حزيران 2019. أما تقرير سنة 2019 فيعتمد على التحديث الذي تم في الأول من حزيران 2018.

مواتية ومتطورة وفقاً للمعايير الدولية. ويعزى هذا الإنجاز إلى التطوير المتواصل لأنظمة معلومات الائتمان المستخدمة من قبل المصارف ومؤسسات الإقراض من خلال الشبكة المعلوماتية.

شكل 3-4: هامش أسعار الفائدة في فلسطين، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

• الكفاءة المالية

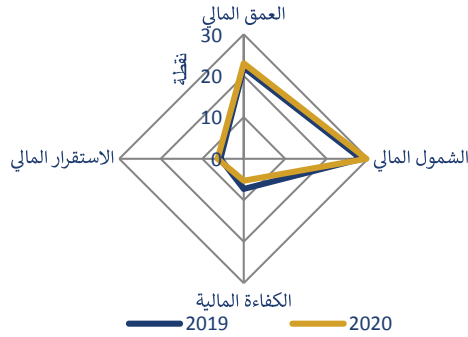
أظهر مؤشر الكفاءة المالية، مقاساً بالهامش بين أسعار الفائدة على القروض وأسعار الفائدة على الودائع^[18]، تراجعاً بمقدار 0.2% في العام 2020 مقارنةً بالعام السابق، بارتفاعه من 3.7% إلى 3.9%، مما يشير إلى تراجع نسبي في مستوى الكفاءة المالية.

• الاستقرار المالي

شهد مؤشر الاستقرار المالي، مقاساً بنسبة كفاية رأس المال للمصارف (نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) تراجعاً طفيفاً من 16.6 في العام 2019 إلى 15.8% في العام 2020. وبالرغم من ذلك لا تزال هذه النسبة تعتبر من النسب الجيدة وأعلى من الحدود الدنيا لكل من توصيات لجنة بازل (ألا تقل النسبة عن 8%)، وكذلك تعليمات سلطة النقد (ألا تقل هذه النسبة عن 13%).

كما أظهرت مؤشرات الاستقرار المالي الأخرى نتائجاً مقبولة بشكل عام (انظر الفصل الخامس). فعلى سبيل المثال بقيت نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات في العام 2020 مستقرة نسبياً عند 4.2% مقارنةً مع 4.1% في العام 2019، وبالرغم من ذلك لا تزال هذه النسبة تعتبر من النسب المتدنية إذا ما قورنت ببعض الدول، كالإمارات العربية التي بلغت فيها النسبة 8.1%، والأردن 5.5%، ومصر 3.6%^[19]، مقابل 1.5% في إسرائيل.

شكل 3-5: خصائص السوق المالي الفلسطيني، 2019-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

• الأسواق المالية

تمثل الأسواق المالية (بورصة فلسطين) المكون الثاني في مصفوفة النظام المالي الفلسطيني، والتي أظهرت خلال العام 2020 تحسناً في بعدي العمق المالي والشمول المالي، وتراجعاً في بعدي الكفاءة المالية والاستقرار المالي.

• العمق المالي

سجل مؤشر العمق المالي لبورصة فلسطين، مقاساً من خلال رسملة السوق (القيمة السوقية للأسهم المدرجة +

أوراق الدين المحلية الخاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي تحسناً بمقدار 0.7 نقطة مئوية واحدة، بارتفاعه إلى 23.0% مقارنةً مع 22.3% في العام 2019. وبشكل عام يعتبر مؤشر العمق المالي في فلسطين منخفضاً، نظراً لمحدودية حجم السوق وعدد الشركات المدرجة فيه، وتدني رؤوس أموالها مقارنةً برؤوس أموال الشركات المدرجة في بعض البورصات الأخرى.

• النفاذ للخدمات المالية (الشمول المالي)

تعتمد درجة النفاذ والشمول المالي في البورصة على مستوى الهيمنة والتركز، فكلما ارتفعت درجة هيمنة عدد قليل من الشركات على البورصة، كلما تزايدت العراقيل والصعوبات أمام دخول ونجاح الشركات الأخرى الصغيرة، أو الشركات الجديدة، مما يقلل بالتالي من قدرتها على النفاذ والاستفادة من خدمات البورصة.

[18] لأغراض احتساب الكفاءة المالية ونتيجة لتعدد العملات المستخدمة في الإقراض والإيداع وبالتالي اختلاف أسعار الفوائد عليها، فقد تم احتساب الهامش من خلال إيجاد مؤشر مركب لأسعار الفائدة على كل من القروض والودائع مرجح بأوزان العملات.

[19] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2021.

وفي هذا السياق سجل مؤشر الشمول المالي للبورصة، مقاساً بنسبة رسملة السوق (باستثناء أكبر عشر شركات في السوق) إلى القيمة السوقية تحسناً بمقدار 1.3 نقطة مئوية، بارتفاعه من 28.3% إلى 29.6% في العام 2020. وفي ذلك إشارة إلى اتجاه البورصة نحو خفض درجة التركيز والهيمنة، مع تحسن نسبي لدور الشركات الأخرى بخلاف الشركات العشرة الكبرى، مما يعني تحسناً في درجة النفاذ والشمول المالي في بورصة فلسطين، وانعكاساته الإيجابية على الشركات الصغيرة أو الجديدة في البورصة، وبالرغم من ذلك لا تزال درجة التركيز في بورصة فلسطين بحاجة إلى المزيد من التطوير والتحسين لتعزيز درجة الشمول المالي.

• الكفاءة المالية

تقاس درجة الكفاءة المالية بمؤشر معدل الدوران (قيمة الأسهم المتداولة نسبة للقيمة السوقية). فكلما ارتفع معدل الدوران، كلما ارتفع حجم التداول والتعامل في البورصة، وبالتالي ارتفع حجم السيولة. كما ويتيح ارتفاع حجم التداول مجالاً أوسع من الوضوح والشفافية حول أسعار الأسهم وكيفية تغيرها، مما يعني ارتفاع كفاءة السوق المالي.

وفي هذا السياق، سجل مؤشر الكفاءة المالية لبورصة فلسطين تراجعاً بمقدار نقطتين مئويتين، بانخفاضه من 7.3% في العام 2019، إلى 5.3% في العام 2020. ويعتبر هذا المؤشر منخفضاً أيضاً مقارنة مع نظيره في الأسواق المالية الإقليمية والعالمية، نظراً لمحدودية حجم السوق وعدد الشركات المدرجة فيه، وصغر حجم الاقتصاد بشكل عام، والظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة، بالإضافة إلى تأثير بورصة فلسطين بالتقلبات التي تشهدها بعض البورصات الإقليمية.

• الاستقرار المالي

تقاس درجة الاستقرار المالي في البورصة من خلال مؤشر التذبذب في عوائد السوق المالي (Volatility). فارتفاع قيمة هذا المؤشر تعني عدم استقرار عوائد السوق، وتزايد درجة تذبذبها، في إشارة إلى حالة من عدم الاستقرار في أوضاع البورصة. وقد أظهر هذا المؤشر تراجعاً في استقرار البورصة في فلسطين، بارتفاعه بمقدار 0.7 نقطة مئوية، من 5.6% في العام 2019، إلى 6.3% في العام 2020، مما يعني مزيداً من التذبذب وعدم الاستقرار جراء تأثير ظروف جائحة كورونا على السوق المالي وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل عام.

الفصل الرابع

التعرض في القطاع المصرفي

نظرة عامة

شهدت فلسطين خلال العام 2020 أوضاعاً اقتصادية صعبة، سرعان ما انتقلت تداعياتها إلى القطاع المصرفي، باعتباره جزءاً من المنظومة الاقتصادية، وأكثرها حساسية وأسرعها استجابة للتطورات الاقتصادية والسياسية، يؤثر ويتأثر بها. وبرز بعض من هذه التداعيات في تزايد انكشاف القطاع المصرفي على المستوى الخارجي والمحلي، وتجاه القطاعين العام والخاص على حد سواء، وما قد ينتج عن ذلك من مخاطر جديدة.

ومع ذلك، فقد نجحت الرقابة المصرفية الحصيفة التي تنتهجها سلطة النقد في المحافظة على متانة هذا القطاع واستقراره رغم الظروف الاقتصادية والمالية والسياسية الصعبة، وكذلك المحافظة على سلامته وسلامة أموال المودعين، وبما يمهّد السبيل لمواصلة دوره في تحفيز الاقتصاد. ويسلط هذا الفصل الضوء على أهم مواطن الخطر وقنوات تأثيرها على القطاع المصرفي خلال العام 2020.

التعرض للقطاعات المحلية

تلعب المحفظة الائتمانية دوراً أساسياً في مساعدة العديد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية على الاستمرار والنمو، وبما يسهم في استمرار دوران العجلة الإنتاجية وتحفيز النمو الاقتصادي. وتستحوذ هذه الأنشطة، سواء تلك المرتبطة بالقطاع العام أو بالقطاع الخاص، على أكثر من 99% من إجمالي المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي. وخلال العام 2020 وصلت المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي إلى نحو 10.1 مليار دولار، مرتفعة بنحو 11.9% عما كانت عليه في العام 2019، في إشارة إلى ضخ مزيد من السيولة في الاقتصاد المحلي. غير أن هذا التزايد لم يخل من بعض المخاطر، نظراً لتزايد التحديات التي عانت منها البيئة المحلية خلال العام 2020. وفيما يلي تحليل لأهم مكامن الخطر التي أثرت على القطاع المصرفي.

القطاع العام

تؤثر التطورات في مالية الحكومة في مختلف قطاعات الاقتصاد بشكل عام، والاستقرار المالي بشكل خاص. ففي ظل محدودية الموارد المالية المتاحة للحكومة الفلسطينية، وتراجع وتذبذب حجم المساعدات الخارجية، لجأت الحكومة إلى الاعتماد على القطاع المصرفي لتأمين احتياجاتها من السيولة. كما أن هناك العديد من الأطراف (الموظفين العموميين، ومؤسسات وشركات القطاع الخاص المتعاقدة مع الحكومة) تعتمد بشكل أساسي على الحكومة في توفير احتياجاتها الأساسية من استهلاك واستثمار. ويتسبب هذا التداخل بين القطاع المصرفي والحكومة وعملاتها بحالات من التأثير والتأثر، من خلال قناتين أساسيتين: الاقتراض الحكومي المباشر من القطاع المصرفي، واقتراض موظفي القطاع العام ومؤسسات وشركات القطاع الخاص المتعاقدة مع الحكومة، كون الحكومة تعتبر مصدر سداها^[20].

ومع تصاعد حدة الضغوط المالية على الحكومة خلال العام 2020، جراء تراجع النشاط الاقتصادي الناجم عن تفشي الجائحة الصحية، وتراجع المساعدات الخارجية، وعودة أزمة إيرادات المقاصة إلى المشهد من جديد، تزايدت الاختلالات لدى مالية الحكومة

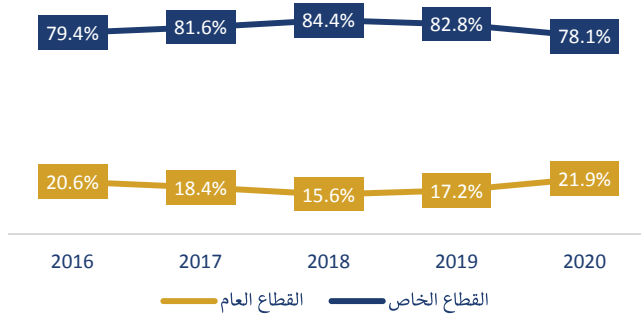
[20] مثل القروض الممنوحة لبعض المؤسسات كالقرض المجمع لشركة كهرباء القدس، وقرض مستشفى المقاصد، وقرض هيئة الإذاعة والتلفزيون، والتي تقدر بحوالي 205 مليون دولار.

(تراجع الإيرادات العامة، وارتفاع النفقات العامة، وتزايد العجز الكلي والمتأخرات) مما دفع الحكومة نحو مزيد من الاستدانة من القطاع المصرفي. ومما لا شك فيه أن هذا التزايد ينطوي على بعض المخاطر الكامنة التي يمكن أن تؤثر على الأداء المصرفي والاستقرار المالي، إذ تبقى المصارف عرضة لبعض المخاطر المحتملة من قبل القطاع الحكومي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

• الائتمان الممنوح للقطاع العام

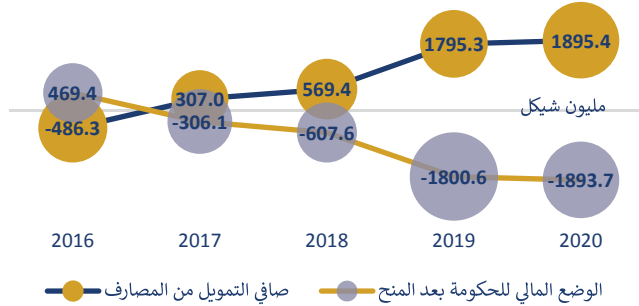
تسببت الأزمات التي عانت منها الحكومة خلال العام 2020، في ارتفاع ملحوظ في حصة الائتمان الممنوح للقطاع العام، وبنسبة 41.6% مقارنة مع العام 2019، لتصل إلى 2.2 مليار دولار، مشكلة ما نسبته 21.9% من إجمالي المحفظة الائتمانية، مقارنة مع 17.2% في العام 2019. وفي ذلك إشارة إلى اعتماد الحكومة بشكل كبير على القطاع المصرفي في تمويل إنفاقها في حالة الأزمات، الأمر الذي ينطوي على بعض المخاطر المحتملة في حال تأخر الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه المصارف.

شكل 1-4: توزيع المحفظة الائتمانية، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 2-4: صافي التمويل والرصيد الكلي، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

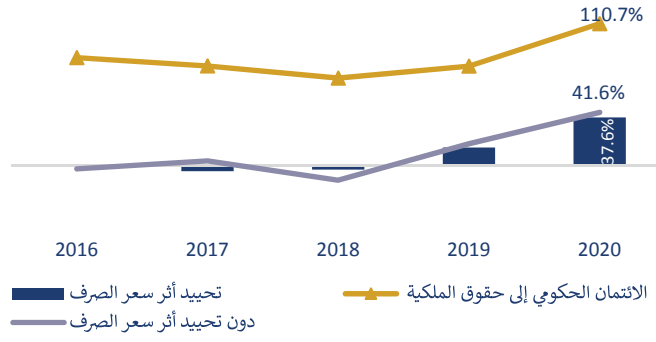
ليرتفع بحوالي 5.6%، إلى حوالي 1.9 مليار شيكل خلال نفس الفترة، مما يشير إلى زيادة تعرض القطاع المصرفي لمخاطر الحكومة.

وفي ذات السياق، أدى توقف إيرادات المقاصة (خلال الفترة من أيار وحتى تشرين ثاني 2020) بالتزامن مع تفشي الوباء إلى تزايد اعتماد الحكومة على القطاع المصرفي في تمويل النفقات والالتزامات المترتبة عليها، وأحدث ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الائتمان الممنوح للحكومة، كما تمت الإشارة إليه سابقاً، غالبية العظمى (أكثر من 80% منه) بعملة الشيك. وبالتالي فإن النسبة الأكبر من هذا الائتمان عرضة لمخاطر التغيرات في سعر صرف الشيك مقابل الدولار الأمريكي. وفي حال تحييد أثر سعر الصرف، فإن الزيادة الفعلية في الائتمان الممنوح للحكومة تكون قد وصلت إلى 37.6% مقارنة بالعام السابق. ومما لا شك فيه أن هذه قفزة كبيرة تزيد من انكشاف القطاع المصرفي

ويظهر أثر توقف إيرادات المقاصة على مالية الحكومة في البند المتعلق بصافي التمويل من المصارف، والذي يمثل صافي التغيير في الإيداعات الحكومية لدى المصارف في المدى القصير. إذ أن عدم انتظام تدفق إيرادات المقاصة (وإلى حد كبير المنح والمساعدات الخارجية)، يؤدي إلى عجوزات مالية في أرصدة الحكومة، مما يدفعها إلى اللجوء للمصارف من أجل تمويل هذه الفجوة قصيرة الأجل، وبالتالي ارتفاع قيمة بند صافي التمويل من المصارف [21]. علماً بأن إيرادات المقاصة لا تخضع لسيطرة الحكومة الفلسطينية وتشكل بالمتوسط، نحو 55% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح. وينطبق الأمر نفسه على المنح والمساعدات الخارجية التي تشكل بالمتوسط نحو 14.8% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح، وتخضع للعديد من الاعتبارات السياسية والاقتصادية في البلدان المانحة. فمع تفاقم صعوبة الوضع المالي للحكومة خلال العام 2020، حقق الرصيد الكلي بعد المنح (أساس الالتزام) عجزاً بحوالي 1.9 مليار شيكل، مرتفعاً بنحو 5.2% مقارنة بالعام السابق. وهو ما أدى إلى زيادة ملحوظة في بند صافي التمويل من المصارف،

[21] تشير الإشارة الموجبة لبند صافي التمويل من المصارف، استناداً إلى بيانات وزارة المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة، إلى وجود عجز في الرصيد الكلي، وبالتالي حاجة الحكومة لكشف أرصدها لدى المصارف لسد هذا العجز. وفي المقابل تعكس الإشارة السالبة وجود فائض في الرصيد الكلي تم استخدامه بشكل كلي أو جزئي في سداد قيمة الأرصدة الحكومية المكشوفة نهاية العام المالي.

شكل 3-4: التسهيلات الحكومية وحقوق الملكية، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

تجاه الحكومة، خاصة وأن هذه الزيادة جاءت لتغطية نفقات جارية (استهلاكية) وليست استثمارية أو تطويرية. كما وتسببت هذه الزيادة في ارتفاع نسبة الاقتراض الحكومي إلى حقوق ملكية المصارف بشكل كبير وملحوظ، إلى حوالي 110.7%، مقارنة مع 77.6% خلال العام السابق.

وبشكل عام، تظهر البيانات ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الائتمان الممنوح للحكومة خلال العامين 2019 و2020، وهي الأعوام التي شهدت وقف تحويل إيرادات المقاصة بشكل كامل ولفترات طويلة، مما يعكس مدى

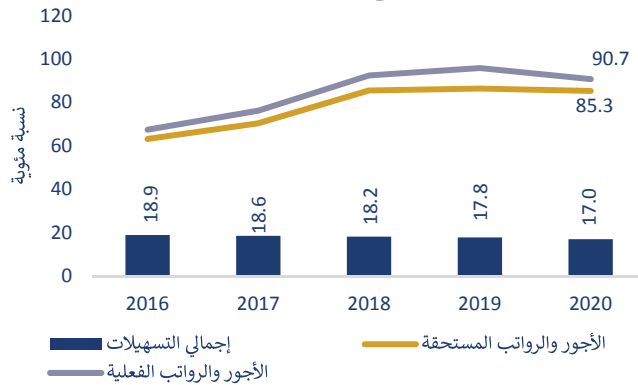
حساسية مالية الحكومة لهذا الجزء من الإيرادات، وبالتالي زيادة تعرض القطاع المصرفي لمخاطر المالية العامة، وما قد ينجم عن ذلك من تأثير على الاستقرار المالي في فلسطين.

• الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام والموردين من القطاع الخاص

يمثل اقتراض موظفي القطاع العام ومؤسسات وشركات القطاع الخاص المرتبطة والمتعاملة مع الحكومة، قناة غير مباشرة للتأثير الحكومي على القطاع المصرفي. إذ أن عدم قدرة الحكومة على سداد الالتزامات المترتبة عليها تجاه الموظفين والموردين من القطاع الخاص، يزيد من احتمالات عدم مقدرة هذه الفئات على سداد الالتزامات المترتبة عليها تجاه القطاع المصرفي، وهو ما يرفع درجة انكشاف القطاع المصرفي تجاه الحكومة.

وفي هذا الإطار أظهرت بيانات سلطة النقد ارتفاعاً في حجم الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام بنحو 6.7% قياساً على ما كان عليه في العام 2019، ليبلغ حوالي 1.7 مليار دولار، مشكلاً نحو 17.0% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال العام 2020. وبالرغم من الأثر الإيجابي المتوقع لهذه التسهيلات تجاه الموظفين العموميين، إلا أن هذه الزيادة محفوفة بالمخاطر نظراً لارتهاق قدرة موظفي القطاع العام على السداد بقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاههم، والتي هي مرهونة بمدى انتظام تحويل إيرادات المقاصة وتدفق المنح والمساعدات الخارجية بشكل أساسي. كما ويجب عدم إغفال أثر انخفاض سعر صرف الشيكيل مقابل الدولار، والذي انعكس على شكل زيادة غير حقيقية في حجم الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام مقوماً بالدولار، ولتنخفض الزيادة الفعلية بعد تحييد أثر سعر الصرف إلى نحو 3.9%.

شكل 4-4: الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام، 2016-2020

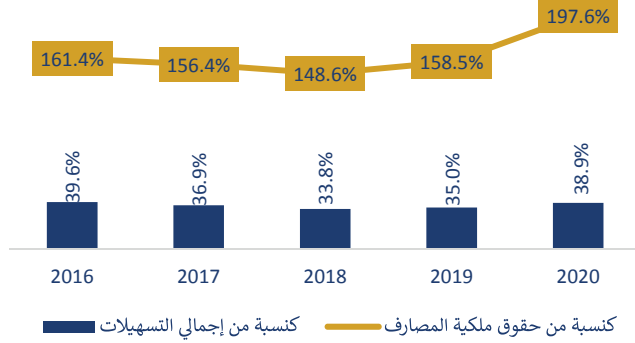


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وبشكل عام، شكلت التسهيلات الممنوحة لموظفي القطاع العام نحو 85.3% من فاتورة الأجور والرواتب المستحقة خلال العام 2020، وحوالي 90.7% من فاتورة الأجور والرواتب الفعلية المعلن عنها في بيانات وزارة المالية. وهو ما يعني انكشاف القطاع المصرفي تجاه موظفي القطاع العام، نتيجة ضعف مقدرتهم على السداد في حال تأخرت الحكومة عن دفع مستحقاتهم. وتجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم من تأخر الحكومة في سداد فاتورة الأجور والرواتب في بعض الأحيان، إلا أنها تبقى ملتزمة بسدادها ودفعها، وهو ما يقلل من مخاطر التأخر، ويوفر الطمأنينة للقطاع المصرفي.

وفي المحصلة، شكل الائتمان الممنوح للحكومة وللموظفين العموميين (الانكشاف المباشر وغير المباشر للقطاع المصرفي تجاه الحكومة) نحو 38.9% من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة خلال العام 2020، مقارنة بنحو 35.0% عام 2019^[22]. أي أن أكثر من ثلث الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي عرضة لمخاطر الحكومة وموظفيها في حال عدم انتظام أو توقف مصادر الإيراد لديها. كما شكل الائتمان الممنوح للحكومة وموظفيها حوالي

شكل 4-5: التسهيلات الممنوحة للحكومة والموظفين العموميين، 2020-2016



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

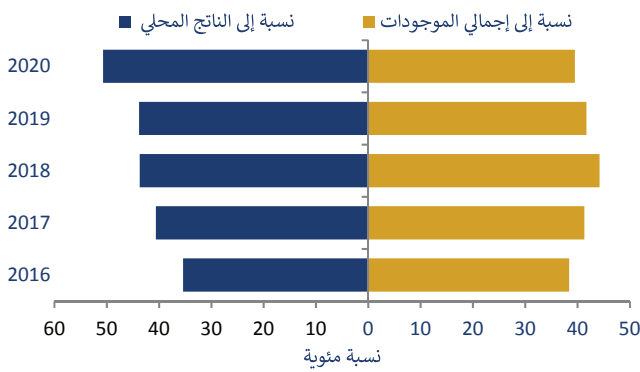
شكل الائتمان الممنوح للحكومة وموظفيها حوالي ضعف حقوق ملكية الجهاز المصرفي تقريباً (نحو 197.6%، مقارنة مع 158.5% خلال العام السابق). ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى اعتماد الحكومة بشكل كبير على القطاع المصرفي في تمويل الالتزامات المترتبة عليها في فترة الأزمات، وبالتالي زيادة تعرض القطاع المصرفي للحكومة خاصة في الأزمات.

ورغم الارتفاع الذي شهدته مديونية الحكومة تجاه القطاع المصرفي الفلسطيني خلال العام 2020، إلا أن المصارف استمرت في القيام بدورها في تمويل القطاعات الأخرى. غير أن الأمر يستدعي الاهتمام والمتابعة الحثيثة لأية تطورات في مالية الحكومة وتأثيرها على الاستقرار المالي.

القطاع الخاص

يمثل القطاع الخاص بكافة أنشطته وقطاعاته جوهر عملية الوساطة المالية ومحورها الرئيس، باعتباره محرك النمو الاقتصادي. كما يمثل في نفس الوقت مبعثاً لبعض المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على سلامة القطاع المصرفي بشكل خاص والاستقرار المالي بشكل عام، نظراً لضخامة محفظته الائتمانية، التي وصلت في نهاية العام 2020 إلى نحو 7.9 مليار دولار، مشكلة ما نسبته 78.1% من إجمالي المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي، مقارنة مع 82.8% في العام 2019. كما شكلت هذه المحفظة نحو 39.5% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي، مقارنةً مع 41.7%، وحوالي 50.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 43.8% في العام 2019.

شكل 4-6: تسهيلات القطاع الخاص، 2020-2016



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وتوزعت هذه المحفظة بين المصارف المحلية بنسبة 64.8%، والوافدة بنسبة 35.2%، إذ ارتفعت المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص بنحو 5.3% عما كانت عليه في العام 2019، وأن نحو 90.7% من هذه الزيادة مردها إلى المصارف المحلية، التي رفعت حجم محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 7.6% مقابل 1.3% للمصارف الوافدة، ولتشكل المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص نحو 77.3% من إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف المحلية (تعادل 5.1 مليار دولار)، وحوالي 79.7% من قبل المصارف الوافدة (تعادل 2.8 مليار دولار).

[22] تجدر الإشارة أن حجم التسهيلات الممنوحة لشركات وموردي القطاع الخاص الذين يتعاملون مع الحكومة غير مدرجة ضمن هذه النسب نظراً لعدم توفرها، وهو ما يرفع تعرض الجهاز المصرفي لمخاطر الحكومة بنسبة أعلى من تلك المشار إليها.

جدول 1-4: الائتمان الممنوح حسب القطاع والمصرف، 2016-2020

(نسبة مئوية)

المصرف	القطاع المستفيد	2020	2019	2018	2017	2016
محلي	قطاع خاص	77.3	83.0	86.0	83.6	80.8
	قطاع عام	22.7	17.0	14.0	16.4	19.2
وافد	قطاع خاص	79.7	82.4	81.9	78.8	77.3
	قطاع عام	20.3	17.6	18.1	21.2	22.7
الإجمالي	قطاع خاص	78.1	82.8	84.4	81.6	79.4
	قطاع عام	21.9	17.2	15.6	18.4	20.6
الإجمالي (مليون دولار)	قطاع خاص	7873.4	7477.8	7115.5	6550.0	5453.1
	قطاع عام	2205.4	1557.4	1316.8	1476.0	1418.8

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

جدول 2-4: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم حسب المستفيد، 2016-2020

(نسبة مئوية)

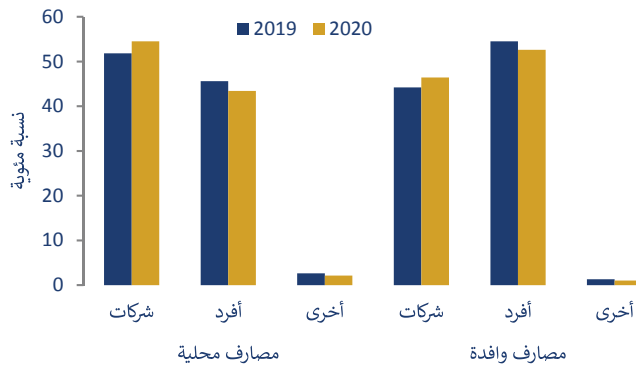
الجهة المستفيدة	2020	2019	2018	2017	2016
شركات	51.6	49.0	51.7	50.6	49.2
أفراد	46.7	48.9	45.5	47.3	48.2
بطاقات ائتمان	0.6	0.8	0.9	1.0	1.3
مؤسسات غير ربحية	0.7	0.7	0.9	0.3	0.5
جاري مدين جامد	0.4	0.6	1.0	0.8	0.8
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

الشريحة الائتمانية من إجمالي المحفظة الائتمانية لا يزال أعلى لدى المصارف المحلية مقارنة مع المصارف الوافدة.

كما شهدت المحفظة الائتمانية الممنوحة للأفراد ارتفاعاً طفيفاً بنحو 0.8% عما كانت عليه في العام 2019، لتبلغ 3.7 مليار دولار، مشكلة نحو 46.7% من إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم. ساهمت المصارف المحلية بنحو 60.4% من هذه المحفظة، إثر ارتفاع الائتمان الممنوح من جانبها للأفراد بنسبة 2.4%، ليصل إلى 2.2 مليار دولار، مشكلاً نحو 43.4% من إجمالي محفظتها الائتمانية

شكل 7-4: تسهيلات القطاع الخاص كنسبة من ودائعه، 2019-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

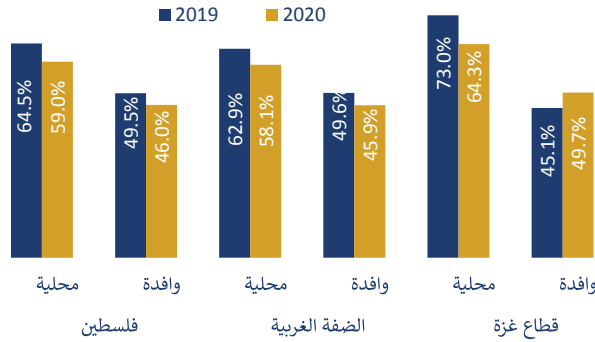
ومع ارتفاع المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص، تزايدت احتمالية المخاطر المرافقة لها، والتي تتفاوت حدتها تبعاً للفئة الممنوح لها الائتمان (شركات، أفراد، مؤسسات خدمات الأسر المعيشية غير الربحية، بطاقات ائتمانية)، وإن كان أغلب هذه المخاطر يرتبط بالتطورات الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على الحركة الاقتصادية، والقدرة على سداد الأقساط المستحقة، خاصة وأن القروض الممنوحة للشركات والأفراد تستحوذ على أكثر من 98% من المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص المقيم.

فقد استحوذ الائتمان الممنوح للشركات على أكثر من نصف الائتمان الموجه للقطاع الخاص المقيم بقيمة 4.0 مليار دولار، وبما يشمل القروض الاستثمارية، والقروض قصيرة الأجل (تسهيلات الجاري المدين)، مرتفعة بنحو 11.2% عما كانت عليه في العام 2019. وساهمت المصارف المحلية بالجزء الأكبر من هذا التمويل (68.4%)، وبقيمة 2.8 مليار دولار، ليشكل نحو 54.5% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم. في حين ساهمت المصارف الوافدة بنحو 31.6% من حجم الائتمان الممنوح للشركات، وبقيمة 1.2 مليار دولار، ليشكل نحو 46.4% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم. ورغم أن هذا التحليل يُظهر تزايداً في حجم الائتمان الممنوح للشركات من قبل القطاع المصرفي، إلا أن الوزن النسبي لهذه

الممنوحة للقطاع الخاص المقيم. في حين ساهمت المصارف الوافدة بنحو 39.6% من إجمالي محفظة الائتمان الممنوح للأفراد، جراء تراجع الائتمان الممنوح من جانبها للأفراد بنحو 1.5%، لينخفض إلى 1.4 مليار دولار، مشكلاً نحو 52.6% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم خلال العام 2020. وبشكل عام، يعكس هذا التحليل تزايداً في حجم الائتمان الممنوح للأفراد من قبل القطاع المصرفي، مع بقاء الوزن النسبي لهذه الشريحة الائتمانية من إجمالي المحفظة الائتمانية أعلى لدى المصارف الوافدة مقارنة مع المصارف المحلية.

أما بقية أنواع الائتمان الأخرى الممنوحة للقطاع الخاص المقيم (بطاقات ائتمان، مؤسسات خدمات الأسر المعيشية غير الربحية، الجاري مدين الجامد)، فهي لا تشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار المالي نظراً لمحدوديتها وصغر حجمها مقارنة بالائتمان الممنوح للشركات

شكل 8-4: التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم، 2019-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

والأفراد، وإن كان تأثيرها على المصارف المحلية أكبر كونها المساهم الأكبر فيها. فالائتمان الممنوح على شكل بطاقات ائتمان (للأشخاص أو الشركات) بلغ نحو 48.0 مليون دولار (الجزء الأكبر منه مقدم من المصارف المحلية)، وهو في تراجع مستمر للعام الخامس على التوالي. وكذلك الحال بالنسبة للائتمان الممنوح للمؤسسات غير الربحية والجاري مدين الجامد، فلا تزال مساهمتهما في إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم متدنية (0.7% للمؤسسات غير الربحية، 0.4% للجاري مدين الجامد)، وأكثر من 81% منه مرتبط بالمصارف المحلية.

ويعزى هذا التوسع في محفظة القطاع الخاص الائتمانية إلى جهود سلطة النقد الرامية إلى تحسين مؤشرات العمق المالي في الاقتصاد المحلي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مساهمة هذه المحفظة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 50.6%. كما شكلت المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص نحو 53.7% من ودائعه (66.1% للمصارف المحلية، مقابل 46.0% للمصارف الوافدة. أما على مستوى المنطقة، فقد شكلت المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص في الضفة الغربية نحو 52.7% من ودائعه (58.1% للمصارف المحلية، و45.9% للمصارف الوافدة)، مقابل 62.7% في قطاع غزة (64.3% للمصارف المحلية، و49.7% للمصارف الوافدة).

ومما لا شك فيه أن هذا التوسع في المحفظة الائتمانية يتطلب مزيداً من الحيطة والحذر، لذلك تحرص سلطة النقد على متابعة ورصد أية تطورات قد تحدث في المخاطر المتعلقة بالمحفظة الائتمانية، من خلال تبني العديد من الأنظمة والإجراءات الاحترازية والتحوطية، والتي تساعد في نفس الوقت المصارف على التوسع المبرر في منح الائتمان، مع تقليل المخاطر المصاحبة إلى أدنى درجة ممكنة، وتجنب الاقتصاد بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص أية تداعيات أو آثار غير مرغوبة.

ولهذه الغاية تستخدم سلطة النقد مجموعة من المؤشرات، ومن ضمنها مؤشر فجوة الائتمان (نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مطروحاً منها اتجاه ونزعة هذه النسبة على المدى الطويل)^[23]. ويعمل هذا المؤشر على تكوين مصدر إضافي لرأس المال أثناء فترات الرخاء التي تمتاز بزيادة الائتمان، ليتم استخدامه في حال مواجهة القطاع المصرفي لأزمات مالية و/أو غير مالية في المستقبل، الأمر الذي من شأنه الحفاظ على متانة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي^[24]. وقد تم احتساب مؤشر فجوة الائتمان بشكل ربع سنوي خلال الفترة الربع الأول 2016 - الربع الرابع 2020، باستخدام الأسلوب الإحصائي (One-Sided Hodrick-Prescott Filter)، وباعتبار أن دورة الائتمان تعادل أربعة أضعاف دورة الأعمال^[25].

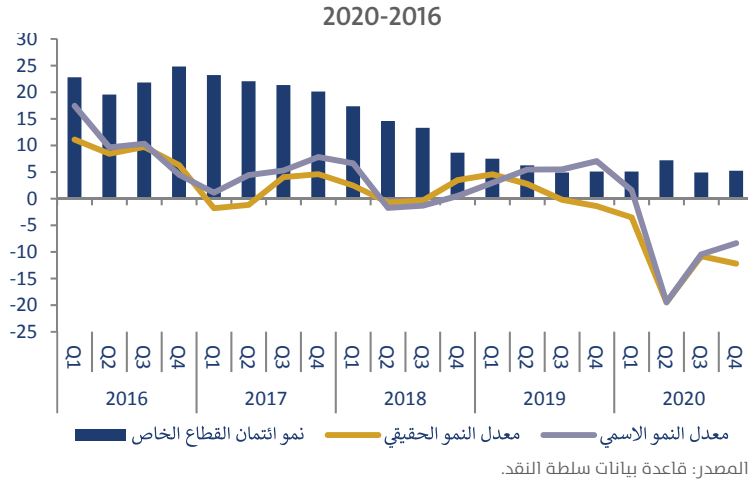
وفي هذا السياق، تظهر البيانات الصادرة عن سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مقابل تدني وتذبذب معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال الفترة الربع الأول 2016 - الربع الرابع 2020. إذ بلغ متوسط نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال هذه الفترة (على أساس سنوي) نحو 13.8%، مقابل نحو 0.3% نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وحوالي 2.5% للناتج المحلي الاسمي خلال نفس الفترة. ورغم أن عامي 2019 و2020

[23] Bank for International Settlements, Dec. 2010; Guidance for national authorities operating the countercyclical capital buffer. ISBN web: 92-9197-865-5

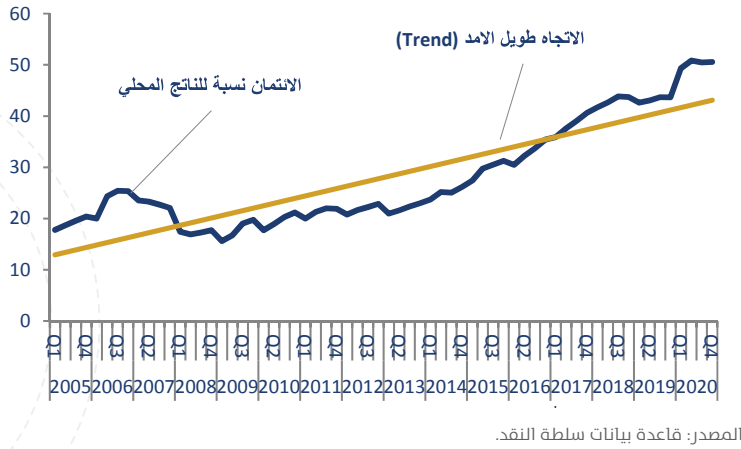
[24] Mathias Drehmann, Claudio Borio, Leonardo Gambacorta, Gabriel Jiménez, Carlos Trucharte, July 2010; countercyclical capital buffers: exploring options, BIS working paper No. 317. ISBN 1682-7678

[25] بناء على هذا الافتراض فإن قيمة $\lambda = 400,000$.

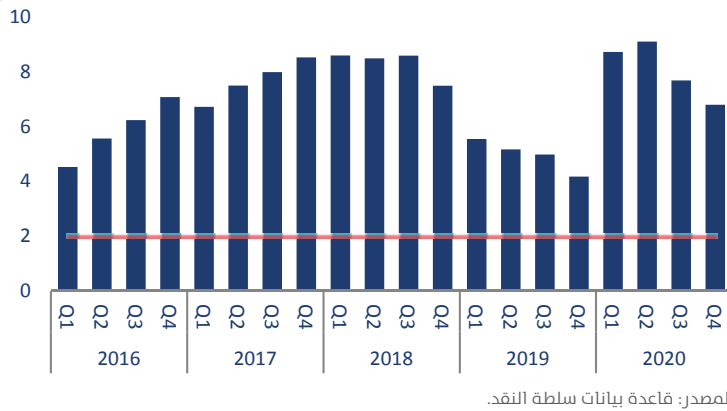
شكل 4-9: نمو الناتج المحلي مقابل نمو تسهيلات القطاع الخاص،



شكل 4-10: تسهيلات القطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، 2020-2005



شكل 4-11: فجوة الائتمان المقدرة للقطاع الخاص، 2020-2016



شهدا كبحاً للزيادة في حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص، مقارنة بالأعوام السابقة، إلا أن نسب نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص تبقى أعلى بكثير عند مقارنتها بمعدلات النمو الاقتصادي، وفي بعض الأحيان قد تختلف اتجاهات النمو في كلا المتغيرين. ويعزى ذلك إلى اختلاف العوامل المؤثرة في كل من الناتج المحلي والائتمان الممنوح، فالأول عادة ما يكون عرضة للكثير من العوامل السياسية والاقتصادية المحلية والخارجية، فيما يكون تأثير مثل هذه العوامل على الائتمان الممنوح أقل وأخف حدة.

ويظهر ذلك جلياً في العام 2020، الذي شهد زيادة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنحو 5.3%، مقابل تراجع الناتج المحلي الحقيقي بنحو 11.5%، جراء تداعيات كل من الأزمة الصحية والإجراءات الحكومية للحد من انتشارها، بالإضافة إلى الأزمة السياسية مع الجانب الإسرائيلي وتداعياتها على الأداء الاقتصادي^[26]. فقد أدت الزيادة الملحوظة في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، إلى ارتفاع حصة هذا الائتمان لتصل نحو 50.6% من الناتج المحلي الاسمي للعام 2020، مقارنة بنحو 43.8% في العام السابق. وأدى هذا التباين في معدلات النمو إلى ارتفاع ملحوظ في هذه النسبة (الائتمان/ الناتج المحلي الإجمالي^[27]) مقارنة بمتوسط تلك النسبة على المدى الطويل، مما تسبب في ارتفاع مؤشر فجوة الائتمان.

فقد أدى ضعف الأداء الاقتصادي خلال العام 2020، واستمرار زيادة الائتمان بوتيرة مشابهة للعام السابق، إلى ارتفاع ملحوظ في فجوة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، إلى نحو 6.8% في نهاية الربع الرابع 2020، وهي أعلى من الحد المتعارف عليه بحسب مقررات بازل III، البالغ 2%. ويعزى هذا الارتفاع في فجوة الائتمان إلى الأزمات التي عانى منها الاقتصاد، وتسببت في تدهور في الوضع الاقتصادي، وتراجع الطلب الكلي

[26] تمثلت في إعلان الجانب الإسرائيلي عن نيته ضم مناطق جديدة (منطقة الأغوار) وتفعيل قانون الأسرى، الأمر الذي أدى إلى وقف الحكومة الفلسطينية لكافة أشكال التنسيق مع الجانب الإسرائيلي، وعلى إثر ذلك تم وقف تحويل إيرادات المقاصة، مما أثر بشكل ملحوظ وأساسي على الحركة التجارية والفكرة الشرائية للمواطنين، وخاصة الموظفين العموميين.

[27] تجدر الإشارة إلى أن بيانات الناتج المحلي الإجمالي لا تزال بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير.

بشكل ملحوظ. ومن ثم انتقلت تداعياتها من القطاع الحقيقي إلى القطاع المالي، وأثرت على أداء القطاع المصرفي. في حين تعزى الزيادة الحاصلة في الائتمان للقطاع الخاص (في جزء منها) إلى تغييرات سعر الصرف، بالإضافة إلى لجوء القطاع الخاص إلى الاقتراض لمواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة. إلى جانب عمليات إعادة جدولة وهيكله القروض للأفراد والشركات التي تزايدت في ظل هذه الأوضاع الصعبة.

وبالرغم من أهمية هذا المؤشر، إلا أنه يبقى مؤشراً استرشادياً، وليس بالضرورة أن يكون المؤشر الوحيد الذي يبنى عليه قرار تكوين المصدر الرأسمالي المشار إليه، فهناك أيضاً تقدير ومعرفة صانع القرار بالوضع الاقتصادي، ووضع المصارف نفسها. لذلك، فإن كثيراً من البنوك المركزية تسمح للمصارف بتحرير هذا المصدر في الظروف الاقتصادية الصعبة بهدف تخفيف الأعباء عليها من جهة، ومحاولة ضخ مزيد من السيولة في الأسواق من جهة أخرى. ويشار في هذا السياق إلى أن تكوين مصدر رأس المال المضاد للتقلبات الدورية في فلسطين مؤجل للغاية العام 2023.

قطاع الإسكان والرهن العقاري

جدول 3-4: الائتمان الممنوح للقطاع الإسكان حسب جنسية المصرف، 2016-2020

(مليون دولار)

المصرف	السنة	إجمالي محفظة القروض	التعثر في المحفظة	
			القيمة	النسبة (%)
محلي	2016	793.7	10.1	1.3
	2017	951.7	18.4	1.9
	2018	1,165.0	25.3	2.8
	2019	1,314.5	45.4	3.5
	2020	1,402.7	58.1	4.1
وافد	2016	575.9	8.9	1.5
	2017	668.9	10.7	1.6
	2018	696.1	17.2	2.5
	2019	701.2	28.8	4.1
	2020	732.9	20.1	2.7
الإجمالي	2016	1,369.6	19.1	1.4
	2017	1,620.7	29.1	1.8
	2018	1,861.1	42.5	2.3
	2019	2,014.4	74.2	3.7
	2020	2,131.4	78.2	3.7

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

في ظل الاهتمام الذي يحظى به قطاع الإسكان والرهن العقاري في الاقتصاد الفلسطيني، ارتفعت القروض الممنوحة من قبل المصارف لهذا القطاع خلال العام 2020، بنسبة 5.8% عما كانت عليه في العام 2019، لتصل إلى حوالي 2.1 مليار دولار، مشكلة نحو 27.2% من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم خلال العامين 2019 و2020، على التوالي.

ويشير تحليل محفظة قروض الإسكان والرهن العقاري^[28] إلى أنه وكما في السنوات السابقة، جاءت غالبية هذه المحفظة من قبل المصارف المحلية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مساهمة المصارف المحلية في التمويل العقاري من 65.2% في العام 2019 إلى 65.7% في العام 2020. ومع ذلك، تراجعت الأهمية النسبية لمحفظة التمويل العقاري من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم بشكل طفيف من 27.7% إلى 27.5% خلال نفس الفترة. وفي المقابل، تراجعت قليلاً مساهمة المصارف الوافدة في التمويل العقاري من 34.8% إلى 34.3%، ومع ذلك ارتفعت محفظة التمويل العقاري من 25.6% إلى 26.4% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم خلال نفس الفترة.

وقد تمخضت هذه التغييرات عن ارتفاع درجة تعرض المصارف المحلية للمخاطر المحتملة التي قد تتأتى من هذا القطاع مقابل تراجعها بالنسبة للمصارف الوافدة، فتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة التعثر في هذا القطاع لدى المصارف المحلية من 3.5% في العام 2019، إلى 4.1% من إجمالي محفظة قروض هذا القطاع في العام 2020، مقابل تراجعها لدى المصارف الوافدة من 4.1% إلى 2.7% خلال نفس الفترة. في حين حافظت هذه النسبة على ثباتها عند 3.7% على مستوى القطاع المصرفي ككل.

[28] يشمل قروض العقارات والإنشاءات (الإنشاءات، وسكن للإقامة وتحسين ظروف السكن، وعقارات تجارية واستثمارية)، والأراضي سواء للاقتناء الشخصي أو للاستثمار.

أما على مستوى إجمالي محفظة القروض المتعثرة، فقد شكلت قروض الإسكان والرهن العقاري المتعثرة حوالي 18.2% من إجمالي التعثر في القطاع المصرفي مقارنة مع 20.0% في العام 2019. ورغم هذا التراجع، يبقى هذا المستوى من التعثر في قطاع الإسكان مرتفعاً، ويستدعي المتابعة بشأن أية تطورات محتملة في هذا القطاع، حتى لا يشكل تهديداً حقيقياً على الاستقرار المالي.

قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يستحوذ قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الغالبية العظمى من المشاريع العاملة في الاقتصاد الفلسطيني، والذي يحظى باهتمام كبير، باعتباره محورياً أساسياً لتعزيز التنمية الاقتصادية والشمول المالي، لما له من دور متميز في توليد وتنويع مصادر الدخل وتشجيع الريادة وخلق فرص عمل جديدة، كونه قطاعاً يتميز بالعمالة الكثيفة.

جدول 4-4: التسهيلات القائمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي،

(مليون دولار)

2020-2016

مؤسسات الإقراض					المصارف					القطاع
2020	2019	2018	2017	2016	*2020	2019	2018	2017	2016	
0.2	0.2	0.4	0.8	1.3	216.7	221.2	161.2	155.9	118.7	الإقراضات
45.3	44.1	44.3	46.5	43.1	532.5	600.9	716.9	678.7	463.4	التجارة
8.3	9.7	11.0	10.8	9.0	149.5	164.8	160.9	196.9	134.0	الصناعة
13.7	13.2	18.5	20.2	21.2	31.2	41.5	36.8	29.4	25.3	الزراعة
3.5	5.0	7.3	9.6	8.3	15.3	16.8	5.8	3.4	6.4	السياحة
23.5	22.5	22.4	20.9	19.2	109.4	168.9	110.9	114.1	112.2	الخدمات
0.3	0.6	0.6	1.9	2.2	79.1	123.4	185.4	179.6	158.5	أخرى
94.7	95.3	104.5	110.7	104.3	1,133.7	1,340.5	1,377.9	1,358.0	1,018.5	الإجمالي

* بيانات أولية لغاية شهر تشرين ثاني 2020.
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

كما يحظى هذا القطاع بعناية خاصة من قبل سلطة النقد، باعتبار أن النفاذ إلى مصادر التمويل المختلفة (القطاع المصرفي باعتباره مصدر التمويل الأساسي، مؤسسات الإقراض المتخصصة) أحد أهم عوامل نجاحه وقدرته على الاستمرار. وقد سبق لسلطة النقد أن أطلقت قاعدة بيانات خاصة بهذا

القطاع تحتوي على بيانات شاملة لجميع القروض الممنوحة لهذه المنشآت، وذلك من أجل تعزيز فرص نفاذ هذا القطاع لمصادر التمويل وتخفيض المخاطر المحيطة به.

وبلغت قيمة المحفظة الائتمانية الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة نهاية العام 2020 حوالي 1,228.4 مليون دولار، متراجعة بنحو 14.4% عما كانت عليه في العام السابق^[29]. وجاءت المساهمة الأكبر في هذه المحفظة من قبل القطاع المصرفي، وبنسبة 92.3% وقيمة 1,133.7 مليون دولار، بتراجع نسبته 15.4% عما كانت عليه في العام السابق، في حين ساهمت مؤسسات الإقراض المتخصصة بنسبة 7.7% من هذه المحفظة، وقيمة 94.7 مليون دولار، بتراجع هامشي بنحو 0.6% عما كانت عليه في العام 2019.

ورغم ما يحظى به هذا القطاع من اهتمام من قبل المصارف، إلا أن الأهمية النسبية لمحفظة الائتمانية قد تراجعت خلال العام 2020 إلى نحو 14.5% من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم، مقارنة مع 18.1% في العام 2019. ويعزى ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية التي سادت في العام 2020، وما رافقها من ارتفاع في المخاطر المحيطة بهذا القطاع، وتوقف العمل في العديد من مؤسساته جراء الإجراءات الاحترازية المتعلقة بجائحة كورونا.

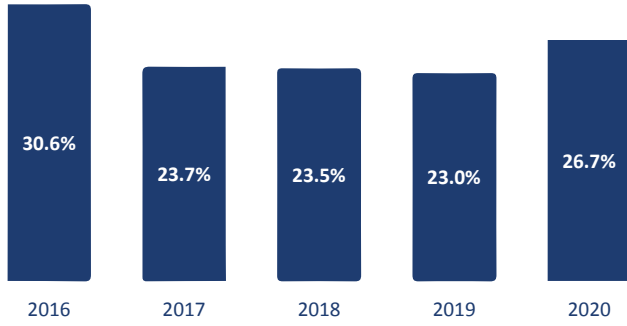
التعرض للقطاعات الخارجية

تتضمن التعاملات المالية مع المؤسسات والأسواق المالية الإقليمية والعالمية بعض المخاطر المحتملة، التي تتفاوت حدتها تبعاً لمصدرها ونوعها. وفي هذا السياق يمكن رصد أربع قنوات رئيسة لمخاطر محتملة يمكن أن تنتقل للقطاع المصرفي الفلسطيني من خلال تعامله مع المؤسسات والأسواق الخارجية: التوظيفات الخارجية، ومعدلات الفائدة، وأسعار الصرف، والتسهيلات الممنوحة لغير المقيمين.

[29] تم الاستناد في تحليل جزئية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على البيانات المستقاة من نظام معلومات الائتمان.

التوظيفات الخارجية

شكل 4-12: التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي الودائع، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شهدت التوظيفات الخارجية^[30] للقطاع المصرفي نهاية العام 2020 ارتفاعاً بنحو 31.9% عما كانت عليه في العام 2019، لتبلغ 4.4 مليار دولار، ولترتفع بذلك نسبتها من إجمالي الودائع إلى 26.7% مقارنة مع 23.0%. ومع ذلك لا تزال هذا النسبة أقل من السقف المحددة في تعليمات سلطة النقد^[31]. كما ارتفعت نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي أصول القطاع المصرفي، لتصل إلى حوالي 22.1%، مقارنة مع 18.9% خلال نفس الفترة.

وتوزعت هذه التوظيفات بين المصارف المحلية بنحو 38.2%، أو ما نسبته 14.1% من إجمالي أصولها، والمصارف الوافدة التي بلغت حصتها نحو 61.8% من التوظيفات الخارجية، مشكلة حوالي 34.0% من إجمالي أصولها. وبشكل عام تشير هذه النسب إلى أن الفرص المتاحة أمام المصارف الوافدة للتوظيف الخارجي أكبر مقارنة بالمصارف المحلية، الأمر الذي يبقي المصارف الوافدة عرضة للمخاطر الخارجية بدرجة أكبر من المصارف المحلية، والتي قد تتنوع ما بين مخاطر أسعار الصرف والفائدة، ومخاطر المؤسسة والدولة، ومخاطر السوق والتقلبات الاقتصادية وغيرها.

وتعتبر أرصدة القطاع المصرفي الموظفة في الخارج أحد أبرز أدوات التوظيفات الخارجية، وقناة من قنوات انتقال المخاطر الخارجية إلى القطاع المصرفي والاقتصاد الفلسطيني، خاصة وأن هذه القناة تستحوذ على نحو ثلاثة أرباع هذه التوظيفات، وبقيمة 3.3 مليار دولار، مرتفعة بنحو 44.5% عما كانت عليه في نهاية العام 2019. ونظراً لكون هذه الأرصدة موظفة على شكل ودائع في الخارج، فإن المخاطر المترتبة بها غالباً ما تكون مرتبطة بتقلبات أسعار الفائدة العالمية.

وترتبط القناة الثانية لانتقال المخاطر بمخاطر وتقلبات البورصات والأسواق المالية العالمية، ممثلة بالاستثمارات الخارجية للمصارف والتي تتركز في الأوراق المالية المختلفة. وقد استحوذت هذه القناة على 20.6% من هذه التوظيفات، وبقيمة 0.9 مليار دولار، متراجعة بنحو 3.7% عما كانت عليه في العام 2019. ونظراً لكون هذا النوع من الاستثمارات مقيد بضرورة الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد، واشتراط التوظيف في استثمارات ذات تصنيف ائتماني مرتفع، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة التركيز على مستوى المؤسسة الواحدة وعلى مستوى الدولة أيضاً، وذلك استناداً لما ورد في التعليمات رقم (2020/01)، فإن المخاطر المتأتية من هذه القناة تبقى قيد السيطرة.

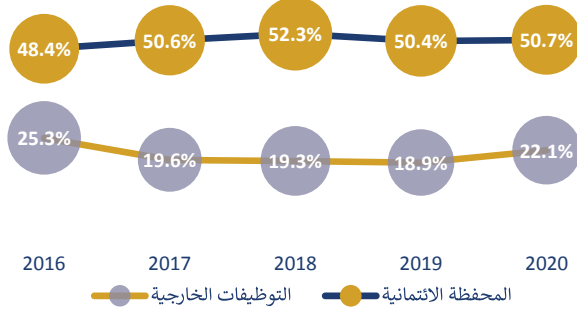
في حين تتمثل القناة الثالثة لانتقال المخاطر في التسهيلات الممنوحة لاستخدامها خارج فلسطين، والتي تشكل ما نسبته 4.2%، وبقيمة 0.2 مليار دولار، مرتفعة بنحو 16.6% عما كانت عليه في العام 2019. ورغم هذا الارتفاع، تبقى هذه المبالغ قليلة، ولا تشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار المالي، لا سيما في ضوء الضوابط التي تفرضها سلطة النقد على هذا النوع من الائتمان، بما في ذلك الموافقة المسبقة عليها.

وبشكل عام، تشير البيانات إلى أن الأهمية النسبية لأصول القطاع المصرفي الموظفة في الخارج قد أخذت بالارتفاع من جديد خلال العام 2020، مما أدى إلى تزايد درجة تعرض القطاع المصرفي للمخاطر الخارجية، صاحبها ارتفاع في نسبة الأصول الموظفة محلياً، والتي تأتي

[30] تعرف التوظيفات الخارجية وفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (2008/5) بند (7/5) بأنها «الأرصدة النقدية المستثمرة خارج فلسطين سواء كانت في أسواق المال أو على شكل تسهيلات منحت بهدف استغلالها خارج فلسطين. وتشمل أيضاً شهادات الإيداع والسندات والصكوك الصادرة عن حكومات ومؤسسات أجنبية، والاستثمار في أسهم الشركات الأجنبية والصناديق الاستثمارية الخارجية وقروض التجمع البنكي والتسهيلات الأخرى الممنوحة لغرض استخدامها خارج فلسطين».

[31] حددت المادة 4، فقرة 1 من تعليمات (رقم 2020/01) بشأن التوظيفات الخارجية، عدم تجاوز نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع 40% حتى نهاية آذار 2020، و35% حتى نهاية آذار 2021، و30% حتى نهاية آذار 2022، و25% حتى نهاية آذار 2023.

شكل 4-13: التوظيفات الخارجية والتسهيلات الائتمانية كنسبة من إجمالي الموجودات، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

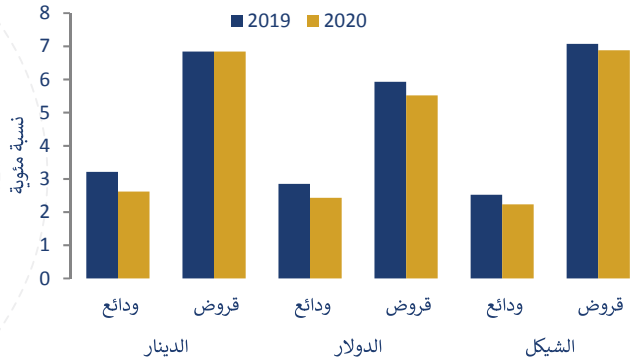
في سياق سياسة سلطة النقد الرامية إلى تعميق الروابط بين القطاع المصرفي والاقتصاد المحلي والتركيز على التوظيف المحلي. وعلى ضوء ذلك، اتخذت التسهيلات الائتمانية اتجاهاً تصاعدياً، سواء كنسبة من ودائع الجمهور إلى 66.6%، أو كنسبة من إجمالي الموجودات إلى 50.7%.

معدلات الفائدة

ترتبط معدلات الفائدة في السوق الفلسطيني (في ظل عدم وجود عملة وطنية) بأليات السوق والمنافسة بين المصارف ودرجة المخاطر، والمعدلات السارية في

الدول المصدرة للعملة المتداولة. غير أن هذا الوضع يبقى القطاع المصرفي الفلسطيني وبقية الأطراف الأخرى عرضة لمخاطر التقلبات في معدلات الفائدة على هذه العملات. وفي هذا السياق يشير التحليل إلى أنه وبالرغم من تراجع المتوسطات السنوية لمعدلات فائدة الإيداع والإقراض في السوق الفلسطيني (باستثناء ثبات فائدة الإقراض بعملة الدينار الأردني)، إلا أن الهامش بين معدل فائدة الإقراض والإيداع ولجميع العملات قد أخذ بالارتفاع خلال العام 2020. إذ ارتفع هذا الهامش لعملة الدينار الأردني من 3.63 نقطة مئوية في العام 2019 إلى 4.22 نقطة في العام 2020، ولعملة الشيكل الإسرائيلي من 4.55 نقطة إلى 4.65 نقطة، مقابل ارتفاع طفيف لعملة الدولار الأمريكي من 3.08 نقطة إلى 3.09 نقطة.

شكل 4-14: معدلات الفائدة الدائنة والمدينة في فلسطين، 2019-2020



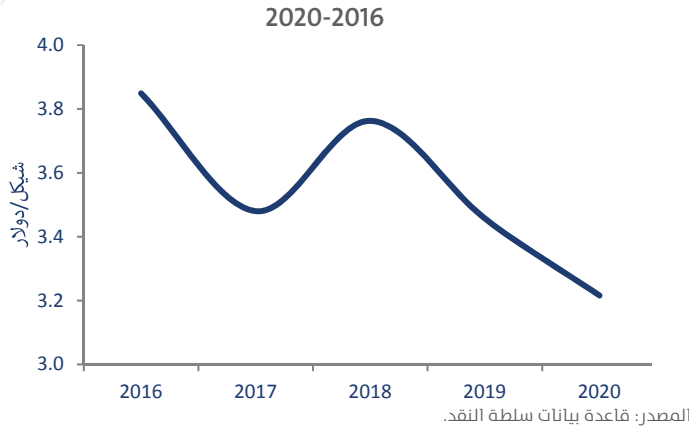
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

ويبقى هذا الهامش مرتفعاً نسبياً، خاصة فيما يتعلق بعملة الشيكل، والذي يعزى إلى ارتفاع درجة المخاطرة المحيطة بالبيئة المصرفية والاقتصادية في فلسطين، جراء تأثيرها الكبير بالتغيرات الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى تأثير حجم السيولة وتكلفة توفيرها والاحتفاظ بها. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الهامش يمثل أحد المؤشرات الدالة على الكفاءة التشغيلية للمصارف (تحسين كفاءة الوساطة المالية والتنافسية)، وعلى الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي وعلى الاستقرار المالي بشكل عام.

أسعار الصرف

تعتبر مخاطر أسعار الصرف من المخاطر الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص، جراء تداول أكثر من عملة في السوق الفلسطينية. ويذكر في هذا السياق أن المتوسط السنوي لسعر صرف الدولار الأمريكي (وبالتبعية الدينار الأردني) قد وصل تراجعاً أمام الشيكل الإسرائيلي خلال العام 2020، وبوتيرة أعلى من العام السابق، مفقداً الدولار نحو 7.0% من قيمته أمام الشيكل مقارنة مع العام 2019 (بلغ المتوسط السنوي لسعر الصرف 3.214 شيكل/دولار في نهاية العام 2020، مقارنة مع 3.457 شيكل/دولار في نهاية العام 2019).

وطال تأثير التقلبات في سعر الصرف أكثر من جانب في الاقتصاد الفلسطيني. فمن جهة أثرت هذه التقلبات على مالية الحكومة، جراء حصولها على منح ومساعدات خارجية بعملات كالدولار واليورو، في حين أن معظم إنفاقها بعملة الشيكل، وغالباً ما يظهر الأثر المباشر لهذه التغيرات في عجز الموازنة والدين العام. كما أثرت هذه التقلبات على أصول القطاع المصرفي، خاصة وأن الدولار الأمريكي والشيكل الإسرائيلي استحوذا خلال العام 2020 على أكثر من 75% من أصول القطاع المصرفي (39.6% للشيكل، و35.9% للدولار)، بينما شكلت الأصول بعملة الدينار نحو 21.8%، وبقية العملات الأخرى بنحو 2.7%.

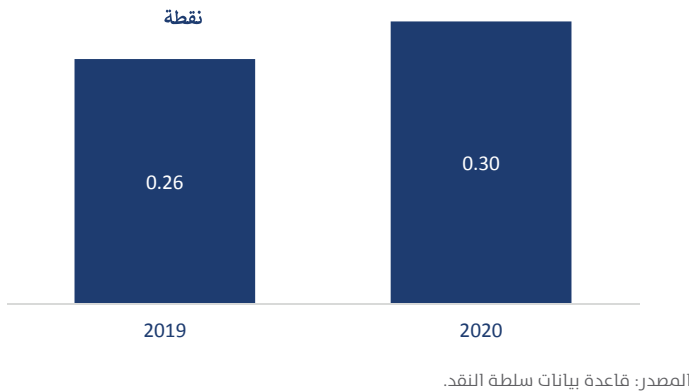


تسهيلات غير المقيمين

لا تزال التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين بغية استخدامها داخل فلسطين هامشية، ليس لها أي تأثير يذكر على الاستقرار المالي، إذ بقيت نسبتها في نهاية العام 2020، كما في الأعوام السابقة، أقل من 1% من إجمالي المحفظة الائتمانية، وبقية لم تتجاوز 47.3 مليون دولار، متراجعة للعام الثاني على التوالي، وبنحو 32.1% عما كانت عليه في العام السابق. وتوزعت هذه التسهيلات بين المصارف المحلية بنسبة 51.8%، والمصارف الوافدة بنسبة 48.2%. ويذكر في هذا السياق أن هناك العديد من الإجراءات الرقابية التي تحكم وتضبط آلية منح التسهيلات لغير المقيمين.

وبشكل عام، يظهر أداء القطاع المصرفي على الاستقرار المالي من خلال مؤشر القطاع المصرفي، أحد المؤشرات الفرعية المستخدمة في احتساب المؤشر العام للاستقرار المالي في فلسطين. ويتكون هذا المؤشر الفرعي من عشرة متغيرات تمثل أهم متغيرات السلامة المالية للقطاع المصرفي (FSI's) التي تقيس حالة استقرار القطاع المصرفي، في ظل الضغوط والتحديات التي تعرض لها خلال العام 2020، وانعكاساتها على الاستقرار المالي. وتمثل هذه المتغيرات في أربعة جوانب تتعلق بكفاية رأس المال، وجودة الأصول، والسيولة، والربحية. ويشكل مؤشر القطاع المصرفي نحو 52.6% من إجمالي مؤشر الاستقرار المالي.

شكل 4-16: مؤشر القطاع المصرفي، 2020-2019



وخلال العام 2020، وبالرغم من تباين أداء هذه المتغيرات في ظل الأوضاع الصعبة (كما يظهر من خلال الفصل الخامس من هذا التقرير)، إلا أن محصلتها النهائية كانت إيجابية على مؤشر القطاع المصرفي، محدثة ارتفاعاً طفيفاً فيه إلى 0.30 نقطة، مقارنة مع 0.26 نقطة في العام 2019، مما يعني أن أداء القطاع المصرفي خلال العام 2020، كان تأثيره إيجابياً على الاستقرار المالي مقارنة بالعام السابق، جراء الرسملة الجيدة التي يتمتع بها هذا القطاع، والمستويات المرتفعة من السيولة التي كانت متاحة له مع بداية ظهور أزمات العام 2020.

الفصل الخامس

السلامة المالية في القطاع المصرفي

نظرة عامة

تزايدت الضغوط والمخاطر على القطاع المصرفي خلال العام 2020، إثر التداعيات الناجمة عن الأزمة الصحية وأزمة المقاصة. غير أن الإجراءات الاحترازية قد ساعدت في التخفيف من حدة هذه التداعيات واحتواء مخاطرها على القطاع المصرفي وعلى الاستقرار المالي بشكل عام، خاصة وأن المصارف تتمتع بمستويات جيدة من هوامش رأس المال والسيولة.

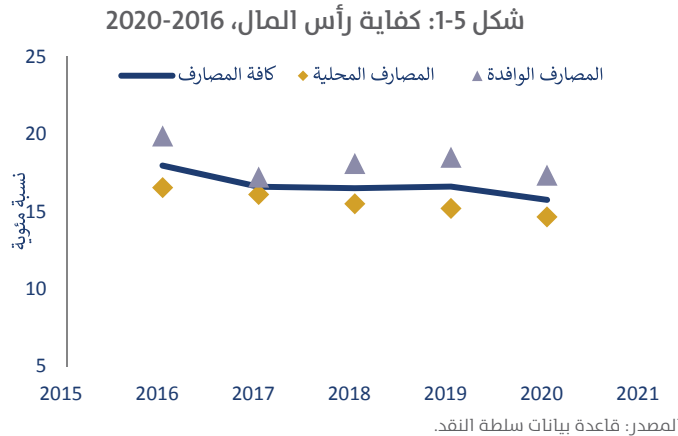
ورغم أن تحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي قد أظهر نتائج مقبولة بشكل عام، إلا أن سلطة النقد تدرك بأن القطاع المصرفي يبقى عرضةً لبعض المخاطر شأنه في ذلك شأن باقي قطاعات الاقتصاد الأخرى. ويتناول هذا الفصل تحليل أهم التطورات في وضع السلامة المالية^[32] في القطاع المصرفي خلال العام 2020.

مؤشرات رأس المال

شهد العام 2020 تراجعاً طفيفاً (0.4%) في حقوق ملكية القطاع المصرفي عما كانت عليه في العام السابق، لتصل إلى 1,967.4 مليون دولار، جراء تراجع رأس المال المدفوع بنسبة 3.0%، ليبلغ 1,217.7 مليون دولار، نتيجة استحواذ البنك الوطني على البنك التجاري الأردني. ويعتبر رأس المال المدفوع المكون الأهم في حقوق الملكية، ويحتل مركز الصدارة، مشكلاً نحو 61.9% من صافي حقوق الملكية. وتركز مؤشرات رأس المال على الوضع الإجمالي لرأس المال المصارف، ومدى قدرته على امتصاص الصدمات والخسائر المحتملة، سواء كانت ناتجة عن مخاطر ائتمانية، أو مخاطر تشغيلية، أو مخاطر السوق، أو مخاطر سيولة، أو مخاطر السمعة وغيرها. ومن أبرز المؤشرات ما يلي:

رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (كفاية رأس المال)

شهد العام 2020 تراجعاً في قدرة رأسمال القطاع المصرفي على تغطية موجوداته المعرضة للمخاطر، إذ انخفضت نسبة كفاية رأس المال



للقطاع المصرفي ككل إلى 15.8%، مقارنة مع 16.6% في العام 2019. ورغم هذا الانخفاض إلا أن تحليل مكونات رأس المال يشير إلى استمرار احتفاظ المصارف بنوعية ممتازة من رأس المال، نظراً لكون الشريحة الأولى منه تستحوذ على نحو 88% من قاعدة رأس المال، وحوالي 13.8% من الأصول المرجحة بالمخاطر. ويعزى هذا التراجع في نسبة كفاية رأس المال إلى نمو الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة أعلى بكثير من نسبة النمو في قاعدة رأس المال، متأثرة بتزايد التسهيلات، حيث ارتفعت الأولى بنحو 8.0%، بينما ارتفعت الثانية بنحو 2.5% عما كانت عليه في نهاية العام 2019.

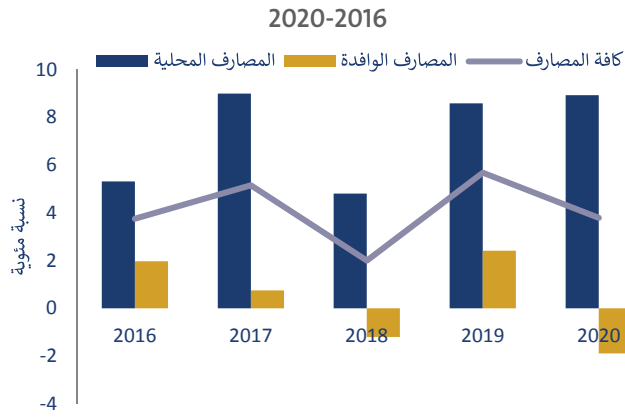
[32] تم اعتماد بازل III في احتساب مؤشرات السلامة المالية في العام 2020.

وشمل التراجع في نسبة كفاية رأس المال كلاً من المصارف المحلية والوافدة على حد سواء، ولكن بوتيرة متباينة، جراء تباين نسبة التسهيلات للأصول، وطبيعة استخدامات الأموال المتاحة لدى كل من المصارف المحلية والوافدة، وما تمخض عنها من تباين في قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر وقاعدة رأس المال. فقد تراجعت نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الوافدة إلى 17.4%، مقارنة مع 18.5% في العام 2019، مقابل تراجعها لدى المصارف المحلية إلى 14.7% مقارنة مع 15.2%. ورغم هذا التراجع، إلا أن نسبة كفاية رأس المال بقيت أعلى من الحدود الرقابية الدنيا المنصوص عليها في توصيات لجنة بازل III، وفي تعليمات سلطة النقد (ألا تقل النسبة عن 13%).

صافي التسهيلات المتعثرة (بعد المخصصات) إلى رأس المال الأساسي

يقيس هذا المؤشر قدرة رأسمال المصارف على امتصاص الخسائر المتوقعة من القروض المتعثرة، أو مدى التأثير المحتمل للقروض المتعثرة (بعد خصم خسائر القروض) على رأس المال. وكلما كانت قيمة هذا المؤشر متدنية، كلما كانت قدرة المصرف على امتصاص الخسائر المتوقعة أفضل. وفي هذا السياق تشير

شكل 2-5: التسهيلات المتعثرة (بعد المخصصات) إلى رأس المال،



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

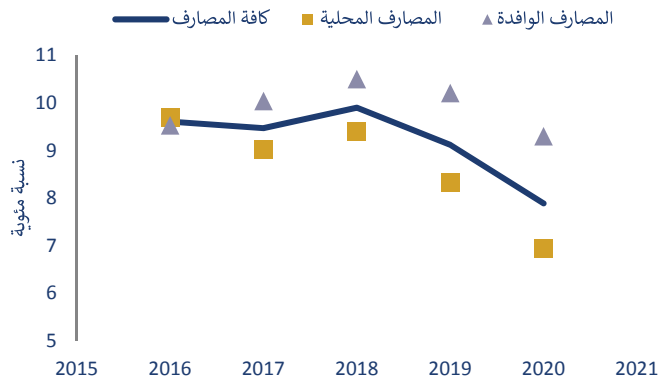
البيانات إلى تحسن قدرة القطاع المصرفي ككل على امتصاص خسائر القروض، حيث تراجع هذا المؤشر من 5.7% في العام 2019 إلى 3.8% في العام 2020، على إثر تراجع قيمة القروض المتعثرة بعد المخصصات بنسبة 36%، لتبلغ 59.5 مليون دولار.

أما على مستوى جنسية المصرف، فقد تباين أداء هذا المؤشر، إذ ارتفع لدى المصارف المحلية بشكل طفيف، من 8.6% في العام 2019، إلى 8.9% في العام 2020، في حين تراجع لدى المصارف الوافدة بشكل ملحوظ، من 2.4% إلى حوالي -1.9% خلال نفس الفترة.

رأس المال إلى إجمالي الأصول

يظهر هذا المؤشر نسبة تغطية رأس المال الأساسي لإجمالي أصول المصرف، والتي تتأثر بشكل عام بالتغيرات في كل من رأس المال ومكونات الأصول، وخاصة بند التسهيلات، المكون الأكثر أهمية في جانب الأصول (نظراً لنموه المتواصل عبر الزمن). ومع الارتفاع المتواصل لموجودات القطاع المصرفي، يميل هذا المؤشر إلى الانخفاض.

شكل 3-5: رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وقد استمر هذا المؤشر بالتراجع خلال العام 2020 على مستوى القطاع المصرفي ككل، ليصل إلى 7.9%، مقارنة مع 9.1% خلال العام 2019، جراء تراجعها على مستوى المصارف المحلية والوافدة على حد سواء، حيث انخفض لدى المصارف المحلية إلى 6.9%، مقارنة مع 8.3%، ولدى المصارف الوافدة إلى 9.3%، مقارنة مع 10.2% في نهاية العام 2019. ورغم هذا التراجع، إلا أن هذه النسب لا تزال أعلى بكثير من النسبة المشار إليها في متطلبات بازل (3%).

مؤشرات جودة الأصول

تمكن القطاع المصرفي خلال العام 2020 من تحقيق أداء جيد مع وصول المحفظة الائتمانية إلى أكثر من 10 مليار دولار، في ظل نسبة تعثر في حدود 4%، مما يدل على قدرة المصارف على اغتنام الفرص الائتمانية الجيدة حتى في ظل فترات الطوارئ والفترات الاقتصادية الصعبة، حيث سجلت المحفظة الائتمانية نمواً بنسبة 11.5%، مقارنة مع 7.2% في العام 2019. وتعتبر المخاطر الائتمانية، في ظل النمو المضطرد في التسهيلات عبر الزمن، الأهم من بين المخاطر التي تتعرض لها المصارف، خاصة وأن قناة الائتمان هي القناة الرئيسية المتاحة للتمويل في الحالة الفلسطينية، وهي شديدة التأثر بالظروف الأمنية والسياسية والصحية السائدة وانعكاسها على البيئة والمناخ الاستثماري بشكل عام.

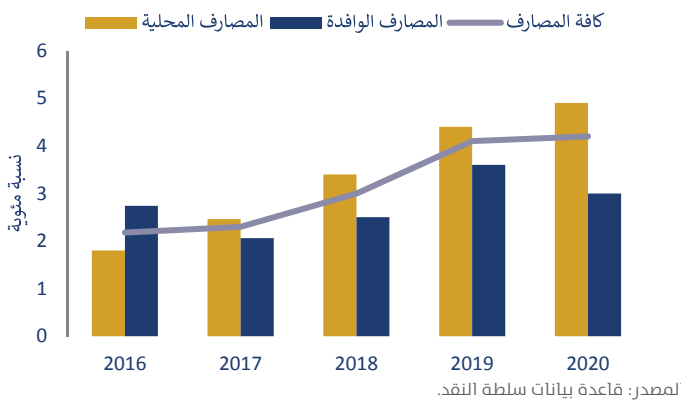
وتشكل الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان حوالي 87% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر لدى القطاع المصرفي ككل، تليها الأصول المرجحة بالمخاطر التشغيلية التي تشكل نحو 12%، ثم الأصول المرجحة بمخاطر السوق التي تشكل الحصة الأقل من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر وبنسبة 1%، ورغم صغر حصتها في إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، إلا أن مخاطر السوق تبقى بطبيعتها شديدة التقلب.

وساعد تطبيق اللوائح التنظيمية والضوابط السليمة والمعايير الدولية على التوسع في المحافظ الائتمانية للمصارف مع الإبقاء على المخاطر عند مستوى متدنٍ. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أنه وبالرغم من الظروف الصعبة التي عاشتها فلسطين خلال العام 2020، وتسببت في ارتفاع قيمة القروض المتعثرة، إلا أن نسبتها من إجمالي القروض ظلت عند مستويات منخفضة، مما يشير إلى أن جودة محفظة الائتمان لدى القطاع المصرفي بقيت مرتفعة بشكل عام. ويمكن الاستدلال على جودة الأصول باستخدام مجموعة من المؤشرات، ومن أبرزها:

التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات

تستخدم نسبة التسهيلات المتعثرة لإجمالي التسهيلات كمؤشر على جودة أصول القطاع المصرفي، وتعتبر من المؤشرات المتأخرة (اللاحقة) التي تقيس جودة الأصول، فالنسبة المرتفعة لهذا المؤشر تعكس تراجعاً في جودة الأصول. وفي هذا السياق شهد العام 2020 تزايداً في مستوى التعثر لدى القطاع المصرفي ككل بمقدار 55.4 مليون دولار، ليبلغ الرصيد الإجمالي للتسهيلات المتعثرة نحو 426.9 مليون دولار، تعادل نحو 4.2% من إجمالي التسهيلات، مقارنة مع 4.1% في العام 2019. ويعزى هذا الارتفاع المحدود جداً إلى تأجيل أقساط القروض من جهة، وإلى التراجع في مؤشرات الاقتصاد الكلي من جهة أخرى، جراء جائحة كورونا وتزامنها مع أزمة إيرادات المقاصة، وتأثيرهما على العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وبعض مؤشرات المصرفية، بما في ذلك حجم ونسب التعثر.

شكل 4-5: التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات، 2016-2020

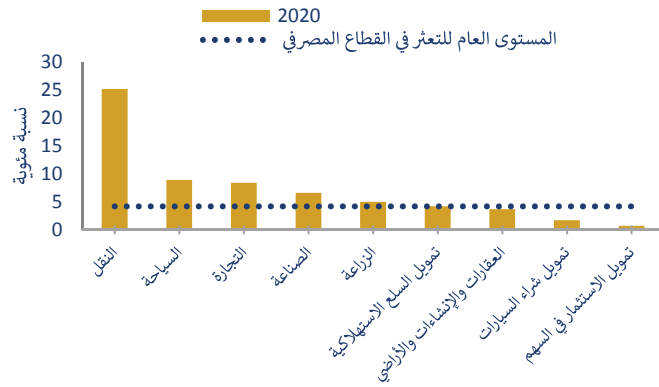


وتباينت نسب التعثر على مستوى جنسية المصرف، فقد ارتفعت هذه النسبة لدى المصارف المحلية إلى 4.9% في العام 2020، مقارنة مع 4.4% في العام السابق، لتبلغ قيمتها حوالي 324.5 مليون دولار، في حين تراجع لدى المصارف الوافدة إلى 3.0%، مقارنة مع 3.6% خلال نفس الفترة، لتبلغ نحو 102.4 مليون دولار.

ورغم هذا الارتفاع المحدود في نسب التعثر، إلا أنها لا تزال بشكل عام متدنية إذا ما قورنت ببعض الدول، نظراً لارتفاع درجة الكفاءة في اتخاذ القرار الائتماني في

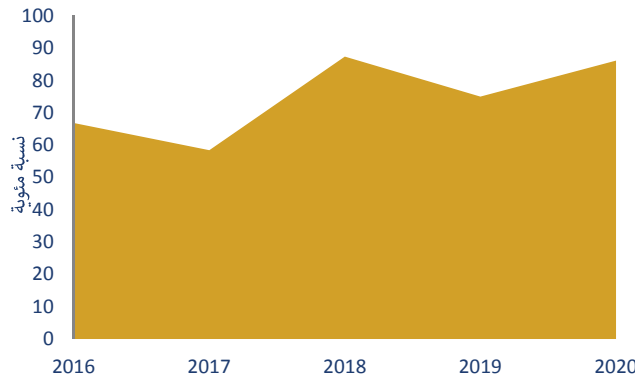
ضوء عمليات التطوير المتواصلة لنظم معلومات الائتمان التي تقوم بها سلطة النقد، وما لذلك من تأثير واضح في تخفيض المخاطر الائتمانية، وتحسن جودة المحفظة الائتمانية.

شكل 5-5: التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات، 2020



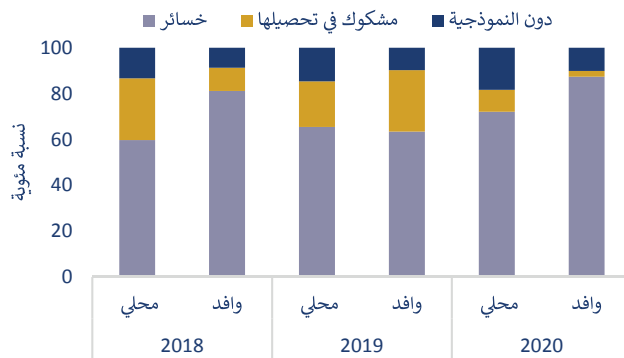
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 5-6: تغطية المخصصات للديون المتعثرة، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 5-7: هيكل الديون المتعثرة، 2018-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وعلى نحوٍ مشابه، تباينت نسب التعثر على المستوى القطاعي، حيث تشير البيانات إلى أن نسب التعثر في بعض القطاعات، وخاصة القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة قد تجاوزت المستوى العام للتعثر في القطاع المصرفي، البالغ 4.2% في العام 2020. إذ سجل قطاع النقل والمواصلات أعلى نسبة تعثر 25.2%، تلاه قطاع السياحة والمطاعم والفنادق بنحو 8.9%، ثم قطاع التجارة العامة بنحو 8.4%، وقطاع الصناعة بحوالي 6.6%، وقطاع الزراعة بنحو 5.0%، ثم قطاع تمويل السلع الاستهلاكية بنحو 4.2%. أما بقية القطاعات فكانت نسبة التعثر فيها دون المستوى العام للتعثر، حيث بلغت هذه النسبة في قطاع الخدمات حوالي 4.0%، وفي قطاع العقارات والإنشاءات وتطوير الأراضي حوالي 3.7%، وفي قطاع تمويل السيارات نحو 1.7%، ثم قطاع تمويل الأسهم بنحو 0.7%.

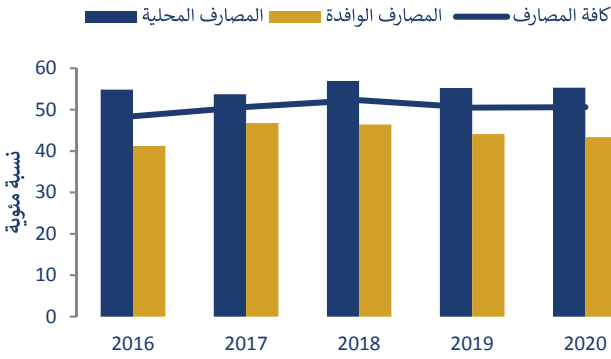
وفي ظل هذا التباين في قيم ونسب التعثر، ولمواجهة أية خسائر متوقعة أو غير متوقعة في المحفظة الائتمانية، لجأت المصارف إلى مزيد من التحوط من خلال زيادة مخصصات الديون المتعثرة وتوفير مستوى ملائم منها، والتي شهدت ارتفاعاً بنحو 31.8% خلال العام 2020 عما كانت عليه في العام السابق. وبذلك ارتفعت نسبة تغطية هذه المخصصات إلى القروض المتعثرة إلى 86.1%، مقارنة مع 75.0% في العام 2019، جراء ارتفاع هذه النسبة لدى المصارف المحلية إلى 77.3%، ولدى المصارف الوافدة إلى 113.7%. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ومنذ بداية العام 2018 تتولى المصارف تطبيق المعيار الدولي (رقم 9) لإعداد التقارير المالية، والذي يتطلب مزيداً من التحوط من قبل المصارف، من خلال بناء مخصصات تأخذ بالاعتبار البعد التنبؤي للخسائر من اليوم الأول لمنح الائتمان. وهذا بدوره يمثل هامش تحوط إضافي يقلل العبء على رأس المال ويعزز ملاءة المصارف.

أما بخصوص توزيع التسهيلات المتعثرة بحسب فترة التعثر^[33]، فقد أظهرت البيانات أن أكثر من ثلثي التسهيلات المتعثرة لدى القطاع المصرفي (76%) تصنف كخسائر، وقد ازدادت هذه القروض بمقدار 82.5 مليون دولار عن قيمتها في العام 2019، لتصل إلى حوالي 323.0 مليون دولار.

[33] تصنف القروض بحسب فترات التعثر حسب تعليمات سلطة النقد إلى:

التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول

شكل 5-8: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

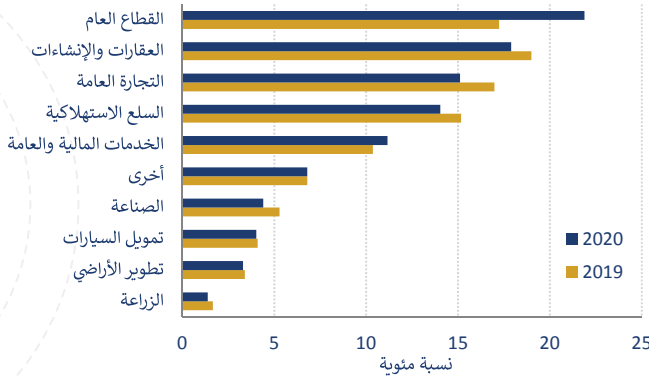
شهدت نسبة التسهيلات إلى إجمالي أصول الجهاز المصرفي ارتفاعاً طفيفاً خلال العام 2020 إلى 50.7%، مقارنة مع 50.4% في العام 2019. وتميل هذه النسبة نحو التباين على مستوى جنسية المصرف، بارتفاعها لدى المصارف المحلية من 55.2% إلى 55.5%، مقابل انخفاضها لدى المصارف الوافدة من 44.1% إلى 43.4% خلال نفس الفترة.

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أنه وبالرغم من الظروف الصعبة التي سادت فلسطين خلال العام 2020، إلا أن محافظة التسهيلات الائتمانية سجلت ارتفاعاً بنسبة

11.5% مقارنة مع نهاية العام 2019، لتصل إلى 10.1 مليار دولار. وتحرص سلطة النقد على متابعة ورصد ومراقبة أية تطورات في المخاطر ذات الصلة بالمحافظة الائتمانية، ووضع العديد من الإجراءات الاحترازية والتحوطية والأنظمة التي تساعد على التخفيف من تداعياتها.

التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات

شكل 5-9: التركيز في التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2019-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

تسعى سلطة النقد إلى إتاحة الفرص التمويلية لكافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وعدم تركيزها في نشاط أو قطاع معين إذ أن ارتفاع درجة التركيز تجاه قطاع أو نشاط معين، يزيد من انكشاف القطاع المصرفي تجاه هذا القطاع أو النشاط، نظراً لارتباط القدرة على السداد بالتطورات والتقلبات الاقتصادية والتطورات غير المتوقعة المصاحبة لهذا القطاع أو النشاط.

وفي هذا السياق تشير البيانات إلى عدم وجود أي تركيز في نسب الائتمان الممنوح لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وبقيتها دون نسبة 20% من إجمالي

التسهيلات^[34] باستثناء التسهيلات الممنوحة للقطاع العام، والتي وصلت إلى 21.9%، نتيجة جائحة كورونا واحتجاز أموال المقاصة.

وبشكل عام، يشير التحليل إلى أن أنشطة القطاعات الإنتاجية مجتمعة قد استحوذت على 26.9% من إجمالي المحافظة الائتمانية في العام 2020 (الزراعة 1.4%، وتطوير الأراضي 3.3%، والصناعة 4.4%، والإنشاءات 17.9%)، مع تراجع مساهمة المصارف المحلية لهذه القطاعات إلى 26.9% في العام 2020، مقارنة مع 29.4% في العام 2019، والمصارف الوافدة إلى 27.0% مقارنة مع 28.9% خلال نفس الفترة.

وفي المقابل استحوذت أنشطة مختلف القطاعات الخدمية مجتمعة على نحو 51.2%، جاء في مقدمتها قطاع التجارة الذي استحوذ على 15.1% من إجمالي المحافظة الائتمانية، تلاها تمويل السلع الاستهلاكية بنسبة 14.0%، والخدمات المالية والخدمات العامة بنحو 11.2%، كما حصل تمويل شراء السيارات على 4.0%. أما بقية الأنشطة الخدمية الأخرى^[35] فبقي نصيبها ثابتاً كما في العام السابق

[34] التسهيلات دون النموذجية، وهي التسهيلات التي فات على موعد سدادها مدة 91 إلى 180 يوماً.

[35] التسهيلات المشكوك في تحصيلها، وهي التسهيلات التي فات على موعد تسديدها مدة 181 إلى 360 يوماً.

[36] الخسائر، وهي التسهيلات التي فات على موعد سدادها 360 يوماً فأكثر.

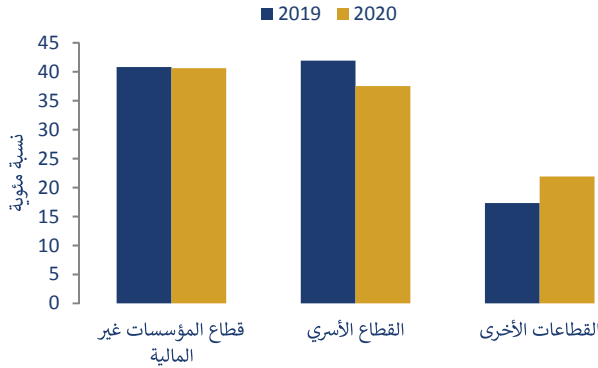
[34] يلتزم المصرف بموجب تعليمات سلطة النقد رقم (2015/2) بشأن محددات وضوابط منح الائتمان، بآليات زيادة نسبة الائتمان الممنوح (القائم) لأي قطاع أو نشاط اقتصادي عن 20% من إجمالي الائتمان الممنوح (القائم) دون الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد.

[35] تشمل هذه الأنشطة: السياحة والفنادق والمطاعم، والنقل والمواصلات، إضافة إلى تمويل الاستثمار بالأسهم، وأخرى في القطاع الخاص.

عند مستوى 6.8% من إجمالي المحفظة الائتمانية. وبشكل عام، تراجعت مساهمة المصارف المحلية في تمويل القطاعات الخدمية بشكل طفيف إلى 50.4% من إجمالي التمويل المقدم من قبلها في العام 2020، مقارنة مع 53.5% في العام 2019، كما تراجعت مساهمة المصارف الوافدة في تمويل هذه القطاعات إلى 52.7% مقارنة مع 53.5% خلال نفس الفترة.

أما على مستوى القطاعات المؤسسية، فيشير التحليل إلى تراجع حصة القطاع الأسري خلال العام 2020، وذلك باستحواذه على نحو

شكل 5-10: التوزيع المؤسسي لإجمالي المحفظة الائتمانية، 2020-2019



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

37.5% من إجمالي المحفظة الائتمانية، مقارنة مع 41.9% في العام 2019، على إثر تراجع التمويل الممنوح لهذا القطاع من كل من المصارف الوافدة والمحلية، إذ تراجعت مساهمة المصارف الوافدة في تمويل هذا القطاع إلى نحو 43.0% من إجمالي محفظتها الائتمانية، مقارنة مع 46.5% في العام 2019، كما تراجعت مساهمة المصارف المحلية في تمويل القطاع الأسري إلى حوالي 34.6% من إجمالي محفظتها الائتمانية، مقارنة مع 39.3% خلال نفس الفترة.

كما شهد التمويل الممنوح لقطاع المؤسسات غير

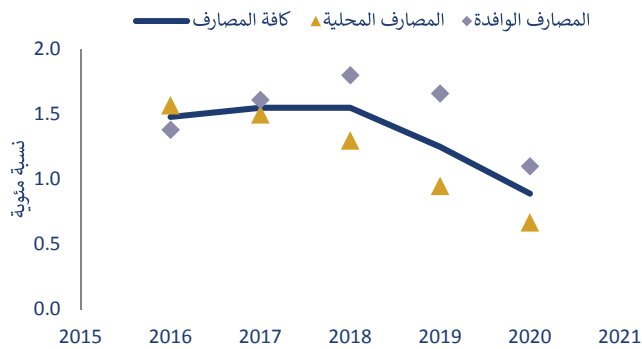
المالية تراجعاً طفيفاً إلى 40.7% من إجمالي المحفظة الائتمانية مقارنة مع 40.8% في العام 2019، على خلفية تراجع مساهمة المصارف المحلية في تمويل هذا القطاع إلى 42.7% من إجمالي محفظتها الائتمانية، مقارنة مع 43.6%، في حين ارتفعت مساهمة المصارف الوافدة إلى 36.7%، مقارنة مع 35.9% خلال نفس الفترة. وفي المقابل، ارتفعت الأهمية النسبية لبقية القطاعات الأخرى إلى نحو 21.9% من إجمالي التمويل مقارنة مع 17.3% في العام 2019، جراء تزايد مساهمة كل من المصارف المحلية والوافدة في تمويل هذه القطاعات إلى 22.7% و20.3% من إجمالي محافظها الائتمانية على الترتيب، مقارنة مع 17.1% و17.6% في العام 2019.

مؤشرات العائد والربحية

تشير البيانات المتعلقة بقائمة الدخل للقطاع المصرفي في العام 2020 إلى تراجع صافي الدخل المتحقق (قبل الضريبة) بنسبة 26.3% عما كان عليه في العام السابق، ليصل إلى 151.1 مليون دولار، مقارنة مع 205.1 مليون دولار في العام 2019، متأثراً بالزيادة الكبيرة التي طرأت في بند صافي المخصصات وبنسبة 68.1%، لتصل إلى 102.1 مليون دولار، كما تراجع صافي الدخل من الفوائد بنسبة 1.5%، ومن صافي العمولات بنسبة 10.4%. وقد انعكست هذه التطورات سلباً على أداء مؤشرات الربحية للقطاع المصرفي كما يلي:

العائد على معدل الأصول

شكل 5-11: العائد على معدل الأصول، 2020-2016

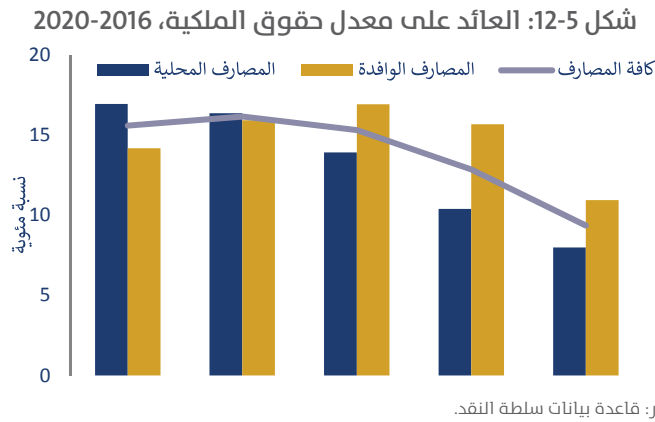


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصارف في توظيف أصولها، وفي هذا السياق شهد العام 2020 تراجعاً في مؤشر العائد على الأصول للقطاع المصرفي إلى مستوى 0.9% مقارنة مع 1.2% في العام 2019، وذلك على خلفية تراجع هذا العائد على مستوى المصارف المحلية والوافدة. إذ تراجع لدى المصارف المحلية من نحو 1.0% في نهاية العام 2019 إلى 0.7% في نهاية العام 2020، ولدى المصارف الوافدة من 1.7% إلى 1.1% خلال نفس الفترة.

العائد على معدل حقوق الملكية

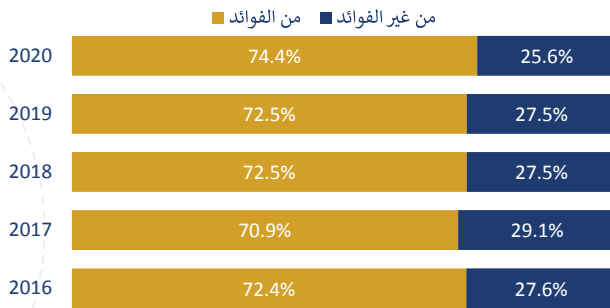
يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى كفاءة المصارف في استخدام رؤوس أموالها. وقد سجل هذا المؤشر تراجعاً إلى 9.4% في نهاية العام 2020، مقارنة مع 12.8% في نهاية العام 2019، جراء تراجعته لدى كل من المصارف المحلية والمصارف الوافدة على حد سواء، حيث تراجع لدى المصارف المحلية إلى 8.0%، مقارنة مع 10.4%، ولدى المصارف الوافدة إلى 10.9% مقارنة مع 15.7% خلال نفس الفترة.



صافي الدخل من الفوائد (هامش الفائدة) إلى إجمالي الدخل

يعكس هذا المؤشر مدى الربح المتولد من النشاط الرئيسي للمصارف، ويعتبر مقياساً للأهمية النسبية لصافي إيرادات الفائدة (الفائدة المقبوضة - الفائدة المدفوعة) في إجمالي الدخل المتحقق من كافة العمليات. وفي هذا السياق، شهد صافي الدخل المتحقق من الفوائد على مستوى القطاع المصرفي تراجعاً بنسبة 1.5% عما كان عليه في العام 2019، ليصل إلى نحو 518.8 مليون دولار، جراء تراجع الفوائد المقبوضة والمدفوعة بنسبة 1.5% لكل منهما، لتتخفص الفوائد المقبوضة إلى 660.2 مليون دولار، والفوائد المدفوعة إلى 141.4 مليون دولار. ومع ذلك فقد ارتفعت مساهمة صافي الدخل من الفوائد إلى 74.4% من إجمالي الدخل، مقابل 72.5% في العام 2019.

شكل 5-13: توزيع صافي الدخل، 2016-2020



أما على مستوى جنسية المصرف، فقد ارتفع صافي الدخل من الفوائد للمصارف المحلية بنسبة 1.4% ليصل إلى 296.8 مليون دولار، مشكلاً نحو 71.8% من إجمالي الدخل. وفي مقابل تراجعته لدى المصارف الوافدة بنسبة 5.0%، ليصل إلى 222.0 مليون دولار.

الدخل من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل

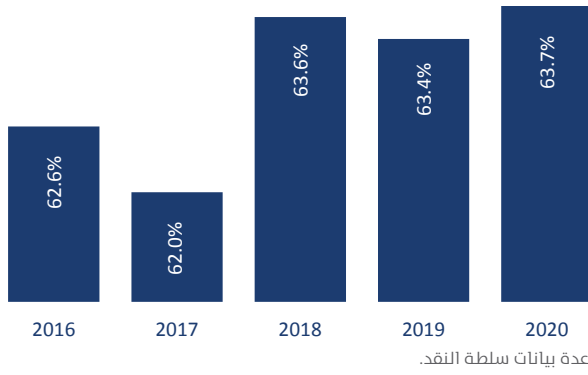
يقيس هذا المؤشر حصة دخل المصارف من الأنشطة الأخرى بخلاف الفائدة مثل الدخل من تداول العملة والأرباح على الأدوات المالية المختلفة. وفي العام 2020، تراجعت مساهمة هذا المؤشر إلى حوالي 25.6% من إجمالي الدخل المتحقق للمصارف من كافة العمليات، مقارنة بنسبة 27.5% في العام 2019. الجدير بالذكر أن صافي الدخل من غير الفوائد قد تراجع بنحو 10.6% عما كان عليه في العام 2019، ليصل إلى 178.4 مليون دولار، توزعت بين الدخل المتحقق من الرسوم والعمولات^[36] بقيمة 107.0 مليون دولار، والأدوات المالية (أوراق الدين المالية والاستثمارات) بقيمة 11.3 مليون دولار، وعمليات أخرى (تبادل وتقييم العملات، عمليات خارج الميزانية، الدخول التشغيلية) بقيمة 60.1 مليون دولار. ويأتي هذا التراجع في المؤشر على خلفية تراجعته لدى المصارف المحلية إلى 28.2%، مقارنة مع 30.4% في العام 2019، ولدى المصارف الوافدة إلى 21.8%، مقارنة مع 23.5% خلال الفترة ذاتها.

النفقات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل

يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للنفقات (بخلاف مدفوعات الفوائد)، كالأجور والرواتب، وغيرها من النفقات الإدارية التي ساهمت في تحقيق الأرباح، ويعكس كفاءة المصارف في استخدام الموارد، فكلما ارتفع هذا المؤشر أثر سلباً على مؤشرات الربحية. وخلال العام 2020 شكلت نسبة الإنفاق على غير الفوائد 63.7% من إجمالي الدخل، مقارنة مع 63.4% في العام 2019، وذلك على خلفية تراجع

[36] تتضمن العمولات المستوفاة على القروض، والجاري محين، والبنود خارج الميزانية، وعمولات الحسابات، بالإضافة إلى أية عمولات أخرى.

شكل 5-14: النفقات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

نفقات غير الفوائد بنحو 3.5% عما كانت عليه في العام 2019، لتصل إلى 444.0 مليون دولار، متأثرة بتراجع مصاريف الموظفين بنسبة 2.0%، لتشكّل نحو 52.4% من إجمالي النفقات من غير الفوائد، كما تراجعت النفقات التشغيلية الأخرى بنسبة 5.1% خلال الفترة نفسها.

أما على مستوى جنسية المصرف، فقد شهدت المصارف المحلية تراجعاً في نفقات غير الفوائد بنسبة 3.8% مقارنة مع العام 2019، لتصل إلى 273.2 مليون دولار، مما أدى إلى تراجع نسبتها إلى إجمالي دخلها المتحقق من كافة العمليات إلى 66.1%، مقارنة مع 67.6% في العام 2019. كما تراجعت نفقات غير الفوائد لدى المصارف الوافدة بنحو 2.9%، لتبلغ 170.8 مليون دولار، غير أن نسبتها إلى إجمالي دخلها المتحقق من كافة العمليات قد ارتفعت إلى 60.2%، مقارنة مع 57.6% خلال نفس الفترة. وبشكل عام استحوذت نفقات الموظفين خلال العام 2020 على أكثر من نصف نفقات غير الفوائد (52.4%) لدى كافة المصارف (50.8% لدى المصارف المحلية مقابل 55.0% لدى المصارف الوافدة).

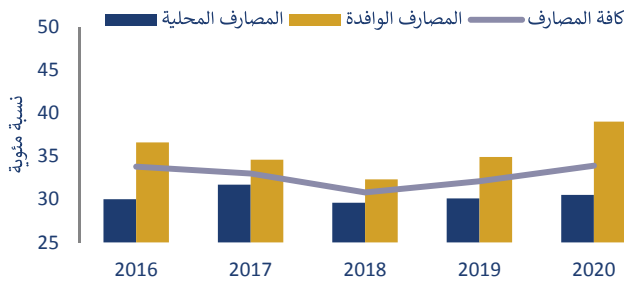
مؤشرات السيولة

تعكس مؤشرات السيولة مدى كفاية الأصول السائلة التي تمكّن المصارف من الوفاء بالتزاماتها دون التعرض لخسائر. وفي العام 2020، وبالرغم من الظروف الصعبة، فقد حافظ القطاع المصرفي على مستويات سيولة مرتفعة، إذ ارتفعت قيمة الموجودات السائلة بنسبة 16.4% مقارنة بالعام 2019، لتبلغ نحو 6.4 مليار دولار. ويعود هذا النمو بدرجة أساسية إلى ارتفاع الأرصدة لدى المصارف خارج فلسطين التي تستحق خلال شهر، والسندات التي تستحق خلال فترة أقل من سنة، إضافة إلى ارتفاع قيمة القروض بخلاف الجاري مدين التي تستحق خلال شهر. كما وتشير البيانات إلى تراجع نسبة الائتمان للودائع خلال العام 2020 إلى 66.6%، مقارنة مع 67.5% في العام 2019، جراء نمو الودائع بوتيرة أعلى من مثيلتها في الائتمان (13.1% للأولى، مقابل 11.5% للثانية)، الأمر الذي أثر على مؤشرات السيولة المختلفة للقطاع المصرفي. ومن أبرز المؤشرات الرئيسية المستخدمة لقياس السيولة ما يلي:

الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

يعكس هذا المؤشر قدرة المصارف على تحمل الصدمات في ميزانياتها العمومية، ومستوى السيولة المتاح لتلبية الطلبات المتوقعة وغير المتوقعة على النقد. وفي العام 2020، شهدت الأصول السائلة إلى إجمالي أصول المصارف ارتفاعاً إلى حوالي 33.9%، مقارنة مع 32.1% في العام 2019. في إشارة إلى زيادة قدرة المصارف على الوفاء بأية التزامات طارئة، جراء احتفاظها بنسبة جيدة من أصولها على شكل أصول سائلة. كما يشير التحليل إلى ارتفاع هذا المؤشر لدى المصارف الوافدة من 34.9% في العام 2019، إلى 39.0% في العام 2020، في حين بقي هذا المؤشر مستقراً لدى المصارف المحلية عند 30.5% خلال الفترة ذاتها.

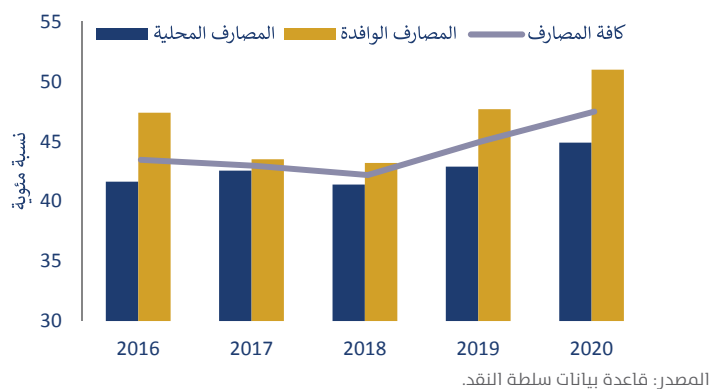
شكل 5-15: الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل

شكل 5-16: الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

يعبر هذا المؤشر عن مدى التوافق في آجال الاستحقاق بين التزامات المصارف قصيرة الأجل وأصولها السائلة، بحيث تكون قادرة على مواجهة هذه الالتزامات دون الوقوع في أزمات سيولة وخسائر. وخلال العام 2020 اتجه هذا المؤشر نحو الارتفاع ليصل إلى 47.5%، مقارنة مع 45.0% في العام السابق، مدفوعاً بارتفاعه لدى المصارف المحلية من 42.9% في نهاية العام 2019، إلى 44.9% في نهاية العام 2020، ولدى المصارف الوافدة من حوالي 47.7%، إلى حوالي 51.0% في خلال نفس الفترة.

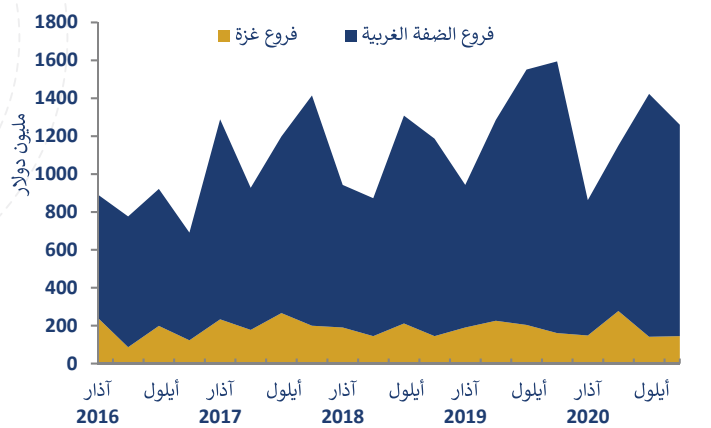
جدول 5-1: عمليات شحن الشيكال (مليون شيكل)، 2016-2020

السنة	2020	2019	2018	2017	2016	البيان
						المصارف العاملة في الضفة الغربية إلى إسرائيل
	10,536.0	11,183.9	9,369.7	7,564.0	7,900.0	المصارف المحلية
	6,326.0	5,917.7	5,175.4	5,184.1	4,526.4	المصارف الوافدة
	16,862.0	17,101.6	14,545.1	12,748.1	12,426.4	إجمالي عمليات الشحن

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

ومن جانب آخر، تواصلت جهود سلطة النقد لترحيل فائض السيولة النقدية بعملة الشيكال، حيث تم خلال العام 2020 ترحيل 16.8 مليار شيكل إلى إسرائيل، منها نحو 10.5 مليار شحنت من خلال المصارف المحلية، و6.3 مليار من خلال المصارف الوافدة.

شكل 5-17: السيولة النقدية بعملة الشيكال (مقومة بالدولار)، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

ومن ناحية أخرى، وبهدف ضخ مزيد من السيولة في السوق الفلسطيني لمواجهة تداعيات أزمة كورونا، قامت سلطة النقد بتخفيض نسبة السيولة النقدية اليومية التي يتوجب على المصرف الاحتفاظ بها، من 6% إلى 5% لإجمالي العملات على مستوى المصرف ككل، وذلك لضمان تجنب أية مخاطر محتملة في السيولة، وتلبية أية سحبات للعملاء.

وبشكل عام، لا تزال المصارف تحتفظ بنسب سيولة أعلى من تلك المشار إليها، وخصوصاً فيما يتعلق بعملة الشيكال، والتي شكلت نحو 71.1% من إجمالي السيولة النقدية مقومة بالدولار خلال العام 2020.

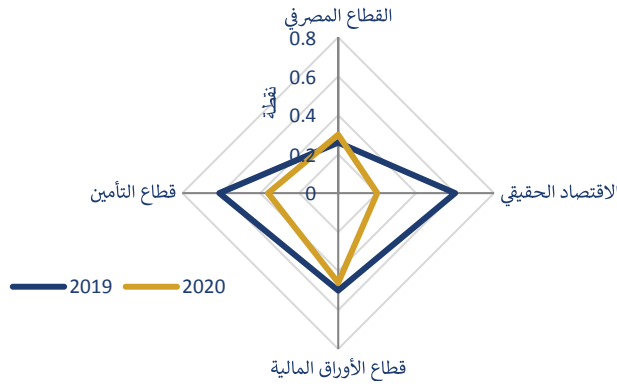
علماً بأن مشكلة فائض الشيكال تعد أحد أبرز التحديات التي تواجه القطاع المصرفي، إذ أن تراكم الشيكال يؤدي إلى تزايد التكاليف التي تتكبدها المصارف في سبيل الاحتفاظ بهذا الفائض، الأمر الذي يؤثر سلباً على أرباحها من جهة، وقد يخلق من جهة ثانية مشاكل تتعلق بتسوية الشيكات والحوالات بهذه العملة، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على الاستقرار المالي.

المؤشر الكلي للاستقرار المالي

يتكون مؤشر الاستقرار المالي في فلسطين من أربعة مؤشرات فرعية، يتضمن كل منها مجموعة من المتغيرات. وهذه المؤشرات هي: مؤشر القطاع المصرفي، ومؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر سوق رأس المال، ومؤشر قطاع التأمين^[37]. وتتراوح قيمة المؤشر الكلي بين الصفر والواحد، إذ كلما اقتربت القيمة من الصفر دل ذلك على وجود ضعف في النظام المالي، وكلما اقتربت من الواحد ازدادت درجة الاستقرار في النظام المالي.

وتشير البيانات إلى تراجع قيمة المؤشر الكلي للاستقرار المالي في فلسطين من 0.41 نقطة في العام 2019، إلى 0.30 نقطة في العام 2020، متأثراً بتراجع كافة مؤشرات الفرعية، باستثناء مؤشر القطاع المصرفي. ومع ذلك لا يزال يعكس درجة جيدة من الاستقرار للنظام المالي في فلسطين، آخذين بعين الاعتبار الأوضاع الاستثنائية التي ترافقت مع انتشار الجائحة الصحية، وما تبعها من إجراءات وإغلاقات كلية أو جزئية أثرت على مجمل الاقتصاد، وتعمقت بشكل أكبر مع عودة أزمة إيرادات أموال المقاصة من جديد.

شكل 5-18: المؤشر الكلي للاستقرار المالي في فلسطين، 2019-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

أما على مستوى أداء المؤشرات الفرعية، فقد سجل مؤشر القطاع المصرفي (يشكل حوالي 52.6% من مؤشر الاستقرار المالي الكلي) تحسناً في العام 2020 إلى 0.30، مقارنة مع 0.26 في العام 2019، نتيجة لتحسن مؤشرات السيولة. بينما تراجع مؤشر الاقتصاد الكلي بشكل لافت مقارنة بالعام السابق، لينخفض إلى 0.20 نقطة، مقارنة بنحو 0.60 نقطة في العام السابق، كما تراجع مؤشر التأمين إلى 0.36، مقارنة بنحو 0.61 في العام السابق، وكذلك تراجع مؤشر سوق رأس المال إلى 0.46 نقطة، مقارنة مع 0.50 نقطة خلال نفس الفترة.

[37] للمزيد من المعلومات حول المنهجية المستخدمة في احتساب المؤشر الكلي للاستقرار المالي، يرجى الرجوع إلى تقرير الاستقرار المالي للعام 2019، المنشور على صفحة سلطة

الفصل السادس

المؤسسات المالية غير المصرفية

نظرة عامة

تمثل المؤسسات المالية غير المصرفية المكون الثاني في النظام المالي الفلسطيني، ومصدراً آخرًا من مصادر التمويل (بعد القطاع المصرفي) في الاقتصاد الفلسطيني، ورافداً هاماً لدعم وتعزيز النمو الاقتصادي. وتشمل هذه المؤسسات كلاً من الصيرفة، والإقراض المتخصص، والدفع الإلكتروني الذي باشر عمله حديثاً في فلسطين، بالإضافة إلى البورصة، والتأمين، والرهن العقاري والتأجير التمويلي.

وعلى عكس المؤسسات المصرفية، لا يزال دور هذه المؤسسات محدوداً جداً في الاقتصاد (باستثناء قطاع الأوراق المالية/البورصة)، كما لا يزال تأثيرها أيضاً محدوداً على الاستقرار المالي. ويسلط هذا الفصل من التقرير الضوء على هذه المؤسسات من منظور تأثيرها على حالة الاستقرار المالي.

قطاع الصيرفة

جدول 6-1: أهم المؤشرات الرئيسية لقطاع الصيرفة، 2016-2020

2020	2019	2018	2017	2016	عدد الصرافين حسب
209	207	254	233	220	الضفة الغربية
37	43	57	59	56	قطاع غزة
203	207	266	243	224	شركات
43	43	45	49	52	أفراد
246	250	311	292	276	الإجمالي
أهم مؤشرات الأداء					
79.1	80.7	78.8	74.3	70.2	إجمالي الموجودات (مليون دولار)
77.6	76.0	71.3	66.6	64.9	حقوق الملكية (مليون دولار)
2,404.5	2,635.9	2,672.1	2,818.3	633.7	بيع العملات مع الجمهور (مليون دولار)
2,402.7	2,636.4	2,672.7	3,190.5	825.5	شراء العملات من الجمهور (مليون دولار)
450.4	381.4	372.6	349.7	117.9	الحوالات الواردة (مليون دولار)
224.4	194.6	171.4	391.9	319.4	الحوالات الصادرة (مليون دولار)
95.4	95.2	93.2	94.4	93.9	الموجودات السائلة/إجمالي الموجودات (%)
0.40	0.45	0.49	0.47	0.49	الموجودات/موجودات القطاع المصرفي (%)
0.51	0.47	0.48	0.46	0.46	الموجودات/الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

بلغ عدد الصرافين في نهاية العام 2020 الذين يمارسون مهنة الصرافة والمرخصين من قبل سلطة النقد 246 صرافاً (37 صرافاً في قطاع غزة)، منهم 203 صراف يزاولون المهنة بصورة شركات، و43 صرافاً يزاولونها بصورة أفراد. ويعتبر العمل الصيرفي مكماً لعمل المصارف، فيما يتعلق بتلبية احتياجات الجمهور من العملات المختلفة وتحويل الأموال.

وشهدت موجودات هذا القطاع خلال العام 2020 تراجعاً بنحو 2.0% عما كانت عليه في العام السابق، على خلفية تراجع عدد الصرافين المرخصين، لتتخفف إلى 79.1 مليون دولار، جلتها على شكل موجودات سائلة. وقد عانى

هذا القطاع كغيره من القطاعات الأخرى من الظروف الصعبة التي عاشها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2020، حيث تراجع حجم عمليات بيع وشراء العملات المنفذة من قبل الصرافين مع الجمهور بنحو 8.8% عما كانت عليه في العام 2019، مقابل ارتفاع حجم الحوالات المالية الصادرة والواردة من خلال الصرافين بنسبة 15.4% و18.1% على التوالي خلال نفس الفترة.

أما من حيث تأثير هذا القطاع على الاستقرار المالي، فلا يُعتقد أن يكون له تأثيراً ملموساً نظراً لصغر حجمه، إذ لا تزال موجودات هذا القطاع متدنية، تقل عن 0.5% من حجم الاقتصاد الفلسطيني، أو القطاع المصرفي، إضافة إلى وجود العديد من التعليمات التي تحكم طبيعة عمل هذا القطاع، وتسعى إلى المحافظة على أمنه واستقراره ودوره في الاستقرار المالي.

قطاع الإقراض المتخصص

بقي عدد مؤسسات الإقراض المتخصصة المرخصة من سلطة النقد خلال العام 2020، ثماني مؤسسات دون أي تغيير، كما في العام السابق^[38]، تعمل من خلال 96 فرعاً ومكتباً، موزعة على الضفة الغربية وقطاع غزة. وتستهدف هذه المؤسسات بدرجة أساسية قطاع المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، والفئات التي تواجه صعوبات في الحصول على الائتمان من القطاع المصرفي.

جدول 6-2: أهم مؤشرات قطاع الإقراض المتخصص، 2016-2020

(نسبة مئوية)

المؤشر	2020	2019	2018	2017	2016
حقوق الملكية/إجمالي الأصول (%)	34.6	39.2	32.4	33.1	32.2
العائد على الأصول (%)	0.1	2.1	1.2	1.4	2.0
العائد على حقوق الملكية (%)	0.4	5.2	3.7	4.1	6.1
الموجودات/الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.2	1.9	1.3	1.5	1.4
الأرصدة/إجمالي الموجودات (%)	21.6	13.0	8.7	6.6	7.2

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد

وقد ارتفعت موجودات هذا القطاع خلال العام 2020 بنسبة 2.8% مقارنة مع العام 2019، لتبلغ 335.2 مليون دولار^[39]. لكن في المقابل، تراجعت إيرادات هذا القطاع بشكل ملحوظ، وبنسبة 15.8% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 34.9 مليون دولار، إلى جانب الارتفاع في النفقات بنسبة 6.3%، لتصل إلى 6.3 مليون دولار، مما أدى إلى تراجع صافي الدخل قبل الضرائب إلى نحو 0.4 مليون دولار، مقارنة مع 6.7 مليون دولار خلال العام 2019.

وخلال جائحة كورونا عملت سلطة النقد بالتعاون مع المصارف على مد هذا القطاع بالسيولة الضرورية وتوفير التمويل اللازم لاستمرار عملياته، خاصة وأن هذا القطاع قد عانى بشكل واضح من الإجراءات المتعلقة بالجائحة (الإغلاق والتباعد الاجتماعي، والتوقف الجزئي للعديد من المؤسسات عن ممارسة أنشطتها)، فانخفضت محفظته الإقراضية بنسبة 8.1% مقارنةً بالعام السابق، لتصل إلى 249.8 مليون دولار، توزعت بين الضفة الغربية بنسبة 84.5%، وقطاع غزة بنحو 15.5%. وحظي القطاع العقاري بالحصصة الأكبر منها، وبنحو 33%، تلاه القطاع التجاري بنسبة 29%، ثم قطاع الخدمات العامة بنسبة 12%، والقطاع الزراعي بنسبة 11%، وبقية القطاعات الأخرى بنحو 15%. كما سيطرت محافظة نابلس على النصيب الأكبر من محفظة القروض بنسبة بلغت 13.3% من إجمالي المحفظة، تلاها محافظة جنين بنسبة 12.2%، ثم محافظة رام الله بنسبة بلغت 11.5%.

كما انعكست أبرز تداعيات الأوضاع الصعبة التي عانى منها الاقتصاد خلال العام 2020، على جودة المحفظة الائتمانية لهذا القطاع، حيث ارتفع حجم القروض المتعثرة بمقدار 11.4 مليون دولار مقارنة بالعام السابق، مما تسبب في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لتصل إلى 12.8%، مقارنة مع 7.9% في العام 2019، وهي أعلى بكثير من نظيرتها في القطاع المصرفي، وذلك نظراً لإنكشاف هذا القطاع بشكل كبير تجاه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الأكثر تضرراً من الجائحة، والفئات التي تواجه صعوبات في الحصول على الائتمان من المصارف (وبالذات محدودي الدخل).

أما من منظور تأثير هذا القطاع على الاستقرار المالي، فمن جهة يلاحظ أن حجم هذا القطاع لا يزال صغيراً جداً، سواء بالمقارنة مع حجم الاقتصاد، أو مع حجم القطاع المصرفي، إذ شكلت موجوداته خلال العام 2020 نحو 2.2% من حجم الاقتصاد، وحوالي 1.5% من حجم القطاع المصرفي. لكن من ناحية أخرى، ورغم أن حجم المحفظة الائتمانية لهذا القطاع تشكل نحو 2.0% من المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي، إلا أن حجم التعثر في هذا القطاع يعتبر مرتفعاً نسبياً، ويشكل نحو 7.5% من إجمالي القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي.

[38] ممثلة بشركة أكاد للتنمية والتمويل، وشركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر، وشركة أصالة للتنمية والإقراض، وشركة فيتناس فلسطين، والشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية «فاتن»، وشركة ريف للتمويل الصغير، وبرنامج الإقراض الصغير التابع للأونروا، والمؤسسة المصرفية الفلسطينية.

[39] لا بد من الإشارة إلى أن جزء من هذا الارتفاع يعود إلى تغيرات سعر الصرف.

قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين)

بلغ عدد الشركات المدرجة في البورصة 46 شركة في نهاية العام 2020 [40]، توزعت بين 13 شركة في قطاع الصناعة، و10 شركات في قطاع الاستثمار، و9 شركات في قطاع الخدمات، إضافة إلى 7 شركات في قطاع البنوك والخدمات المالية، و7 شركات في قطاع الخدمات.

وكان للبورصة نصيب من تداعيات الجائحة الصحية، والإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة، وما تبعها من إجراءات قامت بها هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وبورصة فلسطين تبعاً للوقاية من الجائحة والحفاظ على سلامة المتعاملين في قطاع الأوراق المالية والشركات المدرجة، بما في ذلك إيقاف التداول في البورصة من تاريخ 23 آذار ولغاية 2 أيار، ومن ثم استئناف عمليات التداول بجلسات مختصرة، إلى أن عادت لوضعها الطبيعي في 15 أيلول 2020، الأمر الذي ترتب عليه خسارة البورصة لنحو 28 جلسة تداول فعلية.

جدول 3-6: مؤشرات بورصة فلسطين، 2016-2020

2020	2019	2018	2017	2016	المؤشرات
8	8	8	8	8	عدد الشركات الأعضاء
46	48	48	48	47	عدد الشركات المدرجة
86.4	142.8	185.1	271.2	232.8	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
190.1	273.9	353.5	469.1	445.1	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
3,446.9	3,757.5	3,734.9	3,891.5	3,390.1	القيمة السوقية للشركات (مليون دولار)
1.2	1.6	2.2	2.9	2.9	قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي (%)
22.1	22.0	22.9	24.1	22.0	القيمة السوقية إلى الناتج المحلي (%)
5.2	7.3	9.8	15.0	13.7	معدل دوران الأسهم* (%)
17,243	29,276	35,030	53,205	34,010	عدد الصفقات (صفقة)
220	246	243	243	245	عدد جلسات التداول (جلسة)
471.3	526.0	529.4	574.6	530.2	مؤشر القدس (نقطة)

* معدل الدوران = قيمة الأسهم المتداولة/القيمة السوقية.
المصدر: قاعدة بيانات بورصة فلسطين.

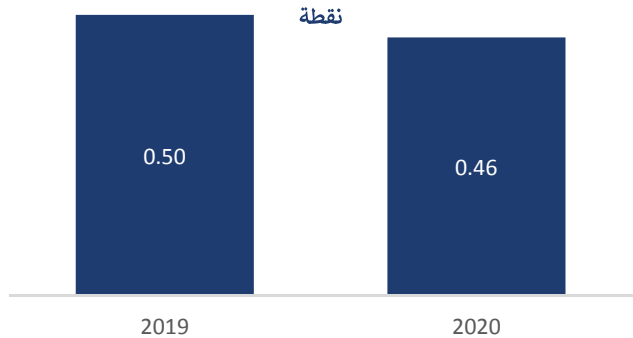
وقد عانت البورصة خلال العام 2020 من إجمام في التداول، هوى إجمالي قيمة التداولات بحوالي 30.6% مقارنة مع العام السابق، إلى 190.1 مليون دولار، مع تراجع في القيمة السوقية للأسهم بنسبة 8.3%، منخفضة إلى حوالي 3.4 مليار دولار، وتسببت في تراجع مؤشر البورصة (مؤشر القدس) بنسبة 10.4% مقارنة مع العام 2019، ليصل إلى مستوى 471.3 نقطة، على إثر تراجع جميع المؤشرات القطاعية في البورصة.

وخلال العام 2020، بلغ عدد

المتعاملين/المستثمرين في البورصة 64,066 مستثمر، شكلت المؤسسات 1% فقط من عدد المستثمرين، إلا أنها مع ذلك سيطرت على ما يزيد على 65% من عدد الأسهم وقيمتها، وبما يعادل نحو 2,252 مليون دولار.

كما بلغ عدد المستثمرين الأجانب في البورصة الفلسطينية 3,420 مستثمر، شكلوا نحو 5.3% من إجمالي عدد المستثمرين، معظمهم يحملون الجنسية الأردنية، وبالرغم من أن المستثمرين غير الفلسطينيين في البورصة يشكلون نسبة قليلة من حيث العدد، إلا أنهم يسيطرون على نحو 35.1% من قيمة الأسهم و30.9% من عدد الأسهم.

شكل 1-6: مؤشر سوق رأس المال، 2019-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

ويظهر أثر أداء البورصة على الاستقرار المالي من خلال مؤشر سوق رأس المال، أحد المؤشرات الفرعية المستخدمة في احتساب المؤشر العام للاستقرار المالي في فلسطين. ويتكون هذا المؤشر من متغيرين اثنين، هما: القيمة السوقية للأسهم المتداولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وتذبذب العائد على السوق. ويشكل مؤشر السوق المالي نحو 10.5% من إجمالي مؤشر الاستقرار المالي. ومع ذلك فقد تم خلال العام 2020، استثنائياً، ونتيجة لتزامن العديد من التغيرات في المؤشرات الاقتصادية والسوقية وتطورات البورصة

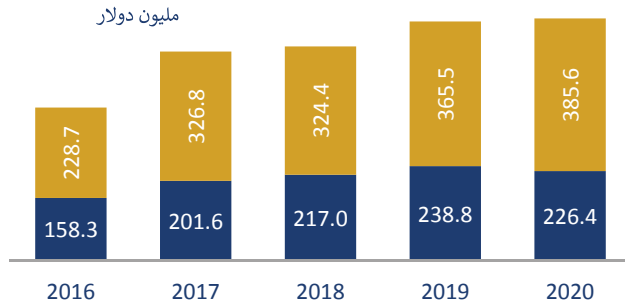
[40] تم خلال العام 2020 شطب إدراج المؤسسة العقارية العربية، وشركة جلوبال كوم للاتصالات نظراً لتعليق التداول على أسهم الشركتين لأكثر من عام، كما تم تأجيل إدراج شركتين جديدتين نظراً لتعطل الكثير من الأعمال بفعل حالة الطوارئ.

الناجمة عن جائحة كورونا وأزمة المقاصة، احتساب مؤشر سوق رأس المال لهذا العام بالاعتماد على القيمة السوقية للأسهم التي تراجعت بنسبة 8.3% مقارنة بالعام السابق، وعكس هذا التراجع على قيمة المؤشر في العام 2020، لينخفض بذلك إلى حوالي 0.46 نقطة مقارنة مع 0.50 في العام السابق.

قطاع التأمين

بقي عدد شركات التأمين المرخص لها بالعمل من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية خلال العام 2020 ثابتاً عند عشر شركات، منها شركتان تمارسان أعمال التأمين التكافلي. وتمارس هذه الشركات أنواع التأمين المختلفة من خلال شبكة فروع عددها 156 فرعاً ومكتباً، موزعة في مناطق مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويساعدهم في ذلك مجموعة من الوكلاء والمنتجين ووسطاء التأمين المرخصين عددهم 253.

شكل 6-2: موجودات قطاع التأمين، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات هيئة سوق رأس المال.

وقد سجل إجمالي موجودات هذا القطاع^[41] خلال العام 2020 ارتفاعاً بنسبة 1.3% عما كان عليه في العام 2019، لتصل إلى حوالي 612.0 مليون دولار، كما حقق هذا القطاع أرباحاً صافية بقيمة 21.5 مليون دولار، بارتفاع نسبته 27.3% مقارنة بالعام 2019. تعزى غالبيتها (66%) إلى تأمين المركبات^[42].

ومع ذلك، فقد عانى قطاع التأمين، كغيره من القطاعات، من الأوضاع الصعبة التي عاشها الاقتصاد

الفلسطيني خلال العام 2020، دفعت هيئة سوق رأس المال إلى تمديد فترة سريان وثائق (بوالص) تأمين المركبات التي تنتهي مدة تأمينها خلال فترة الطوارئ بشكل تلقائي، وإلزام شركات التأمين بتغطية كافة الأخطار المؤمن ضدها التي تقع للمركبات خلال فترة التمديد لوثيقة التأمين. كما أثرت هذه الأوضاع على قدرة المؤمن لهم على تجديد وثائق التأمين من ناحية، وإحجام البعض وخاصة الأكثر تضرراً من الجائحة عن تسديد الأقساط المستحقة عليهم من ناحية أخرى، مما انعكس سلباً على ملاءة شركات التأمين وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وقد تسببت هذه الأوضاع في تراجع إجمالي أقساط التأمين المكتتبه بنحو 5.4% مقارنة مع العام 2019، لتتنخفض إلى 286.1 مليون دولار، إلى جانب التراجع في التعويضات المدفوعة بنحو 9.3%، متراجعة إلى 165.6 مليون دولار.

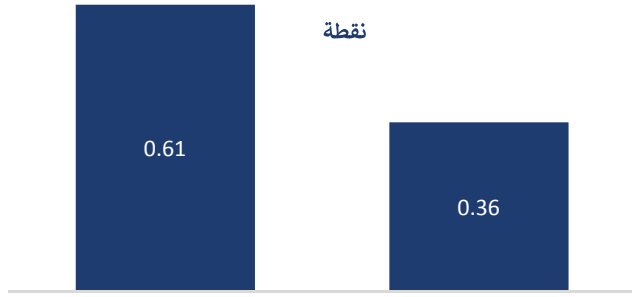
ومع تراجع أقساط التأمين تراجعت استثمارات هذا القطاع بنحو 6.4% عما كانت عليه في العام 2019، لتتنخفض إلى 243.3 مليون دولار، أو ما نسبته 41.4% من إجمالي الأصول. توزعت بين استثمارات داخل فلسطين بنسبة 76%، وخارج فلسطين بنحو 24%. وهذا يعني أن قطاع التأمين يضخ معظم استثماراته في الاقتصاد المحلي. وتتوزع هذه الاستثمارات بين العقارات بنسبة 36.6%، جميعها داخل فلسطين، واستثمارات على شكل ودائع بنكية بنسبة 28.7% (2.4% منها ودائع خارج فلسطين)، في حين شكلت الاستثمارات في الأسهم حوالي 21.2% (46% منها أسهم خارجية)، ثم الاستثمارات في السندات بنسبة 13.4%، جميعها استثمارات بسندات خارجية، وشكلت بقية الاستثمارات الأخرى نسبة 0.1% من إجمالي المحفظة الاستثمارية لقطاع التأمين.

ومن منظور الاستقرار المالي، فإن معظم المخاطر التي من الممكن أن تواجه قطاع التأمين، هي مخاطر داخلية مردها إلى استثمارات هذا القطاع وتركزها في قطاعي العقارات والمصارف. ومع ذلك يبقى انكشاف قطاع التأمين تجاه القطاع المصرفي هامشياً، إذ لا تتعدى نسبة ودائع هذا القطاع 0.4% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي في العام 2020.

[41] البيانات الواردة في هذه الجزئية لا تشمل البيانات المالية لشركة المجموعة الأهلية للتأمين.

[42] لا بد من الإشارة إلى أن جزء من هذا الارتفاع يعود إلى تغيرات سعر الصرف.

شكل 6-3: مؤشر قطاع التأمين، 2019-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

أصول عند المستوى الذي كانت عليه في العام 2019 البالغ نحو 1.7%، والتراجع في نسبة الأقساط المكتتبة إلى حوالي 30.1% من الناتج المحلي الإجمالي، تراجعت قيمة مؤشر قطاع التأمين ضمن المؤشر الكلي للاستقرار المالي في فلسطين من نحو 0.6 نقطة في العام 2019، إلى حوالي 0.4 نقطة في العام 2020.

قطاع الرهن العقاري

لا يزال سوق تمويل الرهن العقاري غير قادر على القيام بالدور المأمول منه في ظل عدم وجود شركات تمويل متخصصة، إذ يقتصر التعامل في السوق الأولي لهذا القطاع على المصارف فقط، في حين يقتصر السوق الثانوي على شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري وذراعها التمويلية التابعة لها شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية. إلى جانب مجموعة من المخمنين العقاريين المرخصين وعددهم 54 مخمناً.

وبشكل عام، تعاني عمليات إعادة تمويل الرهن العقاري من توفر السيولة لدى المصارف العاملة في فلسطين، وانخفاض أسعار الفوائد العالمية، واتساع رقعة التمويل غير الرسمي، من خلال العلاقة التمويلية المباشرة بين المطور العقاري والمستهلك من خلال الشيكات الشخصية.

قطاع التأجير التمويلي

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية في نهاية العام 2020 عشر شركات، عقدت 1,364 اتفاقية (عقد) تأجير تمويلي، بقيمة إجمالية بلغت نحو 68.9 مليون دولار، بانخفاض بنسبة 32% في العدد، وبنحو 24% من حيث القيمة مقارنة بالعام السابق. ويعزى هذا الانكماش في الطلب على خدمات التأجير التمويلي إلى قيام الأفراد والشركات بتأجيل خططهم التوسعية، على خلفية تباطؤ الأنشطة والانكماش الاقتصادي، الناتج عن الإجراءات الاحترازية لمكافحة انتشار الجائحة الصحية.

وتتركز الغالبية العظمى من الأصول المؤجرة في السيارات بنسبة 88.9% من حيث العدد، و69.5% من حيث القيمة، في حين شكلت الشاحنات والمركبات الثقيلة نحو 8.8% من العقود، و22.5% من قيمتها، كما شكل المال المنقول (مثل المعدات وخطوط الإنتاج) نحو 2.3% من عدد العقود، و8.0% من قيمتها.

جدول 6-4: عقود التأجير التمويلي، 2016-2020

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	97.2	84.4	92.1	90.9	68.9
عدد عقود التأجير التمويلي	2,001	1,368	1,645	1,998	1,364

المصدر: قاعدة بيانات هيئة سوق رأس المال.

كما تتركز غالبية هذه العقود في محافظة رام الله، وبنسبة 38.3%، تليها محافظة نابلس بنسبة 17.5%، ثم محافظة جنين بنسبة 10.8%. وتستحوذ بقية المحافظات مجتمعة على 33.4%

من إجمالي عدد العقود. ومن الملاحظ أن هناك استقراراً في توزيع هذه النسب على مدار السنوات السابقة نتيجة عوامل تتعلق بهيكلية الاقتصاد وتركز الأعمال في بعض المحافظات.

وبشكل عام، وعلى الرغم من أهمية الوسائل التمويلية التي يطرحها كل من قطاع الرهن العقاري وقطاع التأجير التمويلي لزيادة فرص الاستثمار التي تساهم في النمو الاقتصادي واستقراره، إلا أن دورهما لا يزال محدوداً جداً سواء على مستوى النمو والاستقرار الاقتصادي، أو الاستقرار المالي.

الفصل السابع

اختبارات التحمل المالي «الأوضاع الضاغطة»

نظرة عامة

تعتبر اختبارات التحمل (الضغط المالي) من الأدوات المهمة لإدارة المخاطر، سواء للمصارف أو للجهات الرقابية كجزء من إدارتها الشاملة للمخاطر. ولهذه الغاية تحرص سلطة النقد على إجراء هذه الاختبارات بشكل دوري لتقييم الوضع المالي للمصارف العاملة في فلسطين، وقدرتها على تحمل الأزمات من خلال محاكاة صدمات وسيناريوهات، محتملة ومتفاوتة في حدتها، تحاكي الواقع الاقتصادي والسياسي السائد في فلسطين.

قامت سلطة النقد خلال العام 2020 بإجراء مجموعة من اختبارات الأوضاع الضاغطة على مستوى الملاءة، والسيولة، وانتقال العدوى، ومخاطر الاقتصاد الكلي. وقد أسفرت عمليات محاكاة الصدمات المختلفة التي تم افتراضها عن نجاح غالبية المصارف في اجتياز هذه الصدمات والمحافظة على مستويات رسملة أعلى من الحد الأدنى المحدد رقائياً وفقاً لتعليمات سلطة النقد عند مستوى 13% (نسبة كفاية رأس المال)، باستثناء بعض المصارف التي انخفضت لديها هذه النسبة عن المستوى المحدد رقائياً في بعض السيناريوهات التي تصنف بأنها عالية الشدة.

وتشكل نتائج هذه الاختبارات مدخلاً رئيسياً تعتمد عليه سلطة النقد في سياساتها الرقابية، وتطوير خطط الإنعاش لضمان استمرار قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها، والحفاظ على أموال المودعين، وبالتالي الحفاظ على الاستقرار المالي.

اختبارات الأوضاع الضاغطة

أظهرت نتائج هذه الاختبارات أن القطاع المصرفي (رغم كل ما تخلل هذا العام من تحديات إضافية فرضتها جائحة كورونا، وأزمة إيرادات المقاصة) لا يزال سليماً ومتيناً، وقادراً بشكل عام على تحمل الصدمات والأوضاع الضاغطة، نتيجة احتفاظه بمستويات جيدة من رأس المال، إلى جانب تمتعه بمستويات مريحة من السيولة قبل بداية انتشار جائحة كورونا. وتجدر الإشارة إلى أن الحد الأدنى المقرر رقائياً لنسبة كفاية رأس المال للمصارف العاملة في فلسطين هو 13%، بما يتضمن هامش رأس المال التحفظي البالغ 2.5%. وفيما يلي استعراض لهذه الاختبارات والنتائج التي توصلت إليها.

اختبارات الملاءة

تمثل هذا النوع من الاختبارات في محاكاة مجموعة من المخاطر ذات العلاقة بالائتمان، والتركز، ومخاطر السوق. وقد أسفرت هذه المحاكاة عن النتائج التالية:

مخاطر الائتمان

• الصدمة الأولى: صدمة انخفاض قيمة الضمانات المقبولة إلى النصف

كشفت هذه الصدمة مدى حساسية المصارف لأي انخفاض قد يحدث على قيمة الضمانات المقبولة لديها، وأثر ذلك على مخصصات الديون الإضافية التي ينبغي تكوينها عند حدوث مثل هذه الصدمة. وبافتراض تخفيض قيمة الضمانات المقبولة بنسبة 50%، فإن

نتائج محاكاة هذه الصدمة على المستوى الإجمالي للمصارف قد أسفرت عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال بنحو 46 نقطة أساس، من 15.8% قبل الصدمة، إلى 15.3% بعد محاكاة الصدمة.

• الصدمة الثانية: أثر تدهور جودة الائتمان والارتفاع الكبير في الديون المتعثرة^[43]

تم تحديد مستوى هذه الصدمة من خلال الرجوع إلى المستويات التاريخية التي وصلت إليه الديون المتعثرة كنسبة من إجمالي الائتمان (في حدود 13%)، وافترض حدوث ارتفاع في الديون المتعثرة من مستواها الحالي البالغ 4.2%، لتصل إلى 13.0% من إجمالي محفظة الديون. وأظهرت نتائج محاكاة هذه الصدمة انخفاض نسبة كفاية رأس المال للمصارف العاملة في فلسطين بنحو 215 نقطة أساس، إلى 13.6%.

• الصدمة الثالثة: أثر تدهور جودة الائتمان والارتفاع الكبير في التعثر على المستوى القطاعي

تفترض هذه الصدمة ارتفاع نسبة الديون المتعثرة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية الموضحة في الجدول (1-7)، حيث تم افتراض حدوث ارتفاع في نسبة الديون المتعثرة في القطاع الاقتصادي على نحو يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون المتعثرة الإجمالية إلى 13% من محفظة الديون. وكانت النتائج كما يلي:

جدول 1-7: الائتمان الممنوح لبعض القطاعات الاقتصادية، نهاية عام 2020

القطاع	انكشاف المصارف على القطاع (مليون دولار)	نسبته من الائتمان المقدم للقطاع الخاص (%)	نسبة التعثر الحالية (%)
العقارات والإنشاءات	1,810.9	23.0	4.3
التجارة العامة	1,523.0	19.0	8.7
تمويل السلع الاستهلاكية	1,415.0	18.0	4.2
الخدمات	1,125.1	14.0	4.0
المجموع	5,865.0	74.0	

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

قطاع العقارات والإنشاءات: تبلغ نسبة التعثر في هذا القطاع حوالي 4.3% من الائتمان المقدم لذات القطاع، وبافتراض ارتفاع نسبة التعثر في هذا القطاع إلى 30%، فإن نتيجة محاكاة هذه الصدمة أسفرت عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال للمصارف العاملة في فلسطين بحوالي 207 نقطة أساس، لتصل إلى 13.7%.

قطاع التجارة العامة: تبلغ نسبة التعثر في هذا القطاع حوالي 8.7% من الائتمان المقدم لذات القطاع، وبافتراض ارتفاع نسبة التعثر في هذا القطاع إلى 40%،

فإن نتيجة محاكاة هذه الصدمة أسفرت عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال للمصارف العاملة في فلسطين بنحو 216 نقطة أساس، لتصل إلى 13.6%.

قطاع الخدمات: تبلغ نسبة التعثر في هذا القطاع حوالي 4% من الائتمان المقدم لذات القطاع، وبافتراض ارتفاع نسبة التعثر في هذا القطاع إلى 50%، فإن نتيجة محاكاة هذه الصدمة أسفرت عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال للمصارف العاملة في فلسطين بنحو 218 نقطة أساس، لتصل إلى 13.6%.

وبشكل عام، تشير نتائج محاكاة صدمات الائتمان إلى أن هناك تأثيراً ملموساً لهذه الصدمات على نسبة كفاية رأس المال لإجمالي المصارف المرخصة. ولكن بالرغم من انخفاض هذه النسبة، إلا أنها بقيت في جميع الحالات أعلى من الحد الأدنى المحدد رقابياً عند مستوى 13%.

[43] يرجى الانتباه إلى أن نتائج صدمات الائتمان، هي صدمات مركبة، تأخذ بعين الاعتبار الأثر المركب للصدمة نفسها، إضافة إلى أثر صدمة انخفاض قيمة الضمانات.

• الصدمة الأولى: تعثر أكبر مقترض (غير الحكومة)

أسفرت نتائج محاكاة هذه الصدمة عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال لإجمالي المصارف بنحو 244 نقطة أساس، لتتنخفض إلى 12.9% بعد الصدمة.

• الصدمة الثانية: تعثر ثلاثة مقترضين (لا تشمل الحكومة)

أسفرت محاكاة هذه الصدمة عن تعمق أثر الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال، والتي انخفضت بمقدار 471 نقطة أساس، لتصل إلى 10.6% بعد الصدمة.

وبشكل عام، أظهرت نتائج محاكاة صدمات التركيز إلى أن هناك تأثير ملحوظ لهذه الصدمات، مما يعكس نوعاً من التركيز في الإقراض المقدم للقطاع الخاص، وتزايد انكشاف القطاع المصرفي تجاه هذا القطاع، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال لإجمالي المصارف بنحو 13%.

• الصدمة الأولى: تغير أسعار الفائدة/ العائد

أسفرت نتائج محاكاة هذه الصدمة، والتي تفترض ارتفاع سعر الفائدة/ العائد بـ 200 نقطة أساس، عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال لإجمالي المصارف بمقدار 40 نقطة أساس، لتصل إلى 15.3%.

• الصدمة الثانية: تغير سعر الفائدة على محفظة السندات

توجد علاقة عكسية بين أسعار الفائدة وقيمة السندات، فعند ارتفاع أسعار الفائدة تتجه أسعار السندات القائمة نحو الانخفاض، ويصبح العائد عليها غير جذاب للمستثمرين في ظل وجود فرص استثمارية ذات عائد أفضل. وقد أسفر الأثر المجمع الناتج عن محاكاة هذه الصدمة (مضافاً إليه أثر صدمة تغير سعر الفائدة/ العائد) عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال لإجمالي المصارف بنحو 136 نقطة أساس، لتصل إلى 14.4%.

• الصدمة الثالثة: الأثر غير المباشر لصدمة ارتفاع سعر الفائدة

أسفرت نتائج محاكاة الأثر غير المباشر لارتفاع سعر الفائدة، والمتمثل في افتراض تعثر 1% من الديون العاملة نتيجة ارتفاع أعباء الدين (أثر مركب)، عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال لإجمالي المصارف بنحو 156 نقطة أساس، لتصل إلى 14.2%.

• الصدمة الرابعة: تغير سعر الصرف

تم في هذا السياق محاكاة صدمتين، مباشرة وغير مباشرة، على النحو التالي:

- الأثر المباشر، وذلك بافتراض انخفاض سعر صرف الشيكيل باعتباره عملة واقع (De facto currency) مقابل العملات الأخرى بنحو 30%، حيث لم تسفر نتائج محاكاة هذه الصدمة عن أي أثر سلبي على كفاية رأس المال لإجمالي المصارف.
- الأثر غير المباشر، وذلك بافتراض تعثر 10% من القروض بالعملات الأخرى (غير عملة الشيكيل)، فإن الأثر المركب لنتائج محاكاة هاتين الصدمتين (انخفاض سعر الصرف مضافاً إليه تعثر 10% من الديون العاملة بغير عملة الشيكيل)، أسفر عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال لإجمالي المصارف بنحو 38 نقطة أساس، لتصل إلى 15.4%.

وبشكل عام، تشير نتائج محاكاة صدمات السوق إلى أن هناك تأثيراً محدوداً لصددمات السوق على نسبة كفاية رأس المال لإجمالي المصارف المرخصة، فعلى الرغم من انخفاضها، إلا أنها بقيت وفي جميع الصدمات أعلى من الحد الأدنى المحدد رقابياً عند مستوى 13%.

جدول 2-7: نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة للقطاع المصرفي، نهاية العام 2020

نسبة كفاية رأس المصارف لإجمالي رأس المصارف	عدد المصارف				البيان
	المجموع	نسبة كفاية رأس المال أقل من 8%	نسبة كفاية رأس المال أكبر أو يساوي 8%، وأقل من 13%	نسبة كفاية رأس المال أكبر أو يساوي 13%	
		بحاجة على رسملة	نسبة كفاية رأس المال أكبر أو يساوي متطلبات رأس المال وفق بازل (III)، وأقل من متطلبات سلطة النقد	رسملة جيدة	
15.75%	13	0	1	12	قبل محاكاة الصدمات
					بعد محاكاة الصدمات
					صدمات مخاطر الائتمان
15.29	13	0	1	12	انخفاض قيمة الضمانات المقبولة بـ50%.
13.60	13	0	6	7	ارتفاع الديون المتعثرة إلى 13% من إجمالي الديون.
					صدمات قطاعية:
13.67	13	0	6	7	ارتفاع نسبة الديون المتعثرة في قطاع العقارات والانشاءات إلى 30%.
13.69	13	0	6	7	ارتفاع نسبة الديون المتعثرة في قطاع التجارة العامة لتصل إلى 40%.
13.59	13	0	6	7	ارتفاع نسبة الديون المتعثرة في قطاع تمويل السلع الاستهلاكية لتصل إلى 40%.
13.57	13	0	6	7	ارتفاع نسبة الديون المتعثرة في قطاع الخدمات لتصل إلى 50%.
					صدمات مخاطر التركيز
12.85	13	1	5	7	تعثر أكبر مقترض.
10.58	13	3	4	6	تعثر أكبر ثلاثة مقترضين.
					صدمات مخاطر السوق
					تغير سعر الفائدة/العائد
15.34	13	0	3	10	ارتفاع سعر الفائدة بـ200 نقطة أساس.
14.39	13	0	5	8	أثر صدمة سعر الفائدة على محفظة السندات Repricing impact (أثر مركب).
14.19	13	0	6	7	الأثر غير المباشر لصدمة ارتفاع سعر الفائدة، تم افتراض تعثر 1% من الديون العاملة نتيجة ارتفاع أعباء الدين (أثر مركب).
					تغير سعر الصرف
15.75	13	0	0	13	الأثر المباشر لصدمة انخفاض سعر صرف الشيكيل بنسبة 30%.
15.37	13	0	3	10	الأثر غير المباشر لصدمة تغير سعر الصرف، تم افتراض تعثر 10% من القروض بالعملات الأخرى غير عملة الشيكيل (أثر مركب).

اختبارات السيولة

تم إجراء اختبار السيولة من خلال محاكاة حدوث عمليات سحب نقدي يومية تراكمية لدى جميع المصارف، لخص مدى قدرتها على مواجهة هكذا صدمة، وذلك وفق الفرضيات التالية:

- سحبوبات يومية بنسبة 15% على الودائع تحت الطلب بعملة الشيكال .
- سحبوبات يومية بنسبة 10% على الودائع تحت الطلب بالعملات الأخرى.
- سحبوبات يومية بنسبة 5% على الودائع الآجلة بعملة الشيكال .
- سحبوبات يومية بنسبة 5% على الودائع الآجلة بالعملات الأخرى.
- الأصول السائلة المتاحة خلال اليوم بنسبة 95%.
- الأصول غير السائلة المتاحة خلال اليوم بنسبة 1%.

وقد أظهرت نتيجة المحاكاة صدمة السيولة، وفق جميع الفرضيات، استجابة جيدة من طرف المصارف وقدرة على التعامل مع هذا الوضع الضاغط وعلى مدار 5 أيام، قبل أن تبدأ سيولة بعضها بالنفاد.

• اختبارات انتقال العدوى بين المصارف

تتضمن اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تقوم بها سلطة النقد محاكاة لمخاطر انتقال العدوى بين المصارف، ومدى تأثيرها على رأسمال المصارف في حال فشل أو تعثر أحدها عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصارف الأخرى. ويستند هذا الاختبار بدرجة أساسية على اعتبار أن الودائع البيئية بين المصارف ودائع تبادلية يمكن استخدامها لسداد التزامات المصارف تجاه بعضها البعض دون شرط أو قيد. وفي هذا السياق، تشير البيانات إلى تراجع أرصدة (ودائع) المصارف العاملة في فلسطين لدى بعضها البعض نهاية العام 2020 بنحو 13.5% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 439.4 مليون دولار، في إشارة إلى ضعف سوق ما بين المصارف في فلسطين. وتركزت هذه الأرصدة (الودائع) بشكل عام في ثلاثة مصارف، باستحوذها على نحو 78.2% منها، الأمر الذي يجعل هذه المصارف أكثر عرضة لتعثر غيرها من المصارف الأخرى.

وقد أظهرت نتائج محاكاة هذا الاختبار ضعف انتقال مخاطر العدوى بين المصارف نتيجة لضعف حجم الأرصدة (الودائع) التبادلية فيما بينها. وبالرغم من ذلك، فإن نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف العاملة في فلسطين قد تنخفض لتصل نحو 12.3% من الأصول المرجحة بالمخاطر، في حال فشل أو تعثر أحد المصارف (B1)، ونحو 12.6% في حال فشل أو تعثر مصرف آخر (B4)، وهي دون الحد الأدنى المحدد رقائياً عند مستوى 13%^[44].

كما تظهر البيانات أن سوق ما بين المصارف أكثر فعالية في حالة المصارف المحلية، وبالتالي فإن نتائج محاكاة هذه الصدمة، تؤدي إلى خفض نسبة كفاية رأس المال لهذه المصارف لتتراوح ما بين 12.6% و 12.9% في حال فشل أو تعثر أحد المصارف (B9 و B10 و B11 و B12)، مقابل انخفاضها إلى 9.8% لدى المصارف الوافدة في حال تعثر أو فشل المصرف أحدها (B4). وفيما عدا ذلك تبقى هذه النسبة أعلى من الحد الأدنى المحدد رقائياً عند مستوى 13%.

أما على المستوى الفردي فقد أظهرت النتائج أن المصرف (B11) هو أكثر المصارف عرضة للمخاطر، إذ تنخفض نسبة كفاية رأس المال لديه من 13.9% من الأصول المرجحة بالمخاطر لتصل 11.8% في حال تعثر أو فشل المصرف (B1). وتعتبر هذه النسبة أقل من الحد الأدنى المحدد رقائياً عند مستوى 13%. وفيما عدا ذلك، لم يكن هناك ترابطات مؤثرة فيما بين المصارف ببعضها البعض.

[44] تم استخدام الرموز للدلالة على المصرف بدلاً من الاسم وذلك بهدف الحفاظ على السرية المصرفية.

• اختبارات قدرة المصارف على تحمل مخاطر الاقتصاد الكلي

يعتبر القطاع المصرفي جزءاً من المنظومة الاقتصادية، يؤثر ويتأثر بتطوراتها، إذ من الممكن أن تنتقل المخاطر من القطاع الحقيقي إلى القطاع المالي والمصرفي، أو العكس. ويهدف فهم آليات انتقال الصدمات والمخاطر من القطاع الحقيقي إلى القطاع المصرفي، عادة ما تسترشد البنوك المركزية بنتائج الاختبارات الضاغطة للتحوط من بعض المخاطر والصدمات التي قد تؤثر على مؤشرات الأداء في القطاع المصرفي.

وتعد التغييرات والتقلبات الاقتصادية من أهم المخاطر التي قد تؤثر على النشاط الائتماني للمصارف، إذ يصاحب حالة الانتعاش الاقتصادي طلب متزايد على الائتمان لغايات الاستهلاك والاستثمار والتجارة، في حين تؤدي حالة الركود الاقتصادي إلى ظهور بعض المخاطر لدى بعض المصارف نتيجة تراجع مستويات الدخل الفردي، وبالتالي تراجع قدرة بعضهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه المصارف.

ولهذه الغاية، فإن اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تجريها سلطة النقد تتضمن محاكاة لقدرة المصارف على تحمل صدمات الاقتصاد الكلي^[45] (النمو الاقتصادي، ومعدل البطالة، وسعر الفائدة على الإقراض بعملة الدولار الأمريكي^[46])، وانعكاساتها على التعثر المالي للمصارف، مقياساً بمؤشر القروض غير العاملة.

وتقوم سلطة النقد بإجراء هذه المحاكاة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ لمتجه الانحدار الذاتي، وبافتراض وجود علاقة عكسية بين القروض المتعثرة والنمو الاقتصادي من جهة، وعلاقة طردية بين القروض المتعثرة وسعر الفائدة على الإقراض بعملة الدولار، ومعدل البطالة من جهة أخرى، ووفقاً للمتغيرات التالية:

$$\Delta L(NPL_t) = \alpha + \gamma * e_t + \sum_{i=1}^4 a_i * \Delta L(NPL_{t-i}) + \sum_{i=1}^4 b_i * \Delta L(RGDP_{t-i}) + C * \Delta il + D * \Delta UNEMP$$

حيث:

• $\Delta L(NPL_{t-i})$: التغيير في القروض المتعثرة خلال الفترة السابقة

• e_t : معامل تصحيح الخطأ

• $\Delta L(RGDP_{t-i})$: التغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة السابقة

• Δil : التغيير في سعر الفائدة على الإقراض بعملة الدولار الأمريكي.

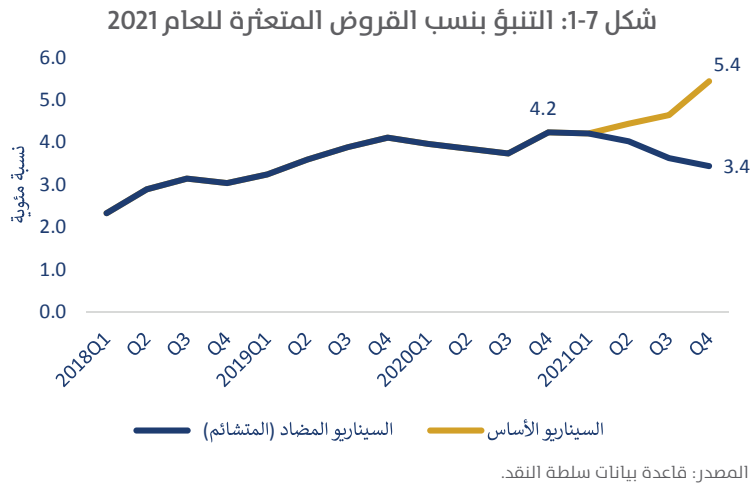
• $\Delta UNEMP$: التغيير في معدل البطالة.

كما يتم محاكاة هذه الصدمة وفقاً لسيناريوهين اثنين (السيناريو الأساس^[47] والسيناريو المتشائم)، فيستند السيناريو الأساس على افتراض التعافي الاقتصادي التدريجي، وتحقيق نمو في العام 2021 يصل إلى 4.4%، مقارنة مع انكماش بنحو 11.5% في العام السابق، وانعكاسات ذلك على معدل البطالة، التي ستنخفض إلى 25.0% مقابل 25.9% في العام السابق، مع انخفاض هامشي في سعر الفائدة على الإقراض بعملة الدولار (إلى 5.28% مقارنة مع 5.50% في العام السابق). وقد أسفرت نتائج محاكاة هذا السيناريو عن وجود أثر إيجابي لتحسن مؤشرات القطاع الحقيقي على جودة الأصول في القطاع المصرفي، لتتخفض نسبة التعثر إلى 3.4% من إجمالي المحفظة الائتمانية في العام 2021 مقارنة مع 4.2% في العام 2020.

[45] تم اختبار العلاقة الإحصائية ما بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشر القروض غير العاملة، وأظهرت النتائج وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية عند مستوى 5% فقط للمتغيرات الداخلة في النموذج المذكور أعلاه.

[46] تم اختيار متغير سعر الفائدة على الإقراض بعملة الدولار الأمريكي نظراً لكون قيم القروض المتعثرة مقومة بهذه العملة.

[47] تم الاعتماد على نتائج التنبؤات التي تم إعدادها في التقرير السنوي لعام 2020 وعكسها في النموذج المستخدم في التنبؤ بقيمة القروض غير العاملة.



ومع ذلك، يبقى مسار التعافي في القطاع الحقيقي عرضة لبعض المخاطر التي قد تتسبب في بعض الانحرافات عن القيم المتنبأ بها، إيجاباً أو سلباً تبعاً لنوع الصدمة. وقد تم التركيز على التأثير السلبى لهذا الانحراف، أي تأثير استمرار الانكماش الاقتصادي، وتزايد معدلات البطالة، وارتفاع سعر فائدة الإقراض، على نسبة التعثر، والتي من المتوقع أن ترتفع إلى 5.4% في العام 2021.

جدول 7-3: التنبؤ بحجم التغير في القروض المتعثرة، 2021

(نسبة مئوية)

الفترة	السيناريو الأساسي			السيناريو المضاد (المتشائم)			النمو (%)
	النمو (%)	التغير في		النمو (%)	التغير في		
		البطالة	فائدة الإقراض		البطالة	فائدة الإقراض	
الربع الأول	-6.2	4.4	-0.02	-6.2	4.4	0.01	4.2
الربع الثاني	16.0	-2.8	-0.04	10.4	3.7	0.60	4.4
الربع الثالث	4.9	-1.0	-0.02	-3.0	3.5	1.10	4.6
الربع الرابع	5.2	-0.5	-0.01	-4.5	3.0	1.80	5.4
2021	4.4	-0.8	-0.24	-1.3	7.2	1.20	5.4

المصدر: تنبؤات سلطة النقد.